جمهورية العراق

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

وزارة التخطيط/إقليم كردستان

اللجنة العليا لسياسات
التخفيف من الفقر

الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

- دخل أعلى من العمل للفقراء
- تحسن المستوى الصحي للفقراء
- إنتشار وتحسن تعليم الفقراء
- بيئة سكن أفضل للفقراء
- حماية إجتماعية فعالة للفقراء
- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

اللجنة العليا لسياسات
التخفيف من الفقـــر

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

وزارة التخطيط / إقليم كردستان

الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

الطبعة الأولى ـ 2009

حقوق الطبع محفوظة 2009©
للجهاز المركزي للاحصاء
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - العراق
لا يجوز نسخ او خزن هذا المطبوع بأي وسيلة من
وسائل النسخ او التخزين او الطباعة سواء كان ميكانيكا
او الكترونيا او تصويريا او تسجيليا دون موافقة مسبقة

تم الطباعة في شركة دار الأحمدي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر	
كلمة دولة رئيس الوزراء	
كلمة البنك الدولي	
شكر وتقدير	
مقدمة	1
الفصل الأول: مقومات بناء إستراتيجية التخفيف من الفقر	4-2
1-1: المنطلقات الأساسية لبناء إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق	
الفصل الثاني: التحديات التي تواجهها إستراتيجية التخفيف من الفقر	7-5
2- 1: ضمان الأمن والإستقرار	
2- 2: ضمان الحكم الرشيد	
2- 3: ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو في ظل إقتصاد السوق	
2- 4: التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفقراء	
الفصل الثالث: خصائص الفقر في العراق	13-8
3- 1: تقدير خط الفقر الوطني	
3- 2: الريف أكثر فقراً من الحضر	
3- 3: محافظات فقيرة	
3- 4: التفاوت في الإنفاق أقل من التفاوت في الدخل	
3-5: الفقر والبطالة	
الفصل الرابع: منظور الإستراتيجية للتخفيف من الفقر	36-14
4-1: دخل أعلى من العمل للفقراء	
4-2: تحسن المستوى الصحي للفقراء	
4-3: نشر وتحسن تعليم الفقراء	
4-4: بيئة سكن أفضل للفقراء	
4-5: حماية إجتماعية فعّالة للفقراء	
4-6: تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء	
الفصل الخامس: التنفيذ والمراقبة والتقويم	40-37
5-1: بناء الآلية المؤسسية	
5-2: المهام الأساسية لآلية تنفيذ الإستراتيجية	
5-3: على طريق تحقيق الهدف	
الملاحق	63-41
ملحق رقم (1): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الأولى) دخل أعلى من العمل للفقراء	
ملحق رقم (2): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الثانية) تحسن المستوى الصحي للفقراء	
ملحق رقم (3): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الثالثة) انتشار وتحسن تعليم الفقراء	
ملحق رقم (4): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الرابعة) بيئة سكن أفضل للفقراء	
ملحق رقم (5): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الخامسة) حماية إجتماعية فعّالة للفقراء	
ملحق رقم (6): مراقبة وتنفيذ (المحصلة السادسة) تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء	
قائمة الجداول	
جدول (1): أهم مؤشرات الفقر في العراق 2007	8
جدول (2): ساعات العمل ومردود الساعة الواحدة وقيمة الأجر الأسبوعي	15

الموضوع	الصفحة

قائمة الاشكال

شكل (1): خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري 9
شكل (2): فجوة الفقر حسب المحافظة (٪) 10
شكل (3): توزيع الفقراء بين الريف والحضر (٪) 10
شكل (4): توزيع الدخل في العراق بين الفئات الخمسية 12
شكل (5): توزيع الإنفاق في العراق بين الفئات الخمسية 12
شكل (6) منحنى لورنز للأنفاق في العراق لعام 2007 12
شكل (7): الهدف خفض نسبة الفقر بمقدار الثلث (٪) 14
شكل (8): بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر 15
شكل (9): الأكثر فقرا (أدنى 20٪ إنفاقا) اقل حظا في التعليم (معدلات الإلتحاق الصافي ٪) 23
شكل (10): تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي للفقراء للجنسين (معدل الإلتحاق الصافي ٪) 24
شكل (11): تحقيق نسبة 50٪ في التعليم المتوسط للفقراء للجنسين (معدل الإلتحاق الصافي٪) 24
شكل (12): تحقيق نسبة 40٪ في التعليم الثانوي للفقراء للجنسين (معدل الإلتحاق الصافي٪) 25
شكل (13): البنات الفقيرات أقل حظا في التعليم الإبتدائي والمتوسط والعالي من الأولاد (نسبة البنات إلى الأولاد في مراحل التعليم) 34
شكل (14): ردم الفجوة بين الجنسين من الفقراء في التعليم (نسبة البنات إلى البنين ٪) 34
شكل (15): ردم الفجوة بين الجنسين من الفقراء في معرفة القراءة والكتابة (٪ النساء إلى الرجال) 34
شكل (16): زيادة نسبة النساء الفقيرات النشيطات إقتصاديا (٪) 35
شكل (17): إطار التنفيذ والمراقبة للإستراتيجية 39

قائمة الخرائط

خارطة (1): نسبة الفقر في محافظات العراق 11

قائمة الأطر

إطار (1): أربع عناصر تحتويها إستراتيجية التخفيف من الفقر لتحقيق أهدافها 4
إطار (2): إستراتيجية التخفيف من الفقر والخطة الخمسية للتنمية(2010-2014) 6
إطار (3): قوانين لم تجد طريقها للتشريع: قانون التعرفة الكمركية 7
إطار (4): سياسات النهوض بالريف: أولوية عاجلة للتخفيف من الفقر 10
إطار (5): الفقر في إقليم كردستان أقل وطأة 11
إطار (6): سياسات تخصيص الموارد غير فاعلة 12
إطار (7): قرارات وتشريعات داعمة لمنح القروض ودعم القطاع الزراعي 16
إطار (8): وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة 17
إطار (9): مبادرة مشروع الكشف المبكر للأمراض المزمنة 21
إطار (10): توافق الأهداف الإنمائية للألفية مع أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر 23
إطار (11): وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: مبادرة تصحيح نظام استهداف شبكة الحماية 30
إطار (12): توصيات لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية 32
إطار (13): المرأة في التشريعات العراقية 34

اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر

الدكتور مهدي محسن العلاق	وكيل وزارة التخطيط/ رئيس الجهاز المركزي للإحصاء/رئيس اللجنة
الدكتورة عامرة محمد حسين	عضو مجلس النواب
الدكتورة عابدة احمد دخيل	عضو مجلس النواب
آلاء عبدالله حمود	عضو مجلس النواب
حسين منصور الصافي	وكيل وزارة العدل
زكي عبد الوهاب الجادر	مدير فريق إدارة المشروع
الدكتور عبد الله محمد البندر	مستشار / الهيئة الوطنية للإستثمار
الدكتور علي شديخ الزبيدي	مدير عام/ وزارة التربية
الدكتور إحسان جعفر احمد	مدير عام/ وزارة الصحة
ليلى كاظم عزيز	مدير عام/ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية
رياض فاخر خلف	مدير عام/ وزارة التجارة
الدكتور كريم محمد حمزة	أكاديمي مختص / جامعة بغداد
الدكتور جمال رسول محمد أمين	مستشار أقدم/ وزارة التخطيط/ إقليم كردستان
محمود عثمان معروف	مستشار وزارة التخطيط/ إقليم كردستان
نجاح جليل خليل	معاون مدير عام/ وزارة العمل والشؤون الإجتماعية/ إقليم كردستان
نضال عبد الكريم جواد	مديرة قسم الموازنة / وزارة المالية
نجلاء علي مراد	مديرة احوال المعيشة/الجهاز المركزي للإحصاء
عبد الله حسن ماذي	خبير / نائب مدير المشروع

الفريق الإستشاري

الدكتورة آمال عبد الأمير شلاش	رئيس الفريق/ بيت الحكمة
الدكتور كريم محمد حمزة	اكاديمي مختص/ جامعة بغداد
الدكتور حسن لطيف الزبيدي	اكاديمي مختص/ جامعة الكوفة

على مدى عقـــــــود مضت لم توجّه الحكومات سياساتها نـــحو التخفيف من الفقر أو إجتثاثه بين العراقيين . وقد واجهت الحكومة في هذا الاتجاه تحديات تعزيز الأمن الوطني . والوحـــــدة الوطنية. والتكافؤ بين المحافظات. وتحقيق النمو المستدام . وتطوير بُنى تحتية إقـــتصادية وإجتماعية متينة وقوية. وتعزيز التنمية البشرية. وكفاءة إستخدام الموارد العامة.

لقـــد ركزنا إهتمامنا بالسياســـات التي لها تأثير مباشر على التحولات الإقتصادية التي يشـهدها العراق. وتولي الحكومة إهتمامها الآن بـــــتطوير القـــطاعات الإنتاجية كأولوية في خطة التنمية. ولذلك قـــدمت الحكومة مبـــادرة توســـيع الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الإنتاجية وزيادة دخول الأســـر الريفيـة. فضـلاً عـن إدراك ضـرورة إعـادة النظـر في الإنفاق العام لصالح الإستثمار الذي سيولّد فرص العمل ويضمن العيش الكريم لشعبنا.

جاءت إستراتيجية التخفيف من الفقـر في العراق في وقـت يتطلع فيه أبـناء شعبـنا العراقـي العزيز إلى التخلص من براثن الفقر التي حرمت أبناءه من عيش صحي واعٍ ورغيد عقوداً طويلة.. في الوقت الذي يزخر البـــلد فيه بموارد طبـــيعية كان ينبـــغي إن توجّه لتحقيق تنمية شـاملة تكفل للعراقـي حـياة حـرة كريمة. كما إن إطلاق هذه الإستراتيجية متزامنة مع قرب الإنتقال إلى مرحـلة جديدة تحّدد ملامحها نتائج الإنتخابـات البرلمانية عام 2010. تمنح لقـادة البـلد وخبرائه فرصة تأريخية يمكن إســتثمارها لتقـليص الفقـــر في العراق على هَدْيِ ماورد في الوثيقـــة من محصلات تمسّ صلب العوامل التي تخفف الفقـــر وتنتشل الفقراء نـحو واقع معيشي أفضل.

إنني مسرور بملاحظة إن إسـتراتيجية التخفيف من الفقـــر. التي تتضمنها هذه الوثيقـــة الوطنية. تتلاحم فيها السياسـات الإقـتصادية والإجتماعية بما عكسته العملية التشاورية الواسعة بين الكثير من الأطراف المعنية بـتنفيذها بـضمنهم شـركاؤنا مـن المنظمـات الدولية والمجتمع المدني. فالعدالـة والإنصاف هو المنهج الذي نعتمده في إستثمار الموارد الوطنية.

أننا إذ نبارك هذه الوثيقة في توجيهها نحو إستهداف الفقـراء وضمان حســن وكفاءة إســتخدام الموارد. فأننا واثقـــون إن مؤسســـات الدولة والأجهزة الحكومية ستيســـر تنفيذ هذه الإســـتراتيجية وتدعمها لتخطي التحديات التي تواجهها.

أود أن اعبر عن تثميني وتثمين أعضاء مجلس الـوزراء لجهود جميع من عمل بمثابـــــرة وجّدٍ لإنتاج هذه الوثيقة. التي حـضيت بـالإهتمام والمراجعة مشـيراً بشكل خاص إلى السيدات والسـادة أعضاء اللجنة العليا لسياســات التخفيف من الفقـــر والفريق الأستشـاري الوطني ..كما أثمن دعم البـنك الدولي لهذا المشـــروع . وأخيراً فأني أحـــث جميع المواطنين العراقيين وجميع المسؤولين في الحكومة لإسـتخدام هذه الوثيقة في توجيه الجهود نـــحو إجتثاث الفقر من العراق.

نوري كامل المالكي
رئيس الوزراء
جمهورية العراق
تشرين الثاني 2009

يحضى موضوع الحد من الفقر بإهتمام جميع الدول وعلى اختلاف مستويات التنمية فيها الا ان لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بهيكلية الإقتصاد الكلي والهيكلية البنيوية والظروف الإجتماعية مما يحتم رسم خطة خاصة موجهه وقابلة للمسائلة من قبل الذين يتعايشون مع ما سيترتب عنها من نتائج ولكي تنجح الخطة على المدى البعيد يجب ان تعتمد إستراتيجية الحد من الفقر على تحليل دقيق لبيانات موثوقة تتيح مقاربة الخيارات حلول مختلفة بعقل منفتح مع اشتراك جميع المعنيين والاساسيين في مثل هذه العملية. تمثل هذه الوثيقة أصدق برهانا على ان الحكومة العراقية قد عملت بجد واهتمام كبيرين لإعداد مثل هذه الإستراتيجية وبهذا الاتجاة وضعت استراتيجية للحد من الفقر إطارا مستقبلياً للسياسات والبرامج التي تهدف الى الحد من الفقر في العراق من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة ورفع مستواها المعيشي في كافة المجالات وتعزيز قدراتها الإنتاجية كفئة فاعلة وناشطة في المجتمع وتعتبر الإستراتيجية حدثا تنمويا هاما للشعب العراقي. كما ان عملية اعدادها ليست اقل اهمية من الاستراتيجية نفسها حيث تمثل هذه العملية إنجازا مميزا فقد إنجزت الحكومة العراقية هذه الوثيقة تحت ظروف في غاية الصعوبة وفي وقت وجيز مؤكدة التزامها ومقدرتها في بناء قدرات بحثية عملية تساهم في رسم سياسات مبنية على الادلة وبراهين الفريق الذي اوكلت اليه هذه المهمة الطموحة وهي اللجنة العليا لإستراتيجية الحد من الفقر في العراق(اللجنة العليا) وهي هيئة فنية شكلت من قبل معالي وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السيد علي غالب بابان في 16 ايلول 2006 تمثل اللجنه العليا مجموعة واسعة من المؤسسات العراقية من ضمنها مجلس النواب والوزارات التنموية الرئيسية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع الاكاديمي. يترأس اللجنة العليا الدكتور مهدي محسن العلاق وكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وأعضائها المتميزون الآخرون هم اصحاب السيادة عامرة محمد حسين (مجلس النواب) وعابدة احمد خليل (مجلس النواب) والاء السعدون (مجلس النواب) وزكي عبد الوهاب الجادر (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي) وعبد الله محمد بندر (مكتب رئيس الوزراء) وعلي الزيدي (وزارة التربية) واحسان جعفر احمد الخياط (وزارة الصحة) رياض فاخر خلف الهاشمي (وزارة التجارة) ليلى كاظم عزيز (وزارة العمل والشؤون الإجتماعية) حسين منصور الصافي (وزارة العدل) ومحمود عثمان معروف (وزارة التخطيط / حكومة إقليم كردستان) نضال عبد الكريم جواد (وزارة المالية) نجاح جليل خليل (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / حكومة اقليم كردستان) جمال امين (وزارة التخطيط / حكومة اقليم كردستان) كريم محمد حمزة (جامعة بغداد) نجلاء علي مراد (الجهاز المركزي للإحصاء) عبد الله حسن ماذي (الجهاز المركزي للإحصاء) وقد تم دعم العمل الفني للجنة من قبل وحدة تحليل البيانات المشكلة حديثا والتي تضم الجهاز المركزي للاحصاء ونظيره في هيئة احصاء إقليم كردستان ومجموعه عمل فنية بين الوزارات.

لقد تم توفير الموارد المالية لإعداد إستراتيجية من خلال صندوق الائتمان العراقي للبنك الدولي وهو مبادرة من عدة دول اطلقت في اوائل عام 2004 بمساعدة الدول المانحة في توجية اعانات وتنسيق جهودها في دعم اعادة اعمار وتنمية العراق[1] بالاضافة الى توجيه موارد الصندوق ساهم البنك الدولي في تطوير القدرات من خلال توفير الاستشارات الفنية والتدريب في مجالات متخصصة بضمنها المعرفة العلمية المنهجية تنفيذ العمل الميداني لمسوحات الاسرة وتحليل علمي لنتائج المعطيات والمسوحات والادارة المعتمدة على النتائج.

ان الدعم الذي قدمه البنك الدولي كان وبدرجة كبيرة من

1- صندوق الائتمان العراقي للبنك الدولي هو احدى مكونات الصندوق الدولي لخدمات اعادة اعمار العراق الذي يقوم بادارته البنك الدولي وقد وجه هذا المكون نصف مليار دولار تقريبا لتمويل مشاريع في التعليم والبنى التحتية والتنمية الريفية والصحة وتنمية القطاع الخاص وقدم دعما فنيا كبيرا للمساعدة في تحسين القطاع المصرفي في العراق والادارة المالية العامة وشبكات الامان الاجتماعي اما الدول المانحة التي يضمنها صندوق الائتمان العراقي فهي حكومات استراليا وكندا والمجتمع الاوربي وفنلندة وايسلند والهند واليابان وجمهورية كوريا والكويت وهولندا والنرويج وقطر واسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

خلال المسح الإجتماعي والإقتصادي للاسر وسياسات الحد من الفقر وهو المشروع الذي تم تنفيذه من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بما ان هذا المسح كان الاول في العراق منذ عام 1988 فقد حدد الفريق القائم على هذه الشراكة الفنية هدفا رئيسيا وهو خلق قاعدة بيانات إجتماعية وإقتصادية تستخدم كأساس لصياغة سياسات مبنية على الادلة والبراهين وبذلك تم استخدام التمويل لتصميم مسح الدخل والإنفاق للأسر في العراق على المستوى الوطني والذي من خلاله تم جمع بيانات دقيقة حول اكثر من 18000 اسرة وقد لعب البنك الدولي في هذه العملية دورا داعما واستشاريا خلال سنة المسح الميداني وساعد في تحديث مهارات الكادر الإحصائي العراقي.

بدات مرحلة التحليل وهي المرحلة اللاحقة من مشروع مسح الاسرة والحد من الفقر في شهر كانون الثاني 2008 حيث تم تحليل بيانات تتعلق باكثر من 120000 فرد بعناية كبيرة من اجل خلق معالم وسمات حديثة لخصائص واسباب الفقر في العراق وما يترتب على ذلك من نتائج ولعل اهم خطوة تم اتخاذها ضمن هذه المرحلة هي وضع خط فقر رسمي من خلال استخدام بيانات خاصة بالعراق حددت اللجنة العليا مبلغ 76,896 دينار عراقي للشخص الواحد شهريا باعتباره يمثل الحد الادنى المطلوب لشراء سعرات حرارية كافية لتامين الصحة البدنية اضافة الى تخصيصات لتغطية الاحتياجات الاساسية غير الغذائية مثل المسكن والملبس لقد تم تبني خط الفقر هذا واصبح رسميا من خلال مصادقة مجلس الوزراء عليه في نيسان 2009 وقد توجت مرحلة التحليل في سلسلة من الدراسات[2] التي اعدتها اللجنة العليا وتقرير تحليل الفقر الذي اعد بجهود مشتركة بين اللجنة العليا والبنك الدولي وتتوج وثيقة الإستراتيجية هذه المرحلة الاخيرة من مشروع مسح الاسرة واستراتيجية الحد من الفقر. لابد من الاشادة بإنجازين على وجه الخصوص في هذا المجال الاول هو ان اللجنة العليا صاغت مفهوم الفقر كمسؤولية وطنية مشتركة بالرغم من الاهتمامات المتنوعة والجهات المختلفة التي يمثلها كل من اعضاء اللجنة وقد كانت اللجنة كفريق عمل واحد دقيقة جدا في العمل متخطية اي حدود قطاعية او مؤسساتية او عرقية او سياسية وتعزز هذا الاسلوب التعاوني بعملية التشاور الدقيقة التي لم تقتصر على اعضاء مجلس النواب والكثير من المؤسسات الحكومية فحسب بل تعدت ذلك الى المجتمع المدني والقطاع الخاص ايضا كما قامت مجموعة الدول المانحة في تقديم المشورة ومن ضمنها منظمات الامم المتحدة والبنك الدولي ووكالات التنمية الثنائية لليابان وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اما الإنجاز الثاني فقد تمثل بخلق إستراتيجية وطنية متكاملة للحد من الفقر تطلب إمتلاك مهارات فنية جديدة وتطوير عادات جديدة ايضا للسلوك المؤسساتي وبعد سنوات من النزاعات المدنية والحروب اصبح النسيج المؤسساتي للعراق ونوعية الحكم في حالة بالغة من التردي بدءا من الانظمة التكنولوجية القديمة وغياب البيانات الناجمة عن العزلة الدولية واهمالها في الموازنات الى الإفتقار الى الآلية المطلوبة مابين المؤسسات للحد من الفقر وعلى الرغم من تلك الظروف حافظت مجموعة من الموظفين على مهاراتها وطورتها وبذلت جهداً حثيثا للقيام بذلك العمل الهام الذي بنيت على أساسه هذه الإستراتيجية الدقيقة والشاملة ان نوعية الإستراتيجية خير دليل على اجتهاد وإلتزام اعضاء اللجنة العليا للحد من الفقر وكافة الفنيين والباحثين والمهنيين الذين قدموا الدعم خلال سير العمل ولهم الشكر والتقدير.

الهادي العربي
مدير دائرة الشرق الأوسط
البنك الدولي

2- تم اعداد ست اوراق خلفية حول مواضيع الدخل وسوق العمل والتعليم والصحة وشبكة الامان الاجتماعي والنوع الاجتماعي

تتقدم اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق بالشكر والتقدير لكل من ساند أو دعم إعداد الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق بإتجاه تبنيّ سياسات وبرامج تحسّن من وضع الفقراء في بلدنا، الذي يزخر بموارده وطاقاته الواعدة، نخصّ بالذكر:

- السادة رؤساء الهيئات الثلاث (هيئة الرئاسة ، مجلس الوزراء، مجلس النواب) ونوابهم ، لدعم ومناصرة إطلاق الإستراتيجية.
- السيد وزير التخطيط،الأستاذ علي غالب بابان، لرعايته ودعمه المتواصل لأعمال اللجنة.
- السيد الأمين العَام لمجلس الوزراء، الأستاذ علي محسن إسماعيل، لترؤسه ورعايته لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية.
- السادة أعضاء مجلس الوزراء الذين ساندوا اطلاق الإستراتيجية لاسيما وزراء التربية، والصحة، والمالية،والعمل والشؤون الإجتماعية، والتجارة، والعدل، والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار لدعم ممثلي وزاراتهم في اللجنة العليا.
- حكومة إقليم كردستان، لاسيما وزيري التخطيط والعمل والشؤون الإجتماعية لدعم ممثلي وزارتيهما في اللجنة العليا.

كما تعبر اللجنة العليا عن بالغ تقديرها وشكرها للدور المتميز الذي قدّمه البنك الدولي عبر مراحل مشروع سياسات التخفيف من الفقر، لاسيما الدعم الفني في إعداد الإستراتيجية الوطنية، نخص بالذكر:

- السيد الهادي العربي - مدير دائرة الشرق الأوسط /البنك الدولي لجهوده الكبيرة في متابعة دعم المشروع.
- السيدة سوزان رزاز / مديرة المشروع في البنك الدولي لإدارتها الناجحة لفعاليات المشروع وللدعم الفني، في بناء القدرات الوطنية في مجال إعداد الإستراتيجية.
- خبراء البنك الدولي: د. محمد حسين باقر، د.باسل الحسيني، د. جيوفاني فيجي، لدعمهم الفني.

كما تقدم اللجنة العليا شكرها وتقديرها للفريق الإستشاري بقيادة الدكتورة آمال شلاش والخبيرين الدكتور حسن لطيف كاظم والدكتور كريم محمد حمزة الذين عملوا بتفانٍ وحرص للوصول إلى الصيغة النهائية لوثيقة الإستراتيجية.

أخيراً نقدم الشكر لكل الفنيين والمساندين في الجهاز المركزي للإحصاء لاسيما الآنسة نجلاء علي مراد / مديرة أحوال المعيشة ، وإدارة المشروع لاسيما السيد زكي الجادر.

واللجنة إذ تتمنى لشعبنا العزيز التقدم والرفاه، تتطلع لمستقبل آمن رغيد، تتراجع في ظل قدرة وحماس وجهد الخيّرين كل مظاهر الفقر والحرمان، بما يليق بعراق الحضارات والقيم الإنسانية النبيلة.

الدكتور
مهدي محسن العلاق
رئيس اللجنة العليا لسياسات
التخفيف من الفقر

في ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي تشكلت اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر التي ضمت ثلاثاً من عضوات مجلس النواب وعدداً من ممثلي الوزارات والجامعات وحكومة إقليم كردستان. تضمنت الاتفاقية أربع مراحل رئيسة: هي توفير قاعدة بيانات ومؤشرات إحصائية حول الوضع الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق من خلال تنفيذ مسح ميداني واسع هو المسح الإجتماعي والإقتصادي للاسرة في العراق 2007. وتشمل المراحل الأخرى إعداد الوثائق الآتية:

- تقرير خط الفقر في العراق.
- تقرير تحليل الفقر في العراق.
- إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وخلاصتها.

تم إطلاق التقرير الشامل للمسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق يوم 12 كانون الثاني/ يناير 2009. كما أطلق تقرير خط الفقر في العراق، وعُرض في اجتماع مجلس الوزراء الموقر يوم 23 نيسان/ ابريل 2009. وقد وفّر هذان النتاجان المهمان للجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر، أساساً لإعداد وثيقتي تحليل الفقر في العراق، وإستراتيجية التخفيف من الفقر.

تم إعداد الوثيقة الأولى (تحليل الفقر في العراق) التي تناولت ملامح الفقر، وأين يتركز الفقراء، ومدى التفاوت بين المحافظات وبين الحضر والريف في كل محافظة، كما تناولت الابعاد الرئيسة ذات الصلة بالفقر وهي ابعاد التعليم، الصحة، البنى التحتية، والسكان، والتحويلات الحكومية ضمن إطار الحماية الإجتماعية والحصة التموينية..

أما وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق فقد أشتق هدفها العام (التخفيف من الفقر) ومحصلاتها الستة (دخل أعلى من العمل للفقراء، تحسن المستوى الصحي للفقراء، نشر وتحسن تعليم الفقراء، بيئة سكن أفضل للفقراء، حماية إجتماعية فعّالة للفقراء، تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء) ترتبط بكل منها مجموعة من المخرجات التي ينبغي الوصول إليها، وما تقتضيه من تنفيذ الأنشطة ووضع الفرضيات فضلاً عن تحديد وسائل التحقق وجهات التنفيذ، في ضوء تحليل ملامح الفقر وتفاوتاته، التي تضمنتها الوثيقة الأولى.

قُسمت وثيقة الإستراتيجية على خمسة فصول حيث عرض الفصل الأول مقومات بناء إستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال وصف عملية إعداد الإستراتيجية ومنطلقاتها الأساسية، وتناول الفصل الثاني التحديات التي تواجهها إستراتيجية التخفيف من الفقر وهي ضمان الأمن والإستقرار، وضمان الحكم الرشيد، وضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو، والتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الفقراء. وعرض الفصل الثالث تقدير خط الفقر الوطني ومؤشرات الفقر المشتقة منه، وخصائص الفقر وتوزيعه المكاني وعلاقة الفقر بالبطالة.

أما الفصل الرابع فيمثّل المكوّن الرئيس للإستراتيجية إذ يقدم رؤيتها للتخفيف من الفقر من خلال عرض تفاصيل كل محصلة من المحصلات الست ومخرجاتها، فضلاً عن عرض الافتراضات والأنشطة وشركاء التنفيذ. وتناول الفصل الخامس والأخير جوانب المراقبة والتقييم.. كما ألحق بالوثيقة ملاحق المصفوفات التفصيلية للإستراتيجية.

إن هذا الجهد الذي أُعِد بدعم فني من قبل البنك الدولي يشكل أول جهد رسمي لقياس الفقر وبناء إستراتيجية التخفيف منه. وإن اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والفريق الاستشاري يحدوهم الأمل في أن تجد الإستراتيجية طريقها نحو التطبيق لصالح الفقراء في العراق، وأن تكون في صُلب أولويات خطة التنمية الوطنية الخمسية 2010 -2014 والخطط والموازنات الأخرى.

تأتي إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق معالجة لتزايد الفقر بعد عقود من الحروب والعقوبات الإقتصادية وتبديد الموارد وتوقف عجلة التنمية. عملت جميعاً على تعميق المشكلة. إلا إن الخيارات المتاحة أمام الحكومة لمعالجتها تبدو عديدة. لكنها صعبة... فهي تتطلب إرادة سياسية مدعومة بالموارد. مثلما تتطلب رؤية تخطيطية تتكامل فيها الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية.

أعدت الإستراتيجية بناءاً على عملية تشاورية ضمت مشاركة واسعة من قبل برلمانيين ومسؤولين حكوميين وممثلي حكومة إقليم كردستان ومنظمات غير حكومية وأكاديميين في إطار لجنة عليا ترعاها وزارة التخطيط ويترأسها وكيل الوزارة. ساندها فريق من خبراء البنك الدولي. وهي جزء من مشروع واسع يشكل ثمرة تعاون بنّاء مع البنك الدولي. تضمن عدة جوانب. وسعى إلى تحقيق أهداف متنوعةً سياسية. وإقتصادية وإجتماعية:

- فعلى الصعيد السياسي استهدف المشروع توكيد الإلتزام الحكومي بتخفيف الفقر. ومناصرة الجهود الداعمة لخلق الوعي لدى صانعي القرار في البلد بحجم مشكلة الفقر وأبعادها وآثارها الخطيرة على المجتمع العراقي.
- وعلى الصعيد الإقتصادي استهدف المشروع وضع الأطر العامة والبرامج والسياسات الإقتصادية التي تسعى - كهدف نهائي- إلى تخفيف الفقر والتكامل مع خطة التنمية الوطنية الخمسية 2010-2014 والموازنات الإتحادية والمحلية فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحون. كما أن المشروع سيساعد على تحسين تقديرات الموازنة الإتحادية على نحو يراعي الفقراء ويستهدف تحسين أوضاعهم المعيشية.
- و على الصعيد الإحصائي فقد استهدف المشروع بناء قاعدة بيانات توفر المؤشرات الكفيلة برصد مستوى المعيشة وتشخيص مشكلة الفقر واتجاهاتها الحالية والمستقبلية بما يعزز جهود معالجتها.
- أما على صعيد التعاون الدولي فإن المشروع يمثل نموذجاً ناجحاً للتعاون البنّاء مع البنك الدولي في مجال الاستعانة بالخبرات الدولية ودعم القدرات الوطنية.

تم إعداد الإستراتيجية على هُدى النتائج التي توصلت إليها دراسة "تحليل الفقر" ونتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007. إلى جانب مجموعة من الأوراق الخلفية. لقد وفر المسح البيانات التي أسهمت في فهم أفضل للمحددات الإقتصادية والإجتماعية للفقر والتفاوت وتقييم أثر السياسات المعنية بتخفيف الفقر. ووفر قاعدة معلوماتية وتحليلية أتاحت إمكانية.

- تحديد مفهوم الفقر في العراق:
- حساب خط الفقر الوطني لتمييز الفقراء عن غيرهم:
- رسم خارطة جغرافية للفقر:
- تحديد خصائص الفقراء.

كذلك شكلت معطيات التحليل الأسس العامة التي صيغت في ضوئها المحصلات التي تؤدي إلى تحقيق الهدف العام للإستراتيجية المتمثل بالتخفيف من الفقر.

أ.أ. المنطلقات الأساسية لبناء إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق

من أجل إرساء القاعدة المؤسسية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية لاستيعاب التخفيف من الفقر، وتغيير النظرة إلى الفقر والفقراء من إطار الإحسان إلى مشروع تنموي يقوم على تمكين الفقراء ومساعدتهم على تعزيز اندماجهم في المجتمع وتحقيق دورهم في التنمية الإقتصادية والتماسك الإجتماعي. فان الإستراتيجية اعتمدت مجموعة من المنطلقات هي:

- التأكيد على الالتزام الحكومي. إن توفر الإرادة السياسية في تبنّي الإستراتيجية يضمن تنفيذها حيث يحتل التدخل الحكومي أهمية قصوى في كافة محاور الإستراتيجية. إذ غالبا ما تحاول الحكومات إنكار وجود فقر في البلد، أو التقليل من حجم المشكلة. ويشكل تبنّي الحكومة العراقية لإستراتيجية التخفيف من الفقر الخطوة الأهم على طريق تحقيق الهدف.
- التوافق مع الجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالفقر والصحة والتعليم. إضافة إلى ذلك تشكل الإستراتيجية قاعدة واقعية لصياغة السياسات والآليات التنفيذية لهذه الأهداف بوصفها إطاراً عملياً لوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب.
- التكامل مع خطة التنمية الوطنية الخمسية 2010-2014 والموازنات السنوية. إن الالتزام الحكومي بتنفيذ الإستراتيجية سيضمن تبنّي الخطة الخمسية لمحصلات الإستراتيجية ضمن أولوياتها. وتنفيذ الأنشطة على مستوى المؤسسات القطاعية المركزية وعلى مستوى المحافظات.
- النظر إلى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية فضلا عن الجانب الأمني، مما يستدعي التكامل في السياسات. وبالنظر لترابط المحددات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية المتصلة بالفقر فإن الإجراءات التي تتخذ في جميع القطاعات يكون مردودها أكبر في تخفيف الفقر من تلك الإجراءات المتخذة داخل كل قطاع إذا تم ذلك بمعزل عن القطاعات الأخرى.
- تتبنى الإستراتيجية مبدأ إستهداف الفقراء لتصحيح وزيادة كفاءة برامج الأمان الإجتماعي[1] كالبطاقة التموينية وإعانات شبكة الحماية الإجتماعية.
- تبنّي منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للتخفيف من الفقر في الحاضر وبين تخفيض أعداد الفقراء على المدى البعيد عن طريق التأكيد على زيادة الإنتاجية واتخاذ إجراءات تحد من الاعتماد على الرعاية الإجتماعية حيث تصبح برامج الأمان الإجتماعي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية والتأكيد على زيادة الإنتاجية.
- توفير الفرصة للحوار الواسع حول تشخيص وفهم أهمية تعدد مصادر النمو الإقتصادي لاسيما النمو الذي يعتمد على تطور القطاع الخاص وعلاقته بتقليل الفقر. وكذلك قضايا الإقتصاد الكلي وخيارات السياسة البديلة في إطار مؤسسي ملائم يضم شركاء الحكومة في التنمية مما يعمق وعي المجتمع بقيود الإقتصاد الكلي وصياغة بدائل واقعية للسياسة الكلية التي تستهدف استدامة النمو وتساعد في تخفيف الفقر.
- التأكيد على إشراك البرلمان في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية لتحفيز الإرادة السياسية على تبنّي ودعم الإستراتيجية.
- اعتماد مبدأ الشراكة والتنسيق فيما بين مكونات وتشكيلات الجهاز الحكومي لضمان تحقيق أهداف الإستراتيجية.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تؤمن الإستراتيجية إن تحقيق هدفها الأساس يستلزم شراكة حقيقية بين جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار مقاربة شاملة للتنمية والتخفيف

(1) شبكة الأمان الاجتماعي هي مجموعة البرامج التي توفر للفقراء والفئات الهشة الحماية ضد الوقوع في الفقر وتبعاته. وتشمل في العراق الحصة التموينية، وشبكة الحماية الإجتماعية التي تديرها وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، ونظم التقاعد والضمان الإجتماعي.

اطار (1): أربع عناصر تحتويها إستراتيجية التخفيف من الفقر لتحقيق أهدافها

1. خلق فرص توليد الدخل: خلق الوظائف والأعمال للفقراء حيث يتطلب تظافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. التمكين: تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وممارستها، واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، والتعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم، والتعبير عن طموحاتهم، على الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تساهم بشكل جاد في عملية التمكين.
3. بناء القدرات: بناء قدرات الفقراء من أجل تأهيلهم للعمل وزيادة إنتاجيتهم ليكونوا قادرين على إشباع إحتياجاتهم، وعلى الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تساعد في تحقيق ذلك.
4. الأمان الإجتماعي: تأسيس شبكة أمان إجتماعي فعّالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

من الفقر.

- التأكيد على الحاجة إلى الدعم الدولي في مجالات التمويل والخبرة.
- الحاجة إلى بناء القدرات في مجالات وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة على صعيدي الحكومة المركزية والحكومات المحلية، إضافة إلى بناء قدرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها الفاعلة في التنفيذ والمراقبة والتقويم.
- التأكيد على مأسسة نظام متابعة وتقويم دوري مندمج ضمن الآليات الحكومية لضمان تنفيذ ومراجعة الإستراتيجية.
- وضع خطة للتواصل تضمن نقل مضمون إستراتيجية التخفيف من الفقر بين الحكومة والأطراف الأخرى المعنية بمن فيهم الفقراء أنفسهم.

تؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) المتواضعة ومعدلات البطالة المرتفعة وتذبذب نصيب الفرد من الدخل والإنفاق الإستهلاكي، استمرار المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد، وقصور أداء الإدارة الإقتصادية في تحقيق النمو وإنعاش الإقتصاد.

تواجه إستراتيجية التخفيف من الفقر تحديات جدية أهمها: ضمان الأمن والإستقرار، وضمان الحكم الرشيد، وضمان عدالة التوزيع، وتنويع مصادر النمو في ظل إقتصاد السوق والتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفقراء. ويمثل التزام الحكومة باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهتها مستلزماً أساسياً من مستلزمات تحقيق الإستراتيجية لأهدافها.

1.2: ضمان الأمن والاستقرار

كشف "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008" عن جوانب مهمة لتدهور أمن الإنسان العراقي. فقد بيَّن استطلاع الرأي الذي بُنيت عليه أدلة أمن الإنسان أن الأمن الإقتصادي والإجتماعي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي، وأن الوضع القائم حالياً هو محصلة لعقود من عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي والتدهور المتواصل في الأمن الإنساني بمفهومه الواسع. كما بين التقرير الإنعكاس الإيجابي للوضع الأمني في رفع قيمة دليل التنمية البشرية في إقليم كردستان إذ بلغ 0.659 مقارنة بـ 0.623 للعراق.

عززت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 هذه الحقيقة إذ سجلت محافظات إقليم كردستان أدنى مستوى للفقر (دهوك 9.5 ٪، أربيل 3.7٪، السليمانية 3.3٪). بالمقابل أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 إن 84٪ من الأسر التي غيرت محل سكنها كانت في الحضر و 16 ٪ في الريف، وان من أسباب تغيير محل السكن كان الترحيل (37٪)، والنزوح (29٪). كما أشارت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق إلى إن 8.1٪ من الأسر تعرضت لحوادث عنف خلال سنة المسح (2007)، فيما كانت الأسر الأغنى (أعلى 20٪ من الأسر) أكثر تعرضا إذ بلغت 8.6 ٪ مقابل 6.3٪ للأسر الأفقر (أدنى 20٪ من الأسر).

على الرغم من أن سوء الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان إجمالاً إلا إن تأثيرها اشد على الفقراء بسبب ضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها من فقدان فرص كسب الدخل، وارتفاع الأسعار، وشحة السلع، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولا يخفى التأثير السلبي لذلك على فقدانهم لوظائفهم وأصولهم المادية. ومما لا شك فيه، أن إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الإستقرار الذي ينتج أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية غير مؤاتية لتحقيق الأمن الإنساني.

2.2: ضمان الحكم الرشيد

تضع الحكومة تحقيق "الحكم الرشيد" على رأس أولوياتها في الحكم وإرساء دولة المؤسسات؛ وفي إدارة الإقتصاد وتحسين أداء الإدارة العامة ومحاربة الفساد، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتحسين البنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي وتحسين آليات صنع القرار ووضع السياسات وإرساء وتطوير المؤسسات الداعمة للنمو الإقتصادي بما يهيئ البيئة الملائمة لتنفيذ الإستراتيجية.

وإذا كان التحدي الأمني خاضعا لمتغيرات الأجل القصير لارتباطه بالأوضاع السياسية في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان التي تلتزم بها الحكومة، فان ضمان "الحكم الرشيد" يتطلب تغيرات هيكلية وسياساتيه طويلة الأجل يمثل انجازها في مقدمة المهام المطلوبة لنجاح إستراتيجية التخفيف من الفقر.

3.2: ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو في ظل إقتصاد السوق

إن النمو الإقتصادي شرط ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كافٍ ما لم ترافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم. إن سياسة تخصيص الموارد تضع في اعتبارها مبدأين أساسيين هما:

التكافؤ المكاني (حضر/ ريف، وما بين المناطق الجغرافية) . وتكافؤ النوع الإجتماعي(نساء ورجال).

التنويع: أي تنويع الإقتصاد وتقليل اعتماده على النفط من أجل زيادة مصادر الدخل وتعدد مجالات النشاط الإقتصادي التي تتيح مشاركة أوسع للقطاع الخاص بما فيها الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

إن تبنّي الخطة الخمسية 2010-2014 تقليل الفقر ضمن أهدافها العامة (الباب الثالث) واعتماد مؤشرات الفقر كما وردت في إستراتيجية التخفيف من الفقر ضمن فصل الوضع الإجتماعي في الباب الأول منها. يعزز تحقيق الإستراتيجية لأهدافها.

اطار (2): إستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية الخمسية (2010 - 2014)

في إطار السعي لتنشيط الإقتصاد العراقي تبنّت الحكومة منهجية التخطيط الخماسي كآلية بديلة عن العمل السنوي في إطار الميزانية العامة للدولة. وقد شرعت بإعداد خطة خمسية يمتد اجلها ما بين عامي 2010-2014. وتستهدف تحقيق نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 10-11٪ سنويا. من خلال:

- ضخ استثمارات في جبهة عريضة من القطاعات تقدر ما بين 200-250 مليار دولار.
- من المؤمل أن تساهم الحكومة بـ 50-60٪ منها. ويساهم القطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي بالمتبقي منها.
- زيادة الإنتاجية في القطاعات الإقتصادية المختلفة.
- مضاعفة الإنتاج النفطي.
- تقليص معدلات البطالة بحوالي الثلث من معدلاتها الحالية.
- زيادة مساهمة القوى العاملة من النساء.
- الحد من العمالة الناقصة في القطاع العام.

تزامن إعداد الخطة الخمسية مع إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر. وقد برزت في إثناء ذلك الحاجة إلى ربطهما معا. وإيجاد القواسم المشتركة بينهما بحيث تدعم كل منهما الأخرى. حيث تجد أنشطة ومخرجات الإستراتيجية مكاناً رحباً لها في خطة التنمية الوطنية. ويمكن أن تستهدي الخطة بالمسارات التي حددتها الإستراتيجية خاصة في مجال استهداف الفقراء والمناطق الفقيرة. والريفية على نحو أكثر تحديداً. لاسيما في مجالات التعليم والصحة والبنى الأساسية ومشاريع السكن.

4,2: التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفقراء

تبنّت الحكومة العراقية التوجه نحو إقتصاد السوق منذ عام 2003. وأقرت الإبتعاد عن التدخل السافر في الحياة الإقتصادية. وتعزز هذا التوجه بموجب الإلتزامات الإقتصادية والمالية المترتبة على العراق في إطار اتفاقية الإستعداد للأخذ ببرنامج الإصلاح الإقتصادي والترتيبات المساندة (SBA-2005) كجزء من متطلبات اتفاقية نادي باريس (2004) لخفض ديون العراق التي تقدر بحدود 36.8 مليار دولار بنسبة 80٪ على ثلاث مراحل. وقد استهدفت حزمة الإصلاحات تحقيق ما يلي:

- تحقيق الإستقرار النقدي والسيطرة على عرض النقد من قبل البنك المركزي.
- إزالة التشوهات في نظام الأسعار من خلال إزالة القيود التي تحدد حركة الأسعار، وخفض الدعم الحكومي، ورفع أسعار المشتقات النفطية المباعة في السوق المحلي بما يوازي أسعارها العالمية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الإنفاق الإستثماري.
- تطوير آليات عمل الجهاز المصرفي وتفعّيل دوره في التمويل وخلق الائتمان.
- خصخصة شركات القطاع العام.

لقد احدث إصلاح العملة وإصلاح النظام المالي نتائج ايجابية على مستوى الإقتصاد الكلي، من خلال النجاح في استبدال العملة وإستقرارها وإدخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي. وقد أدت السياستان النقدية والمالية منذ عام 2004 إلى إحداث تغيرات إيجابية غير مباشرة باتجاه تحسين مستويات الدخول وتوزيعها، إذ أحدثت السياسة النقدية تحسناً في الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة تمكنها من ضبط معدلات التضخم وتحقيق ثبات في قيمة العملة المحلية. أما السياسة المالية التي جاءت توسعية فإنها أدت إلى تحسن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام الذين تضرروا نتيجة تراجع دخولهم الحقيقية خلال سنوات العقوبات الإقتصادية (1990-2003).

من جانب آخر أحدثت بعض الإصلاحات الأخرى آثارا سلبية بالنسبة للفقراء. فعلى سبيل المثال، أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية إلى ارتفاع متوسط الإنفاق الأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود من 13٪ عام 1993 إلى 29٪ عام 2007، والى مضاعفة نسبة الإنفاق الأسري الشهري على النقل حيث ارتفع من 5٪ إلى أكثر من 10٪ لعامي 1993 و2007 على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار الوقود. وهنا تبرز أهمية اعتماد إجراءات تراعي الفقراء بالتخفيف من التأثيرات السلبية لتلك الإصلاحات على مستويات معيشتهم. وكان أحد أهم تلك الإجراءات استحداث نظام شبكة الحماية الإجتماعية والبدء بتطبيقه عام 2006.

إطار (3): قوانين لم تجد طريقها للتشريع: قانون التعرفة الكمركية

تم إلغاء الرسوم الكمركية بعد الحرب عام 2003 واستعيض عنها لاحقا برسم إعادة الأعمار بنسبة 5٪ وكان من المتوقع رفع النسبة عام 2006 إلا إن هذا لم يحصل بعد.

لقد انخفضت الإيرادات العامة للموازنة بسبب إلغاء التعرفة الكمركية، ولغرض زيادة وتنويع إيرادات الموازنة من غير النفط فإنه سيكون لتشريع قانون التعرفة الكمركية آثار إيجابية مباشرة على قطاع الأعمال من خلال ترشيد الإستيراد وتحفيز الإنتاج المحلي، الأمر الذي يسهم في زيادة فرص العمل ومردوداتها للفقراء.

إن نقطة الانطلاق في أي إستراتيجية لتخفيف الفقر وشرط نجاحها الأساسي، تبدأ بمعرفة من هم الفقراء، وأين يتركزون جغرافياً تمهيداً لإستهدافهم بالإستراتيجية.

جدول (1)
أهم مؤشرات الفقر في العراق 2007

المؤشر		القيمة
خط الفقر (ألف دينار/فرد/ شهر)	الوطني	76.9
	الغذاء	34.3
	غير الغذاء	42.6
نسبة الفقر (٪)	الإجمالي	22.9
	الحضر	16.1
	الريف	39.3
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الإجمالي	6.9
	الحضر	3.5
	الريف	3.4
فجوة الفقر (٪)	الإجمالي	4.5
	الحضر	2.7
	الريف	9.0

بينَت دراسة خارطة الحرمان (2004) أن ما يقرب من 31٪ من الأسر و34 ٪ من الأفراد يعانون من الحرمان من الحاجات الأساسية. وترتفع النسبة في الريف إلى ثلاثة أمثالها في الحضر. ووفقا لبيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 حصل ارتفاع بسيط في نسبة المحرومين من الأسر، بسبب ارتفاع نسبة الحرمان لميدان البنى التحتية (الماء والكهرباء) والظروف الاستثنائية لسنة المسح.

كما كشف التقرير الوطني لحال التنمية البشرية (2008) عن صورة أخرى للفقر، تركز على الفقر البشري بمكوناته الفرعية (نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم، نسبة السكان المحرومين من الحصول على مياه الشرب، معدل الأمية لدى البالغين، والاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى عمر أربعين سنة)، فبلغت قيمة الدليل 19٪. وتبين هذه النسب مؤشرات مختلفة للفقر والحرمان تختلف في منهجياتها وتعريفها للفقر.

مهدت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 إلى قياس مؤشرات الفقر، وفي مقدمتها خط الفقر على المستوى الوطني (جدول 1).

1.3: تقدير خط الفقر الوطني

لقد اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ2332 سعرة حرارية في المتوسط آخذين بنظر الاعتبار العمر، والجنس، والوزن، والنشاط البدني، سواء في الحضر أو في الريف. وقد وفرت بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي 0.482 ديناراً. وبهذا يكون معدل كلفة الإحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد 34250 ديناراً ويساوي هذا خط فقر الغذاء. وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قُدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ 42646 ديناراً للفرد الواحد شهرياً.

وبجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية، فان خط الفقر في العراق يساوي 76896 دينار/فرد/ شهر. وهو ما يعني أن 22.9٪ أي حوالي 6.9 مليون من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر. علماً إن الإنفاق الذي احتسب على أساسه هذا الخط يعتمد التعريف الإقتصادي للإنفاق المعمول به دولياً والذي يتضمن إضافة إلى المشتريات النقدية الإنفاق غير النقدي بما في ذلك قيمة الإيجار التقديري للأسر التي لا تدفع إيجاراً لسكنها لأنها تقيم في مساكن تملكها أو لأسباب أخرى. وقيمة السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الأسر بدون دفع بدل نقدي كالسلع التي تنتجها والسلع التي تحصل عليها مقابل العمل أو كمعونات.

كما إن الإنفاق قد تم حسابه على أساس أسعار السوق وليس الأسعار المدفوعة بما في ذلك الإنفاق على سلع الحصة التموينية والتي تبلغ 12100 دينار شهرياً. ومن الجدير بالذكر إن خط الفقر المبين قد تم احتسابه على أساس الأسعار الموحدة لمعالجة التفاوتات فيها على مستوى جميع مناطق العراق وعلى مستوى الفترة الزمنية للمسح والتي امتدت لسنة كاملة وبذلك أصبحت المقارنة المذكورة صحيحة.

وما تجدر الإشارة إليه، إن توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد كشف إن معظمهم يتركزون حول خط الفقر، وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط. ويعني ذلك أن تعرض نسبة كبيرة من غير الفقراء إلى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض احد أفراد الأسرة...الخ) أو ارتفاع في احتياجاتهم الاستهلاكية يتوقع أن يؤدي إلى وقوعهم تحت خط الفقر. انظر الشكل(1).

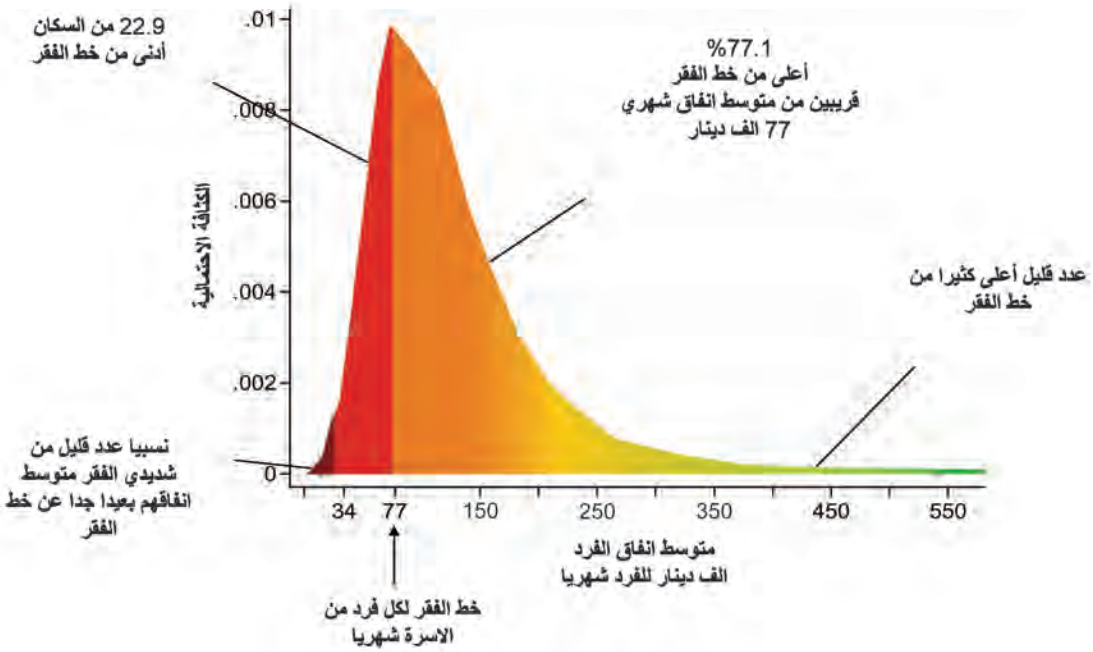

شكل (1): خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري

وقد قدرت فجوة الفقر[2] في العراق بـ 4.5٪ وهو ما يعني أن استهلاك غالبية الفقراء قريب جدا من خط الفقر. وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر. إلا إن حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد. كما يظهر في الشكل (2).

(2) تشير فجوة الفقر إلى حجم الهوة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر. وتحسب بشكل مطلق بالوحدات النقدية الكافية لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر. وتحسب كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر.

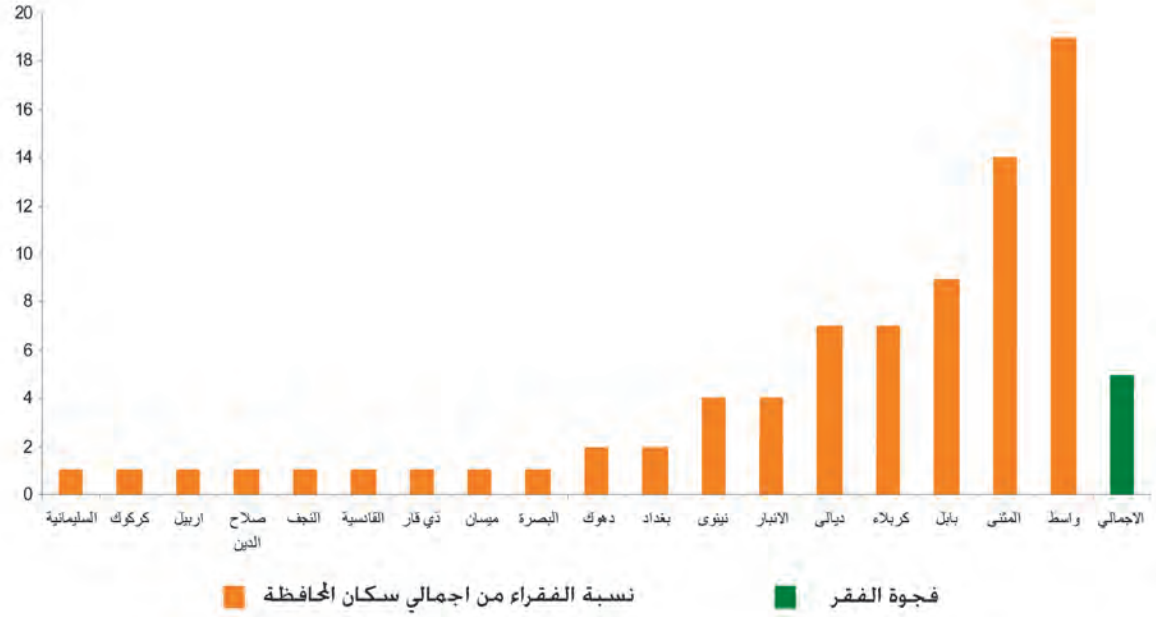

شكل (2): فجوة الفقر حسب المحافظة(%)

إطار (4): سياسات النهوض بالريف: أولوية عاجلة للتخفيف من الفقر

رغم إن الريف أكثر فقراً من الحضر وأعلى نمواً في السكان ما تزال الموازنة الاستثمارية تُؤثر الحضر على الريف. فعلى سبيل المثال حصل القطاع الزراعي على 5٪ من تخصيصات الموازنة عام 2008 وهي ثاني أوطأ نسبة فيها. ومن المتوقع أن تزداد نسبة الفقر في الريف في ظل استمرار الجفاف. وانخفاض الحصة المائية للعراق من مياه نهري دجلة والفرات وعدم وجود سياسة مائية متناسبة مع خطورة التحديات. حيث ظهرت بوادر نزوح جماعي من بعض مناطق الأهوار وبعض قرى البصرة. من جهة أخرى. فان طبيعة القطاع الزراعي وتخلفه ومجموعة المشاكل المرتبطة بأنماط الملكية والإدارة الزراعية وأنظمة الري والتسويق كلها قد تلغي الآثار الايجابية التي يمكن أن تحدثها سياسات خفض الفقر..

2.3: الريف أكثر فقراً من الحضر

يتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر. ففي الوقت الذي يسكن حوالي ثلثي السكان في الحضر. فان نصف عدد الفقراء يوجدون في الريف. مما يكشف إن أوضاع الريف الإقتصادية والإجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر. ويتعزز ذلك إلى حد ما بارتفاع الخصوبة حيث يبلغ معدل النمو السكاني 3.5٪ سنوياً في الريف مقارنة بـ2.7٪ في الحضر.

تتركز الأنشطة الإقتصادية للفقراء في الريف في الزراعة والصيد والغابات (56٪). والبناء والتشييد (14٪). ويمتهنون مهنا لا تتطلب مهارة وتعليماً عاليين كالحرف اليدوية (17٪) والمهن الأولية (15٪). كما ويعمل 56٪ من العاملين بعمر 10 سنين فأكثر بدون أجر. غالبيتهم من النساء. ما يقارب من ثلثيهم في الفئتين الأفقر.

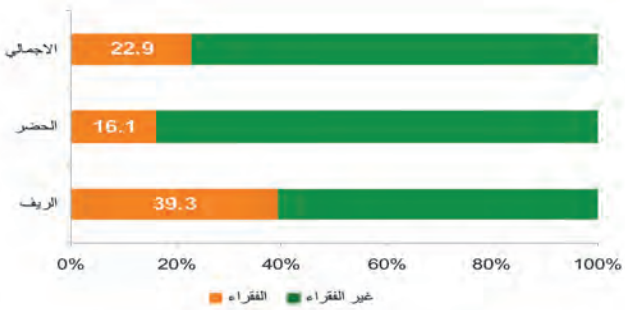

شكل (3): توزيع الفقراء بين الريف و الحضر (٪)

إطار (5): الفقر في إقليم كردستان أقل وطأة

أوضحت نتائج المسح الاجتماعي والإقتصادي إن إقليم كردستان يتمتع بنسب أوطأ من الفقر مما في العراق ككل. ويتمتع الإقليم بخصائص إجتماعية وإقتصادية مختلفة ذات صلة بالفقر. فهناك نسبة اقل من السكان في الريف مقارنة مع باقي البلد (21٪ مقابل 30٪). كما إن معدلات الخصوبة في الإقليم هي أقل أيضا (3.8 طفل / امرأة مقابل 4.3 طفل / امرأة للعراق ككل). مع ذلك يتشابه الإقليم مع بقية أجزاء العراق من حيث انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة.

لقد شجع الوضع الجغرافي للإقليم بوقوعه بين دول إيران وتركيا وسوريا على حركة تجارية نشطة عبر الحدود. الأمر الذي شجع الانتاجية تبادل المعرفة والسلع مع الإقليم. بينما كانت بقية أجزاء العراق منقطعة ومعزولة عن المجتمع الدولي منذ عام 1990. كما تحقق المزيد من التطور في الإقليم منذ عام 2003 بسبب الإستقرار الأمني الذي شمل كافة مناطق الإقليم. حيث أظهرت نتائج المسح أن اقل من 1٪ من الأسر تعرضت لأحداث عنف ترتبط بالوضع الأمني مقابل 6.6٪ للعراق ككل. كانت بيئة الإعمال في الإقليم مشجّعة. فاجتذبت الاستثمار الأجنبي في ظل وجود قانون جاذب للاستثمار الى جانب سهولة الحصول على الائتمان. كما كانت معدلات البطالة منخفضة إذ بلغت 6.1 ٪ مقابل 11.7٪ على المستوى الوطني.

أما معدلات الإلتحاق بالمدارس فقد كانت هي الأخرى مرتفعة نسبيا مقارنة بنسب العراق ككل. حيث بلغ معدل الإلتحاق الصافي بالمدارس الإبتدائية 90٪ مقابل 85٪ للعراق. وبلغ الإلتحاق الصافي بالمدارس المتوسطة 47٪ مقابل 37٪ للعراق. وتعكس معدلات الالتحاق المرتفعة الإزدهار الذي تمتع به الإقليم حديثا أكثر مما تعكس التباين التاريخي. إذ ان نسبة الأمية للبالغين في الإقليم أعلى مما هي عليه في العراق ككل (27٪ مقابل 19٪ للعراق).

ويمثل القطاع الصحي احد القطاعات التي لم يحقق فيها الإقليم المستويات التي تحققت في بقية أجزاء البلد حيث لم يحصل 10٪ من المرضى على رعاية طبية في الإقليم مقارنة بحوالي 6٪ على مستوى العراق. كما إن الرعاية الصحية الأولية اقل توفرا اذ يبلغ متوسط المسافة عن اقرب مركز رعاية صحية أولية 7.4 كم في الإقليم. مقارنة بـ 6.6 كم في العراق. من جانب أخر ترتبط 55٪ من الوحدات السكنية بشبكة الصرف الصحي أو أحواض التعفين (سبتك تانك) في الإقليم مقابل 77٪ في العراق ككل.

3.3: محافظات فقيرة

تتفاوت المحافظات من حيث نسبة الفقر وفجوته. ففي حين يعد أكثر من 40 ٪ من سكان بعض المحافظات فقراء. (المثنى 49٪، بابل 41٪، وصلاح الدين 40 ٪)، فان نسبة الفقراء في محافظات أخرى تقل عن 10 ٪ كما في محافظات إقليم كردستان. كما أن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر أيضا (انظر الخارطة). من جهة أخرى فان 13٪ من الفقراء يوجدون في محافظة بغداد وحدها وحوالي 11٪ في محافظة البصرة. وعلى مستوى الريف ترتفع نسبة الفقر في محافظات المثنى (75٪) وبابل (61 ٪) وواسط (60٪).

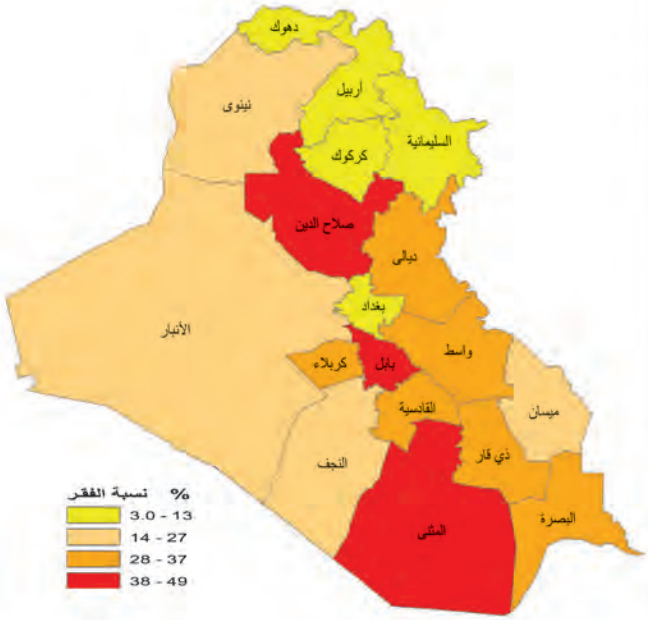

خارطة (1)
نسبة الفقر في محافظات العراق

إطار (6): سياسات تخصيص الموارد غير فاعلة

إن إعادة النظر في أولويات تخصيص الموارد بين المحافظات وفقا لاعتبارات نسبة الفقر فيها سيكون من شأنه تقليص التباين في توزيع الفقر.

كان من المقرر أن تقدر التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية بين المحافظات وإقليم كردستان وفقا لمبدأين هما:

- عدد سكان كل محافظة.
- مستوى محرومية المحافظات.

غير أن مبدأ المحرومية ظل معطلاً، وذلك بسبب عدم الاتفاق على معايير المحرومية. وقد اثبت المبدأ الأول أنه ليس صالحاً للتخفيف من الفقر. فمحافظة المثنى التي أظهر المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق أنها الأكثر فقراً تحصل على أوطأ نسبة من هذه التخصيصات بما يتناسب مع عدد سكانها البالغ 2.5٪ من سكان العراق. ولم يراع نسبة الضرر والإهمال التي عانت منها طوال السنوات الماضية، وارتفاع نسبة الفقراء فيها.

4.3: التفاوت في الإنفاق أقل من التفاوت في الدخل

تشير البيانات إلى إن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على 43٪ من الدخل بينما يحصل الخمس الأفقر منها على 7٪ من الدخل على مستوى العراق. إلا إن التفاوت يبدو أقل حدة بالنسبة للإنفاق، إذ إن حصة الأسر الأغنى تبلغ 39٪ من مجموع الإنفاق الأسري، فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر 9٪.

رغم وجود مقاييس متعددة لقياس التفاوت إلا إن معامل جيني يُعد الأكثر شيوعاً، والذي تتراوح قيمته بين الصفر لحالة المساواة الكاملة، والواحد لأقصى حالة تفاوت في توزيع الدخل (الأنفاق). وبالتأكيد فان هاتين حالتين متطرفتان جداً وبعيدتان عن الواقع العملي. ويعد التفاوت بين الفقراء والأغنياء منخفضاً في العراق مقارنة بباقي بلدان العالم، إذ إن مقارنة قيمة معامل جيني بتلك الخاصة بـ 128 بلداً توفرت عنها قيمة المعاملات أظهرت إن العراق جاء بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة المعامل 0.309، مقارنة مع 0.344 مصر، 0.353 الجزائر، 0.377 اليمن، 0.384 إيران، 0.388 الأردن، 0.395 المغرب، و0.436 تركيا.

ويعبر منحنى لورنز بشكل بياني عن التفاوت في الدخل (الإنفاق)، وكلما كان هذا المنحنى اقرب إلى خط التساوي دلَّ ذلك على إن التفاوت أقل. ونظريا يؤشر انطباق منحنى لورنز على خط المساواة إلى انعدام التفاوت أي تحقق المساواة التامة. ويشير قرب المنحنى وفي الشكل (6) من خط المساواة إلى إن التفاوت في الإنفاق منخفض في العراق.

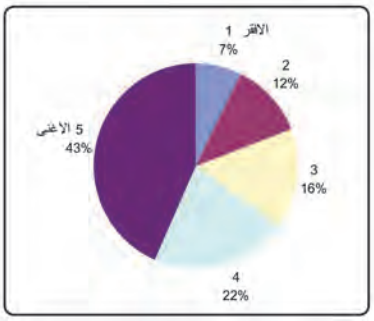

شكل (4): توزيع الدخل في العراق بين الفئات الخمسية

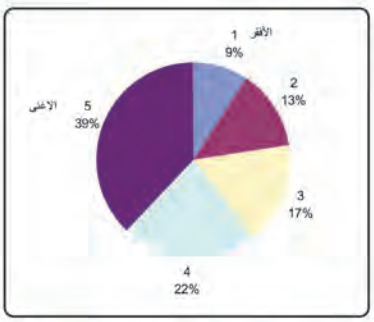

شكل (5): توزيع الإنفاق في العراق بين الفئات الخمسية

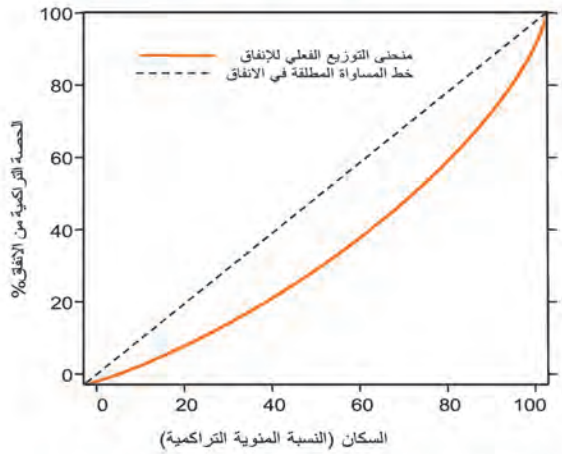

شكل (6): منحنى لورنز للأنفاق في العراق لعام 2007

5.3 الفقر والبطالة

تشير بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 إلى ضعف الإرتباط بين الفقر والبطالة. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر 39 ٪ في الريف و16٪ في الحضر، كانت البطالة في الريف 11٪، وفي الحضر 12٪. مما يرجح ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون 89 ٪ من القوى العاملة في الريف الأمر الذي يعود إلى انخفاض الإنتاجية. ويرتبط الفقر أيضا بارتفاع معدل الخصوبة والخصائص الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للريف أكثر من ارتباطه بالبطالة. وهذا ما يؤشره انخفاض معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي، إذ إن 57٪ من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الإقتصادي (لا يعملون ولا يبحثون عن عمل). أما بالنسبة للنساء فان النسبة تبلغ 87٪.

من جهة أخرى، لا يمكن نفي العلاقة بين الفقر والعمالة الناقصة، حيث أبدت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 ارتفاع معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر 15 سنة فأكثر إذ بلغ 23٪ للذكور و53٪ للإناث، وتبلغ في الحضر 21٪ وفي الريف 43٪.

تستند الإستراتيجية إلى نهج الإطار المنطقي الذي يعد طريقة للتفكير والتحليل المنطقي ومنهجية مناسبة لإعداد وتطبيق برامج تخفيف الفقر، لأنه يعتمد مجموعة من المفاهيم يمكن أن تستخدم في التخطيط والتصميم والتقويم منها:

- الهدف العام Goal: هو الهدف الأعلى على المدى البعيد الذي يتم الوصول إليه من خلال تحقيق المحصلات المرتبطة به. ويتمثل الهدف العام للإستراتيجية بتخفيف الفقر في العراق.
- المحصلات Outcomes: وهي مجموعة النتائج التي تحققها الإستراتيجية، تؤدي بمجموعها إلى تحقيق الهدف العام للإستراتيجية. وتكون كل محصلة ذات طبيعة متعددة القطاعات ويتم تحقيقها من خلال مجموعة من المخرجات القطاعية في ضوء افتراضات معينة. وقد وضعت الإستراتيجية المحصلات الست الآتية:
  - دخل أعلى من العمل للفقراء؛
  - تحسن المستوى الصحي للفقراء؛
  - نشر وتحسن تعليم الفقراء؛
  - بيئة سكن أفضل للفقراء؛
  - حماية إجتماعية فعّالة للفقراء؛
  - تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء
- المخرجات Outputs: وهي مجموعة النتائج قصيرة الأجل التي يتطلب تنفيذها لتحقيق المحصلات. ويقع كل مخرج ضمن قطاع معين، ويمثل ما يتم توفيره وتجهيزه من سلع وخدمات أو ممارسات ضمن القطاع. وقد ضمت المحصلات الست للإستراتيجية 27 مخرجا.
- الافتراضات Assumptions: تصف الظرف الذي ينبغي تحققه على مستوى المخرج إذا ما أريد للمحصلة أن تتحقق من خلال مجموعة المخرجات المرتبطة بها. يقع خارج سيطرة القائمين على التنفيذ.
- الأنشطة Activities: هي الفعاليات التي يجب تنفيذها خلال مدة زمنية محددة من أجل تحقيق مخرج معين. ويتطلب تنفيذ الأنشطة تعبئة الموارد المادية والبشرية والتقنية والمعرفية من أجل إنتاج مخرجات معينة أو المساهمة في هذه المخرجات. وقد تضمنت مخرجات الإستراتيجية 87 نشاطا.
- المؤشرات Indicators: تقيس المؤشرات مدى تنفيذ النشاط أو المخرج والى أي مدى تحقق الأثر من أي منهما. وقد تضمنت الإستراتيجية مؤشرات بإزاء كل محصلة مخرج ونشاط.

تسعى الإستراتيجية خلال مدة تنفيذها إلى التخفيف من الفقر، وتبنّت الأهداف التي تتسق مع خطة التنمية الوطنية الخمسية والجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء ما تحقق من تحسن نسبي في مؤشرات الأمن الغذائي، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات، ونسب الإلتحاق بالتعليم منذ عام 2004 وحتى الآن، وبافتراض المباشرة بتنفيذ الخطة الخمسية واستقرار الوضع السياسي والأمني، فان من المتوقع تقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة 30٪ عما كانت عليه عام 2007.

تتضمن الأجزاء الستة الرئيسة من هذا الفصل عرضاً للميادين الستة التي بُنيت في ضوء واقعها الذي كشفت عنه نتائج التحليل للمحصلات الرئيسة.

كما تتضمن هذه الأجزاء عرضاً لمكونات الإطار المنطقي الذي أشتق من تلك المحصلات.

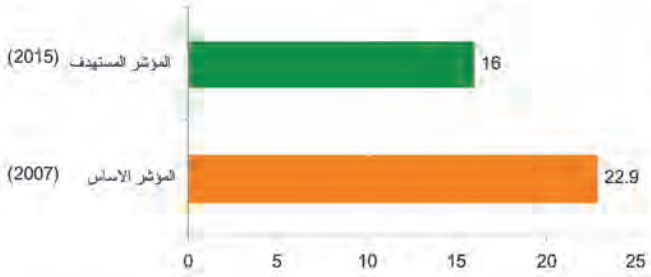

شكل (7): الهدف خفض نسبة الفقر بمقدار الثلث(%)

1.4: دخل أعلى من العمل للفقراء

يُعدّ الدخل المنخفض أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفقر. فان إستراتيجية التخفيف من الفقر تنتهج تحقيق النمو الإقتصادي المستدام المرتبط بزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل والإقراض الميسر. إلا أن ذلك لا يشكل بديلاً عن السياسات الإجتماعية المرتبطة بتمكين الفقراء أنفسهم، وتحسين فرص وصولهم إلى الموارد الصحية والتعليمية، لأنها تضمن الانتفاع بثمار النمو والتنمية، فضلاً عن تحسين شبكة الأمان الإجتماعي التي تحمي الفقراء والفئات الهشة.

وتشير نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق إلى انخفاض نصيب الفقراء من الدخل والذي يعزى إلى انخفاض إنتاجية العمل حيث تفوق قيمة الأجر الأسبوعي لغير الفقراء بمقدار 28 ألف دينار عما يتقاضاه الفقراء لساعات العمل المتساوية. انظر الجدول(2).

ويمكن أن يعزى انخفاض دخل الفقراء أيضاً إلى ارتفاع معدلات الإعالة الإقتصادية (عدد أفراد الأسرة مقسوماً على عدد العاملين فيها) التي تبلغ لدى الأسر الفقيرة 5:1 وهي ضعف المعدل لدى الأسر الأغنى 2.3:1 . وينطبق ذلك على معدل الإعالة العمرية (عدد الأفراد خارج سن العمل مقسوما على عدد الأفراد في سن العمل) إذ يبلغ لدى الأسر الفقيرة 1.6 مقابل كل فرد في سن العمل. أما لدى الأسر الغنية فيبلغ المعدل المذكور 0.6 ، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الأسر الفقيرة.

كما تفسر مصادر الدخل إلى حد ما انخفاض دخل الفقراء من العمل إذ ترتفع نسبة العاملين منهم بدون أجر في الزراعة إلى 29٪ مقابل 11٪ لغير الفقراء. كما إن 38٪ من الفقراء يعملون في القطاع الخاص الذي يتصف بانخفاض الإنتاجية وغلبة العمل غير المنظم.

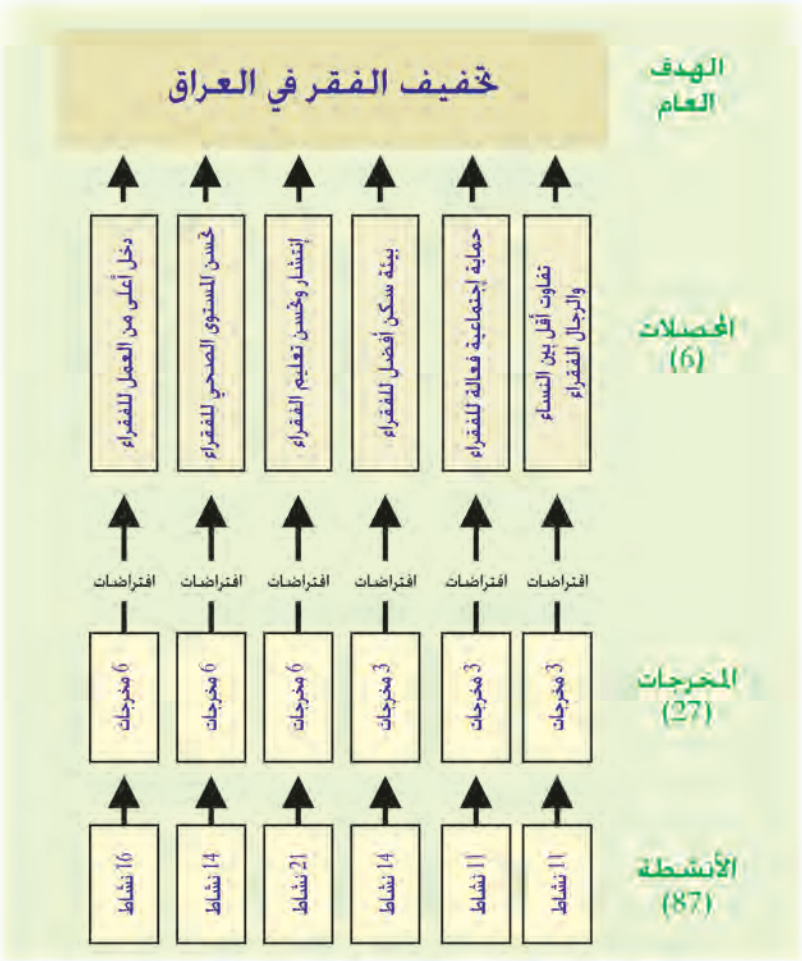

شكل (8): بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر

جدول (2)
ساعات العمل ومردود الساعة الواحدة وقيمة الأجر الأسبوعي

	ساعات العمل الأسبوعية (ساعة / أسبوع)	مردود الساعة الواحدة (ألف دينار)	قيمة الأجر الأسبوعي (ألف دينار)
الفقراء	37.8	2.1	79.4
غير الفقراء	38.4	2.8	107.5

1. دخل أعلى من العمل للفقراء
1.1 (المخرج الأول): توفرت عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء
الأنشطة:
1.1.1 : توفير وإدامة البنى التحتية الداعمة للإنتاج والتسويق.
2.1.1 : برنامج لتدريب المزارعين على أساليب الزراعة والري الحديثة.
3.1.1 : أعادة النظر بحزمة التشريعات والسياسات الزراعية لصالح المزارعين الفقراء.
شركاء التنفيذ والمراقبة
مجلس النواب - مجلس الوزراء - وزارة الزراعة- وزارة الموارد المائية- الجهات المناظرة في إقليم كردستان - القطاع الخاص

إطار (7): قرارات وتشريعات داعمة لمنح القروض ودعم القطاع الزراعي

1- شرّع قانون منح مكافأة للمتدربين في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية مكافأة تدريبية 5000 دينار عن كل يوم يقضيه في التدريب.

2- صوّت مجلس النواب على قانون صندوق الإقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين يقوم بتقديم القروض الميسرة للفلاحين لأجل تنمية وتطوير الريف.

3- قرار مجلس الوزراء في الجلسة (35) في 14 آب 2007 بتطبيق برنامج القروض الميسرة وتخصيص مبلغ 100 مليون دولار لإقراض العاطلين وتوفير فرص عمل من خلال وزارتي الصناعة والعمل والشؤون الإجتماعية.

4- قرار مجلس الوزراء في الجلسة (17) في 7 أيلول 2006 شراء المحاصيل الزراعية المحلية بأسعار المحاصيل المستوردة.

5- قرار مجلس الوزراء في الجلسة (2) في 15 حزيران 2008 بالموافقة على تخصيص بدلات إيجار الأراضي الزراعية للفلاحين والمزارعين المتعاقدين إلى 50٪ لسنة 2008.

6- قرار مجلس الوزراء في الجلسة (6) في 21 أيلول 2008 بقيام وزارة الزراعة بشراء التمور من الفلاحين بمبلغ 400 ألف دينار للطن.

7- قرار مجلس الوزراء في الجلسة (7) في 28 أيلول 2008 بإعفاء المقترضين لأغراض المبادرة الزراعية من دفع فائدة المترتبة على القرض والبالغة 2٪.

زيادة إنتاجية عمل الفقراء

بالنظر لارتفاع نسبة الفقر في الريف عنها في الحضر فان العوامل المفسرة لانخفاض دخول العاملين في الزراعة تستلزم رفع إنتاجية العمل الزراعي كمدخل أساسي لزيادة مردود العمل الزراعي. وهذا ما حدا بالإستراتيجية إلى تبّني المخرج الأول" توفرت عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء". بافتراض إن الفقراء سينتفعون من توفر عوامل زيادة الإنتاجية. التي ستتحقق من خلال الأنشطة الخاصة بالمخرج. وحيث إن نصف الفقراء في العراق يعيشون في الريف فانه يمكن للتنمية الزراعية والتنمية الريفية غير الزراعية أن تساهما في التخفيف من الفقر. كما إن الإنتاجية الزراعية الأعلى تشجع النمو في قطاعات أخرى.

توفير القروض الصغيرة للفقراء

بما إن نسبة كبيرة من الفقراء تعمل بدون أجر في الزراعة، فان إشاعة أنماط الأنشطة المدّرة للدخل وتوفير القروض الميسرة لها سيكون له تأثير مباشر على تحسين دخول الفقراء.

يفتقر العراق إلى وجود مؤسسات التمويل للقروض الصغيرة في سوق الائتمان الرسمي، ومع جمود النظام المصرفي الحكومي ومحدودية الدعم الدولي في هذا المجال فانه من الصعب على الفقراء الحصول على الائتمان للقيام بمشروعاتهم الصغيرة، خاصة وأن المصارف التجارية الخاصة تمنح في العادة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص لقاء كفالة أموال غير منقولة، وغالباً ما تتجنب منح القروض للمشروعات الصغيرة دفعا للمخاطرة وزيادة في الأرباح.

تحقق القروض الصغيرة وظيفة إجتماعية وإقتصادية مهمة، ذلك لان الإقراض يمكّن الفرد من إمتلاك أصول جديدة، وتزداد فرص الأفراد في كسب الدخل مع زيادة فرص حصولهم على القروض. لذا تتبّنى الإستراتيجية وضع وتنفيذ برنامج قروض صغيرة واسع يركز على الأنشطة المدّرة للدخل، بافتراض أن تتوفر الظروف المناسبة لكي ينتفع الفقراء منها.

إطار (8): وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة

أطلقت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية مشروع القروض الميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدّرة للدخل، وحدّد مبلغ القرض ما بين 4-10 ملايين دينار، وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذت بموجب هذه القروض في محافظة بغداد 6357 مشروعاً صغيراً وبحدود 40 ألف مشروع في المحافظات الأخرى، وبذلك تم توفير 18139 فرصة عمل، ولعل أكثر الفئات استفادة من هذا المشروع هم الخريجون وبنسبة 87٪ والمهجرون العائدون بنسبة 6٪، غير إن حصة الإناث من هذه المشاريع لم تزد على 11٪ مقابل 89٪ للذكور. وفي عام 2007 بدأت الوزارة بتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع وبحدود 3000 مشروع لكل محافظة وبتغطية مالية قدرها 15 مليون دولار لكل محافظة عدا البصرة ونينوى إذ بلغت تخصيصاتها 25 مليون دولار.

وقد أورد تقرير لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية إن مجموع المشتغلين الإجمالي الذي تم توفير عمل لهم بلغ 244144 مشتغلا منذ عام 2003 حتى آذار-2009 وان هذا العدد توزع إلى 228213 من الذكور و 15931 من الإناث. وخلال الشهر نفسه بلغ عدد المتدربين في مراكز التدريب في الشهر ذاته 766 متدرباً منهم 278 في بغداد و 488 متدرباً في المحافظات. وبلغ عدد الذكور 349 متدرباً مقابل 417 للإناث.

أ. دخل أعلى من العمل للفقراء
2.1 (المخرج الثاني) : تم تبنيّ برنامج إقراض لأنشطة مدّرة للدخل للفقراء.
الأنشطة : 1.2.1: وضع ضوابط تضمن شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدّرة للدخل. 2.2.1: القيام بحملات توعية للفقراء للاستفادة من البرنامج. 3.2.1: تنظيم برامج تدريب للفقراء الذين استلموا القروض لمساعدتهم في استخدامها.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، المصارف الحكومية والأهلية، منظمات المجتمع المدني، مجتمعات محلية - الجهات المناظرة في إقليم كردستان

ضمان حصول الفقراء على أجر منصف

هناك ضرورة لمراجعة الحد الأدنى للأجر طبقـــاً لتغيرات خط الفقـر الوطني. إن وضع هذا النظام في إطار قـانوني مناسب، فضلاً عن تعريف الفقراء العاملين بحقوقهم في رفع الأجر بما يتوافق مع خط الفقـر، سـيضمن حسـن تطبيق النظام والتزام المعنيين به.

1. دخل أعلى من العمل للفقراء
3.1 (المخرج الثالث) : إعتُمِدَ نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني.
الأنشطة : 1.3.1: تنفيذ زيارات تفتيش ومراقبة حُسن تطبيق القانون. 2.3.1: تضمين قانون العمل فقرات مرنة حول تحديد الحد الأدنى للأجر ليتناسب مع خط الفقر. 3.3.1: تعريف العاملين الذين يستلمون الحد الأدنى من الأجر بحقوقهم في رفع الأجور للتوافق مع خط الفقر. 4.3.1: تشخيص وحدة في مكاتب التشغيل في جميع المحافظات يستطيع العاملون باجر مراجعتها عند عدم التزام أرباب العمل بالقانون.
شركاء التنفيذ والمراقبة مجلس النواب – وزارة العمل والشؤون الإجتماعية – اتحادات ونقابات العمال- الجهات المناظرة في إقليم كردستان – منظمات المجتمع المدني

إنشاء مكاتب تشغيل فعّالة

إن خلق فرص العمل في المناطق الفقيرة في الريف والحضر يُعدّ تحدياً كبيراً لإستراتيجية التخفيف من الفقر في ظل تقلص فرص العمل خاصة في العمالة الزراعية. وتتبّنى الإستراتيجية برنامجا لإنشاء مكاتب تشغيل فعّالة توفر فرص العمل في الريف حيث تقتصر حالياً على المناطق الحضرية، والقيام بأنشطة تساهم في تيسير فرص وصول الفقراء إليها، بافتراض أن تتولى الحكومة حماية العمالة الوطنية من منافسة العمالة الأجنبية الوافدة.

1. دخل أعلى من العمل للفقراء
4.1 (المخرج الرابع): أُنشئت مكاتب تشغيل فعّالة في الريف وتم تيسير وصول الفقراء إليها.
الأنشطة : 1.4.1: قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل. 2.4.1: قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع جهات التدريب وتأهيل وتعزيز مهارات العمل لدى الفقراء. 3.4.1: دعم نشاط اللجنة العليا للتشغيل.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – إتحاد نقابات العمال – مجالس المحافظات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان – القطاع الخاص

تدعيم مبادرات المجتمع المدني

تحظى منظمات المجتمع المدني بدور مهم في مساندة الإستراتيجية، من خلال قيامها بالأنشطة الداعمة للفقراء، والتي يمكن أن تحقق لهم دخلا قابلا للاستدامة كتوفير فرص العمل والتدريب والقروض الصغيرة.

أ. دخل أعلى من العمل للفقراء
5.1 (المخرج الخامس): الحكومة دعمت مبادرات المجتمع المدني المساندة للفقراء.
الأنشطة: 1.5.1: المشاركة في برامج توليد الدخل للفقراء التي تساهم بها الجهات المانحة. 2.5.1: تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات ومنح التخصيصات التشجيعية للمنظمات ذات البرامج الموجهة للفقراء.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني- وزارة التخطيط - منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

توفير فرص التدريب على أعمال ومهن جديدة

تتبّنى الإستراتيجية تفعّيل مراكز التدريب الحرفية المسائية وتكثيف برامج التدريب حول مهن معينة ستساهم في تجاوز قضية نقص المهارات والتعليم التي يعاني منها الفقراء، ويسهل من فرص حصولهم على أعمال مدّرة للدخل، على أن تجري هذه العملية بمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني ومجموعة المانحين الدوليين ليس لتوفير التمويل فقط، بل لضمان مشاركة أوسع للفقراء فيها من خلال تقديم برامج تدريب كفوءة لمهن مناسبة.

أ. دخل أعلى من العمل للفقراء
6.1 (المخرج السادس): أنشئت أو فعّلت المراكز الحرفية المسائية وبرامج تدريب سريعة للفقراء في مهن مدّرة للدخل.
الأنشطة: 1.6.1: تنظيم حملات توعية للفقراء للالتحاق بالمراكز وبرامج التدريب. 2.6.1: تشارك منظمات المجتمع المدني بفتح مراكز تدريب للفقراء.
شركاء التنفيذ والمراقبة مجلس الوزراء- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان – أجهزة الإعلام

2.4: تحسن المستوى الصحي للفقراء

منذ فرض العقوبات الإقتصادية على العراق عام 1990 تزايدت مشكلات قطاع الخدمات الصحية، وتزايدت الأمراض وخصوصا بين الأطفال دون سن الخامسة. كما انتشرت الأمراض الوبائية من جديد في ظل غياب الوقاية المناسبة.

إرتفع نصيب الفرد من تخصيصات قطاع الصحة منذ عام 2004، إلا انه ما يزال أقل من نصف ما كان عليه قبل عام 1990. كما إن هذه الزيادة لا يمكن اعتبارها مؤشراً لتحسن نوعية الخدمات الصحية، ذلك لان معظم هذه الزيادة جاءت لتغطية حصة أجور ورواتب العاملين في القطاع الصحي في هذا الإنفاق. ولم تنعكس في تحسن مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية للمواطنين، وهذا ما يُفسر استمرار تخصيص الأسر لنسبة مهمة تعادل 3٪ من إنفاقها لأغراض الصحة، وهذه النسبة ترتفع في إقليم كردستان لتتجاوز 5٪ من إجمالي إنفاق الأسرة. يُعبر ارتفاع نسبة الإنفاق الأسري على الصحة عن حقيقتين أساسيتين هما:

- تدني نوعية الخدمات الصحية الحكومية.

- ارتفاع أسعار الأدوية خلال السنوات الماضية، إذ يعمل القطاع الخاص في هذا المجال دون ضوابط ورقابة مباشرة من الدولة رغم حساسية موضوع الدواء.

ورغم التوسع الكبير في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، إلا إن اغلبها ما تزال غير قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحية بسبب النقص في المعدات والكادر المؤهل.

إن وضع سياسات صحية تهدف إلى الحد من المشكلات الصحية، وتقليل أثرها السلبي على الفقراء، وتحسين المستوى الصحي والرعاية والخدمات المقدمة لهم، هي غاية أساسية تسعى إستراتيجية التخفيف من الفقر إلى تحقيقها مع التوكيد على الخدمات الصحية الوقائية إلى جانب الخدمات الصحية العلاجية، وتشمل هذه السياسات خدمات الرعاية الصحية الأولية المحسنة، وإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي الى المناطق الفقيرة، وزيادة تغطية هذه المناطق بنشاطات برنامج التحصين الموسع وبرامج الصحة الإنجابية، وتحسين الحالة التغذوية للفقراء.

تحسين الرعاية الصحية الأولية للفقراء

نظرا لكون خدمات الرعاية الصحية الأولية أكثر أهمية للفقراء ولانتشارها الواسع جغرافياً يتبّنى المخرج الأول من المحصلة تحسين الرعاية الصحية الأولية وتسهيل وصول الفقراء إليها، بافتراض توفر الثقة لدى المجتمع بخدمات الرعاية نفسها، وتوفر الملاك المؤهل في هذه المراكز.

2 : تحسن المستوى الصحي للفقراء
1.2 (المخرج الأول): تحسنت خدمات الرعاية الصحية الأولية للفقراء ويسهل عليهم الوصول إليها.
الأنشطة: 1.1.2 : تدريب ملاكات مراكز الرعاية الصحية الأولية. 2.1.2 : بناء مراكز رعاية صحية أولية مجهزة. 3.1.2 : زيادة أعداد العيادات المتنقلة للمناطق النائية.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة الصحة - وزارة التخطيط - الجهات المناظرة في إقليم كردستان

الطب الوقائي بدل الطب العلاجي

مما لا شك فيه إن تحسن الوضع الصحي يبدأ من الناس أنفسهم، فالوقاية خير من العلاج، مما يتطلب زيادة وعي الأفراد عموماً، والفقراء خصوصاً لما تتصف به هذه الفئة من انخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض قدرتهم على إدراك عوامل الخطورة السلوكية للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية، من خلال تكثيف برامج التثقيف الصحي للوقاية من الأمراض، بالإضافة إلى المخاطر الصحية التي تحصل نتيجة العادات السلبية.

2 - تحسن المستوى الصحي للفقراء
2.2 (المخرج الثاني): ازداد الوعي الصحي في المناطق الفقيرة للسيطرة على عوامل الخطورة السلوكية للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية.
الأنشطة: 1.2.2 : القيام بحملات التوعية بالوسائل المرئية والسمعية والمقروءة والندوات.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة الصحة – وزارة الصحة في إقليم كردستان - وسائل الأعلام

تحسين الخدمات العامة للفقراء

إن التوسع في خدمات محسنة ومطورة للماء الصالح للشرب والصرف الصحي يشكل آلية فعّالة لتحسين بيئة الفقراء، خاصة بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتي يتعاملن بشكل مباشر مع ما يثيره قصور هذه الخدمات من مشكلات. وقد تبّنت الإستراتيجية هذا المخرج لغرض تحسين الصحة العامة، بافتراض انسيابية الموارد المخصصة للمشاريع، والتزام المقاولين بتنفيذها.

إطار (9): مبادرة مشروع الكشف المبكر للأمراض المزمنة

إن الغاية الأساسية من السيطرة على الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية هي إن السيطرة عليها تسهم في التخفيف من وطأة الفقر. ويشمل ذلك الكشف المبكر وتقديم الرعاية الصحية المتكاملة للمصابين بها. وقد طبقت وزارة الصحة مشروع الكشف المبكر والرعاية المتكاملة لأمراض ارتفاع ضغط الدم والسكري في ما يقارب 200 مركزاً للرعاية الصحية الأولية بالتنسيق مع المستشفيات والمراكز التخصصية. لذا ينبغي أن تعمم على المراكز في المناطق الريفية والفقيرة. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من خبرات المنظمات الدولية وبالذات منظمة الصحة العالمية ومنظمات المجتمع المدني الدولية.

2 : تحسن المستوى الصحي للفقراء
3.2 (المخرج الثالث) : برنامج حكومي منفذ أو تحت التنفيذ لإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الفقيرة.
الأنشطة: 1.3.2: توسيع المشاريع لإيصال الماء الصالح للشرب للمناطق الفقيرة. 2.3.2: توسيع مشاريع الصرف الصحي.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – وزارة البلديات والأشغال العامة- أمانة بغداد- مجالس المحافظات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

برنامج التحصين الموسع

تسعى الإستراتيجية إلى تعزيز شمول تغطية المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع لأن تطوير برنامج التحصين ضد الأمراض الانتقالية وتغطيته للأطفال خاصة في السنة الأولى من العمر، والقضاء على مرض الحصبة وشلل الأطفال والكزاز الولادي تشكل كلها واحدة من عناصر النظام الصحي المتكامل. كما إن شمول المناطق الفقيرة بالبرنامج خاصة في الأرياف يعني تقليص فرص إصابة أطفال الفقراء بهذه الأمراض وبالتالي القضاء على واحد من أسباب الإفقار القسري.

2 : تحسن المستوى الصحي للفقراء
4.2 (المخرج الرابع) : تعززت تغطية المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع.
الأنشطة: 1.4.2: تقوية الرصد الوبائي للأمراض الانتقالية. 2.4.2: تنفيذ الحملات التلقيحية. 3.4.2: إدامة مستلزمات الحملات (اللقاحات، المواد النبيذة، سلسلة التبريد، وسائط النقل).
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة الصحة – وزارة الصحة في إقليم كردستان

يعد الأمن الغذائي عنصراً أساسياً في تأمين الفقراء ضد الجوع. وعلى الرغم من إن نظام البطاقة التموينية قد كفل مستوى جيداً من هذا الأمن عبر توفيره عدد من السعرات الحرارية لجميع الأفراد. إلا إن الإستراتيجية ترى جعل البطاقة التموينية وسيلة مهمة لحماية الفقراء في حالة اعتماد نظام استهداف الفقراء واستمرار حصولهم على المواد الغذائية فيها وبافتراض تحسن كفاءة نظام البطاقة التموينية وتحسن قدرته على استهداف الفقراء.

2 : تحسن المستوى الصحي للفقراء
5.2 (المخرج الخامس) : تحسنت الحالة التغذوية للفقراء.
الأنشطة:
1.5.2: استمرار حصول الفقراء على مفردات الحصة التموينية.
2.5.2: إعادة شمول المدارس الابتدائية بالتغذية المدرسية.
شركاء التنفيذ والمراقبة
وزارة التجارة- وزارة الصحة - منظمات المجتمع المدني - الجهات المناظرة في إقليم كردستان

الصحة الإنجابية وبرامج تنظيم الأسرة

تسهم الصحة الإنجابية، وبضمنها برامج تنظيم الأسرة، في التخفيف من الفقر، إذ إنها تحسن فرص المرأة في العمل، وتخفف من العبء الإقتصادي على الأسرة الفقيرة، وتمكن كل أسرة من تخصيص موارد أكبر لكل طفل، وتحسن من تغذية الأسرة، ومن صحة الأمهات، وتزيد من فرص التعليم، وتقلل الضغوط على بيئة السكن. لذا، ومن منظور إستراتيجية التخفيف من الفقر، فان زيادة الإنفاق على تنظيم الأسرة يمكن أن يُحدث آثاراً محمودة في الإنفاق الإجتماعي على الصحة والتعليم والمياه والإسكان...الخ.

ومن الملاحظ انه لا تتوفر وسائل منع الحمل في المؤسسات الصحية العامة، ولا تغطي الدولة تكاليفها. لذا فان الوصول إلى وسائل منع الحمل يعتمد على القطاع الخاص، وهذا احد الأسباب التي تجعل نصف النساء المتزوجات من الفئة العمرية (15-49) سنة لا تستخدم أي موانع للحمل طبقا لنتائج المسح متعدد المؤشرات لعام 2006.

2 : تحسن المستوى الصحي للفقراء
6.2 (المخرج السادس): برنامج لتقوية الصحة الإنجابية للفقراء معد وتحت التنفيذ.
الأنشطة:
1.6.2: تنفيذ حملات توعية عن برامج الصحة الإنجابية.
2.6.2: تدريب الملاكات الطبية والصحية.
3.6.2: استمرار توفير المواد والمستلزمات القياسية (ذات مواصفات عالمية).
شركاء التنفيذ والمراقبة
وزارة الصحة ، وزارة الصحة في إقليم كردستان

4-3: تشير وتحسن تعليم الفقراء

تشير البيانات إلى تحسن كبير في نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي منذ عام 2004 إلا انه ما يزال دون المستويات التي بلغها في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن الماضي. إلا إن معظم الزيادة قد اتجهت للوفاء باحتياجات الموازنة الجارية التي تؤلف في معظمها أجور ورواتب موظفي هذا القطاع. فلا يحظى الاستثمار بالمكانة المناسبة لمعالجة قصور النظام التعليمي فقد شكلت الموازنة التشغيلية 96٪ ، 99٪ ، 99٪ ، 84٪ و 94٪ من إجمالي الموازنة لوزارة التربية للسنوات 2004-2008 على التوالي.

رغم التحسن في الإنفاق العام على التربية والتعليم فان نمط الإنفاق الأسري على التعليم استمر في التزايد ليتجاوز ثلاثة أمثال ذلك الإنفاق عام 1988. وما تزال نسبة الأمية مرتفعة بين الفقراء إذ تبلغ 29٪ من هم بعمر 10 سنوات فأكثر كما تبلغ في الحضر 24 ٪ و 33 ٪ للريف. وهي أكثر تفاوتاً بين الإناث (18٪) والذكور (38٪).

وتعكس معدلات الإلتحاق في مراحل التعليم ما بعد الإبتدائي فروقاً كبيرةً بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر وبين المحافظات فعلى سبيل المثال يبلغ معدل الإلتحاق بالمرحلة المتوسطة للفقراء نصف مثيله لغير الفقراء. إذ أظهر المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق إن 45٪ من الافراد لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم اهتمام الأسرة أو الفرد. و 18٪ لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم وجود مدرسة. و 12٪ لأسباب إجتماعية. الأمر الذي يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم وعجز النظام التعليمي عن توفير المدارس الكافية ومستلزماتها.

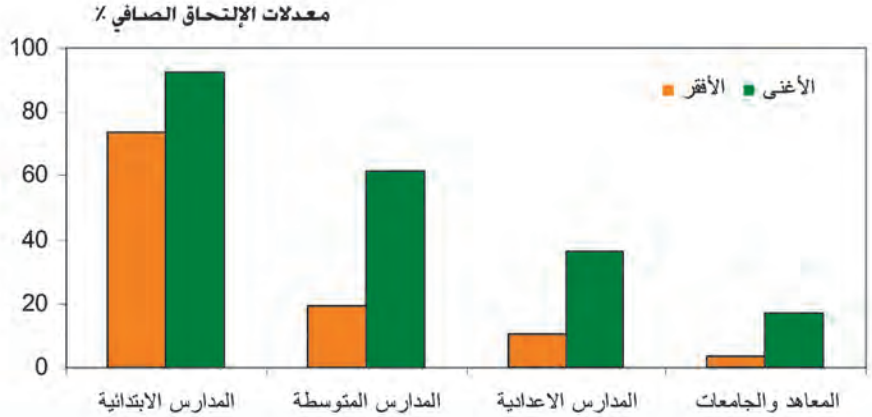

شكل (9)
الأكثر فقرا (أدنى 20٪ إنفاقا) اقل حظاً في التعليم

إطار (10) توافق الأهداف الإنمائية للألفية مع أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر

يتمثل الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي والغاية هي ضمان تمكين الأطفال في كل مكان. ذكوراً وإناثاً على حد سواء. من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الإبتدائية مع حلول عام 2015. وقد حددت ثلاث مؤشرات لرصدها هي: نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي. ونسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 15 و 24 عاماً. وتتوافق هذه المؤشرات إلى حد كبير مع مؤشرات الأمية والإلتحاق للفقراء التي تستهدفها الإستراتيجية وهي:

- تخفيض معدل الأمية للفقراء بمقدار النصف.
- 98٪ في التعليم الإبتدائي للجنسين من الفقراء.
- 50٪ في التعليم المتوسط للفقراء.
- 4-٪ في التعليم الثانوي للفقراء.

إلزامية التعليم حتى الصف الثالث المتوسط

تبنّت الإستراتيجية مجموعة من المخرجات للوصول إلى نشر وتحسن التعليم للفقراء. ويختص المخرج الأول بتشريع قانون وتعليمات إلزامية التعليم الأساسي (حتى الصف الثالث المتوسط) بافتراض التعاون الفعّال من قبل الأسر في الريف والإحياء السكنية الفقيرة، وكذلك الإدارة المحلية في متابعة تطبيق القانون. علماً إن إقليم كردستان يعمل بهذا القانون طبقا لدستور الاقليم.

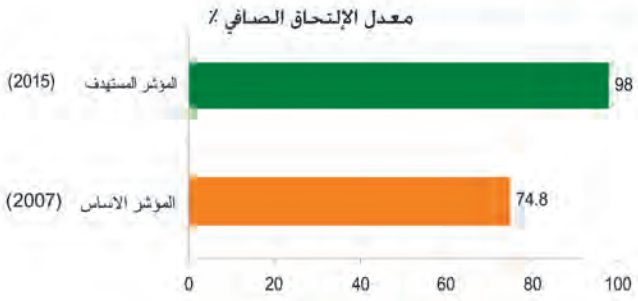

شكل (10)
تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي للفقراء للجنسين

3 : نشر وتحسن تعليم الفقراء
1.3 (المخرج الأول) : صدر قانون وتعليمات إلزامية التعليم الاساسي وتم تفعيلها، خاصة في المناطق الريفية والإحياء السكنية الفقيرة.
الأنشطة:
1.1.3: تعديل المادة (34 / أولا) من الدستور لمد إلزامية التعليم إلى المرحلة المتوسطة (الصف الثالث المتوسط).
2.1.3: تكوين قاعدة بيانات للفئة العمرية المشمولة بالتعليم الإلزامي وفق التوزيع الجغرافي وتحديثها باستمرار، وبالتركيز على المناطق الريفية والفقيرة لتسهيل متابعة الأسر المشمولة.
3.1.3: برنامج شراكة مع منظمات المجتمع المدني وكذلك الوزارات الحكومية ذات العلاقة في تنفيذ إلزامية التعليم.
4.1.3: تفعيل العلاقة مع مجالس الآباء والمعلمين وفق صيغة قانونية ومؤسسية معدة لنشر ثقافة التعليم الإلزامي.
5.1.3: إعادة النظر بمهام قسم الإعلام التربوي لخلق الوعي بأهمية الالتزام بالتعليم الإلزامي.
6.1.3: تطوير نظام رصد ومتابعة المتسربين ضمن فئة التعليم الإلزامي وفق برامج الخطة السنوية لوزارة التربية (فرق المعلمين الميدانية، اعتبار تقليص فرص التسرب معياراً للكفاءة.... الخ).
7.1.3: مناصرة لتعديل المادة الدستورية بمد إلزامية التعليم.
شركاء التنفيذ والمراقبة
مجلس النواب – مجلس الوزراء – وزارة التربية– وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني– منظمات المجتمع المدني– الجهات المناظرة في إقليم كردستان

مدارس جديدة في الأحياء الفقيرة

أدى اختلال هيكلية الموازنة التربوية (تدني نسبة الإستثمارية منها) إلى ضعف الطاقة الإستيعابية لقطاع التعليم وشكل واحدة من نقاط الضعف في النظام التعليمي. وهذا الضعف ينعكس بشكل أكبر على الإختلال في عدد المدارس وتوزيعها الجغرافي مقارنة بالحاجة الفعلية منها.

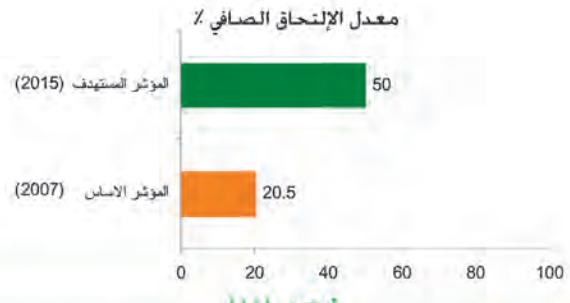

شكل (11)
تحقيق نسبة 50٪ في التعليم المتوسط للفقراء للجنسين

3. نشر وتحسين تعليم الفقراء
3-2 (المخرج الثاني):أعطيت الأولوية لإنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في الإحياء الفقيرة.
الأنشطة:
1.2.3: إنشاء قاعدة معلومات عن توزيع المناطق الفقيرة تربوياً (جغرافياً وإداريا) وفقاً لدرجة الحرمان من المدارس المتوسطة والإعدادية.
2.2.3: تخصيص تمويل كافٍ ضمن الموازنة الإستثمارية التربوية حسب المراحل (أولوية للإنفاق الحكومي الإستثماري التربوي) مع أولوية في تخصيص بناء وتأهيل المدارس المتوسطة والإعدادية في القرى والإحياء الفقيرة ووفق سقوف زمنية ملائمة
3.2.3: تحقيق مواءمة بين الحجم المطلوب للبناء وعدد المشمولين بالتعليم للمنطقة الجغرافية (الطاقات الإستيعابية للمدارس).
4.2.3: وضع برنامج مساندة ودعم مع الحكومات المحلية لإنشاء وتأهيل المدارس خاصة المتوسطة والإعدادية .
شركاء التنفيذ والمراقبة
وزارة التربية- الإدارات المحلية- مجالس المحافظات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

تعزيز اهتمام الأسر بتعليم أطفالها

أظهرت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق بان ما يزيد عن ثلث المتسربين من الدراسة كان بسبب عدم اهتمام الأسرة والفرد بالتعليم. لذلك تبّنت الإستراتيجية مبدأ ربط الحصول على إعانات شبكة الحماية الإجتماعية بالتزام العوائل الفقيرة بتسجيل أطفالها في المدارس وإكمالهم التعليم الأساسي بدلاً من انخراطهم مبكراً بسوق العمل وابتعادهم عن مقاعد الدراسة حيث يشكل ذلك مبادرة لضمان حصول الأطفال الفقراء على فرص تعليم مناسبة يمكن أن تستغل عبر استمرار تشبثهم بالتعليم بالمراحل الدراسية الأعلى.

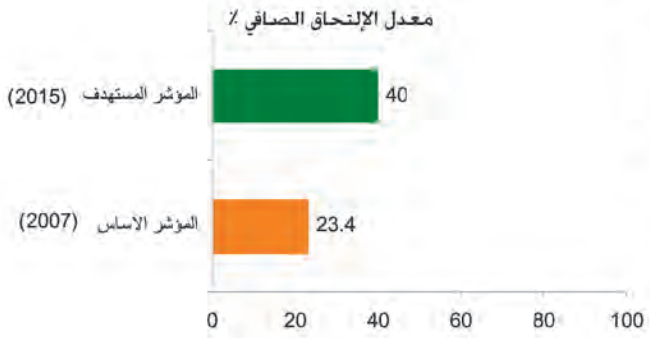

شكل (12)
تحقيق نسبة 40٪ في التعليم الثانوي للفقراء للجنسين

3. نشر وتحسين تعليم الفقراء
3.3 (المخرج الثالث): عُدل قانون وتعليمات شبكة الحماية لربطها بتسجيل أطفال الأسر المشمولة بالإعانة بالتعليم الأساس.
الأنشطة:
1.3.3: تكوين قاعدة بيانات. على مستوى المحافظة والقضاء والناحية للأطفال في سن التعليم الأساسي من الأسر الفقيرة المشمولة بشبكة الحماية.
2.3.3: إعادة النظر بقانون وتعليمات شبكة الحماية الإجتماعية بما يضمن تسجيل ومواظبة أطفال الأسر المشمولة.
3.3.3: إعداد آلية لتبادل المعلومات بين وزارتي التربية والعمل والشؤون الإجتماعية.
شركاء التنفيذ والمراقبة
مجلس الوزراء –وزارة التربية- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

زيادة كفاءة المدارس التي يرتادها الفقراء

إن تحسين كفاءة التعليم عموماً وفي المدارس التي يرتادها الفقراء بشكل خاص تشكل عاملاً حاسماً في اجتذاب المزيد منهم إلى مقاعد الدراسة وضمان عدم تسربهم من المدارس.

3. نشر وتحسين تعليم الفقراء
4.3 (المخرج الرابع) : تحسنت كفاءة التعليم في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
الأنشطة: 1.4.3: إعطاء أولوية في توزيع الخدمات التربوية ذات العلاقة بكفاءة التعليم (مختبرات، وسائل تعليمية...الخ) للنواحي والمناطق والإحياء الفقيرة. 2.4.3: إعطاء أولوية في تدريب معلمي ومدرسي المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
شركاء التنفيذ والمراقبة وزارة التربية - وزارة التربية في إقليم كردستان

تقليص الأمية بين الفقراء

تُعّد الأمية إحدى العقبات الرئيسة التي تعترض سبيل إستفادة الفقراء من الفرص المتاحة للعيش الكريم. لذا فإن معالجة مشكلة الأمية تستلزم توسيع النظر إليها، لتشمل ابعد من مجرد اكتساب مهارات القراءة والكتابة، ووقف تدفق الأميين الجدد عبر فرض التعليم الإلزامي الأساسي، والعمل على محو أمية الكبار. وهذا يستلزم معرفة الحجم الحقيقي للمشكلة، والعقبات التي تعترض مكافحتها وتحديد دقيق لأهداف برامج محو الأمية. كما تتطلب توفر إرادة سياسية واعية بخطورة المشكلة، في إطار تنسيق وتكامل بين الجهات المعنية.

3. نشر وتحسين تعليم الفقراء
5.3 (المخرج الخامس) : إجراءات وأنشطة واتخذت لخفض أعداد الأميين.
الأنشطة: 1.5.3 : سن قانون محو الأمية الإلزامي. 2.5.3 : إنشاء مراكز محو الأمية. 3.5.3 : حملات التوعية للإلتحاق بمراكز محو الأمية.
شركاء التنفيذ والمراقبة مجلس النواب- وزارة التربية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان - أجهزة الإعلام

مع تركز الفقر في الريف، وقصور فرص العمل فيه، تبرز الحاجة إلى ربط التعليم المهني بسوق العمل في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى في الريف، لتأمين فرص العمل المستدامة. لذلك اهتمت الإستراتيجية بربط مناهج التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي.

6.3 (المخرج السادس): مناهج لربط التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي أصبحت معدّة ومطبقة.

الأنشطة:

1.6.3: توفير وترويج التقارير والنشرات الدولية حول ربط التعليم المهني بإحتياجات سوق العمل.

2.6.3: برامج لرفع كفاءة ونوعية التعليم المهني والمتابعة الجادة للتنفيذ.

شركاء التنفيذ والمراقبة

وزارة التربية- منظمة العمل الدولية

ب-ب بيئة سكن أفضل للفقراء

في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ينخفض نصيب الفرد من الموارد الإقتصادية، مع عدم وجود سياسة إقتصادية تسعى إلى زيادة هذه الموارد، أو رفع إنتاجيتها بما يفوق أو حتى يوازي معدل النمو السكاني. لهذا فإن زيادة الفقر ستقود بالضرورة إلى تدهور البيئة واستنزافها، والضغط على استخدامها.

يعاني الفقراء من مشكلات البيئة التي يعيشون فيها، من تدني نوعية المسكن، والإكتظاظ والتلوث، وعدم ملاءمة البنى التحتية حيث تعكس سوء السكن الحرمان الذي يعانيه الفقراء ويساهم في تعميقه.

تعد مشكلات قطاع الكهرباء من العوامل المؤثرة على باقي القطاعات الإقتصادية خاصة تلك التي تعتمد عليه كمصدر أساس للطاقة، فتوقف نشاط الكثير من الصناعات الصغيرة وانحسرت فرص التشغيل وكسب الدخل أمام الفقراء في الحضر، وواجه صغار المزارعين مشكلات جدية مع ارتفاع تكاليف توفير الطاقة الكهربائية لمشروعاتهم ومزارعهم مما ساهم في زيادة نسبة الفقراء في الريف.

ولا تزال عملية انقطاع التيار الكهربائي تحدث بصفة مستمرة ولأوقات طويلة قد تصل في بعض الأماكن إلى 16 ساعة على مدى اليوم. إن حالة قطاع الكهرباء ومشكلاته تنعكس على عدد الساعات المجهزة للمنازل من الطاقة الكهربائية، ومع انخفاضها تلجأ الأسرة إلى البحث عن البدائل من خلال الارتباط بمولدة مشتركة مع أسر أخرى ضمن الحي السكني، أو اقتناء مولدة خاصة للأسرة، مع ذلك فان الأسر لا تؤمن سوى 18 ساعة يومياً في المتوسط بإستخدام هذه البدائل مجتمعة، وهو ما يفرض المزيد من الأعباء على الأسر نتيجة ارتفاع تكاليف البدائل من غير الشبكة العامة.

رغم إن معظم المنازل مرتبطة بالشبكة العامة للماء، إلا إن نسبة الأسر الفقيرة غير المرتبطة بالشبكة تزيد عن ضعف النسبة المقابلة للأسر غير الفقيرة (33٪ مقارنة مع 14٪). كما تعاني بعض المدن من مشاكل في إمداد المياه مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. وهذا ما يعود إلى أسباب عديدة منها التأخر تطوير وإدامة مشاريع تصفية المياه وهذا يرتبط إلى حد كبير بضعف التخصيصات المالية لهذه الخدمات إضافة إلى تدني تعرفة بيع المياه قياساً إلى كلفتها الحقيقية.

أما خدمات الصرف الصحي فإنها متوفرة في بعض نواحي بغداد وبعض المدن فقط، أما باقي المحافظات فان هذه الخدمات لا تصل إلا إلى بعض أجزائها، ففي البصرة مثلا لا تخدم شبكة الصرف الصحي سوى 11٪ من مساحة المدينة، وما تزال ملايين الأطنان من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تفرغ في مياه الأنهار الأمر الذي يتسبب في مستويات جرثومية خطرة في مياه الجداول التي تستخدم لأغراض منزلية، ويعاني 35٪ من الفقراء من عدم ارتباط منازلهم بالشبكة العامة أو حوض تعفين (سبتك تنك) مقارنة بحوالي 20٪ لغير الفقراء.

أما السكن فتشير التقديرات الحالية إلى وجود رصيد سكني لا يتجاوز 3.3 مليون وحدة سكنية، وان قسماً منها دون معايير الحد الأدنى، وتشير تقديرات وزارة الأعمار والإسكان أن مجموع الحاجة الإسكانية للبلاد ستبلغ حوالي 3.52 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2015.

مشاريع سكن للفقراء

تبّنت الإستراتيجية إعطاء الأولوية لتوفير البنى الأساسية كالطرق وشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء للمناطق الفقيرة من خلال تخصيص الموارد الكافية لبرامج إسكان محدودي الدخل، وتوفير الحوافز الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص لبناء هذه المساكن (تخصيص قطع أراضي، توفير البنى التحتية، نماذج جديدة للشراكة)، بافتراض استفادة الفقراء من هذه المشاريع.

4- بيئة سكن أفضل للفقراء

1.4 (المخرج الأول): توسعت مشاريع الدولة لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة.

الأنشطة:

1.1.4 : تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية للفقراء بمواصفات قليلة الكلفة.

2.1.4 : وضع وتنفيذ نظام وإجراءات لتحديد المستفيدين.

3.1.4 : وضع وتنفيذ نظام لكيفية استيفاء تكاليف الوحدات السكنية من المستفيدين بشروط ميسرة.

4.1.4 : وضع وتنفيذ برامج واليات لإشراك الفقراء في اختيار نوع المساكن التي تناسبهم.

5.1.4 : تشجيع إدارات الأوقاف وصناديق الضمان الإجتماعي والقاصرين على المشاركة في تمويل مشاريع إسكان واطئة التكلفة.

شركاء التنفيذ والمراقبة

مجلس الوزراء – وزارة الإسكان والإعمار- وزارة التخطيط – القطاع الخاص – الجهات المناظرة في إقليم كردستان

الشراكة مع القطاع الخاص

يمكن أن تساهم الدولة والحكومات المحلية بالذات بتوفير خدمات البنى التحتية اللازمة لإقامة مشاريع الإسكان واطئ التكلفة. من جهة أخرى يمكن أن تساهم الشراكة مع القطاع الخاص في تفعّيل صندوق الإسكان الوطني[3] لتوفير مصدر سهل وسريع لقروض السكن القصيرة والمتوسطة الأجل، والذي لم ينجح حتى الآن في لعب دور مناسب في حل مشكلة السكن عبر منح القروض للأفراد. فحتى 1 أيار/ مايو 2009 لم يتم بناء سوى 6900 وحدة سكنية أضيفت إلى الرصيد السكني. ويمكن لقطاع الإسكان أن يكون مجالاً للشراكة مع القطاع الخاص لذا تم اعتماد المخرج الثاني لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإسكان واطئ التكلفة، مع افتراض وجود قطاع خاص راغب وقادر على تنفيذ مثل هذه المشاريع.

4- بيئة سكن أفضل للفقراء

2.4 (المخرج الثاني): صمم برنامج لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإسكان واطئ التكلفة.

الأنشطة:

1.2.4 : اتخاذ إجراءات تشجع مشاركة القطاع الخاص لبناء وحدات سكنية في المناطق الفقيرة.

2.2.4 : اتخاذ إجراءات لتوفير البنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع.

شركاء التنفيذ والمراقبة

مجلس الوزراء- وزارة التخطيط – وزارة الإسكان والإعمار – أمانة بغداد – وزارة البلديات – وزارة الكهرباء- الهيئة الوطنية للاستثمار- الجهات المناظرة في إقليم كردستان- القطاع الخاص

(3) تأسس بموجب الأمر (11) لسنة 2004 برأس مال قدره 300 مليار دينار عراقي (200 مليون دولار أمريكي) قابل للزيادة.

تحسين الخدمات العامة

إن تحسين البيئة المحيطة بالسكن من خلال تبليط الشوارع، وتوفير خدمات النقل العام، وتنظيم الأسواق وتوفير خدمات التخلص من النفايات، لا يمكن أن يكون فعّالاً دون أن يدرك الناس أهمية المحافظة على بيئتهم. لذا فان إطلاق حملة توعية تستهدف الفقراء يعد شرطاً ضرورياً لإنجاح عملية تحسين البيئة المحيطة بسكن الفقراء، لأنها يمكن أن تساهم في خلق الوعي بهذه الضرورة الإنسانية، وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق التكامل البيئي وتقليص الأضرار التي تلحق بالبيئة.

4 بيئة سكن أفضل للفقراء

3.4 (المخرج الثالث): إجراءات نفُذت لضمان بيئة ملائمة محيطة بالسكن.

الأنشطة:

1.3.4: تنفيذ مشاريع تبليط وإنارة الطرق المؤدية إلى الإحياء الفقيرة.

2.3.4: توفير خدمات النقل العام.

3.3.4: تنظيم الأسواق في الأحياء الفقيرة.

4.3.4: توفير خدمات التخلص من النفايات.

5.3.4: إنشاء نوادي رياضية وعلمية ومتنزهات عامة.

6.3.4: برامج توعية للفقراء في المحافظة على البيئة المحيطة بالسكن.

7.3.4: توفير خدمات الصيانة للمنشآت المحيطة بالسكن.

شركاء التنفيذ والمراقبة

وزارة الإسكان والاعمار- وزارة الكهرباء-أمانة بغداد- وزارة النقل - وزارة التجارة - وزارة التخطيط - أمانة بغداد – وزارة الشباب والرياضة- مجالس المحافظات المحلية – وزارة البلديات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني

4-5: حماية إجتماعية فعّالة للفقراء

توجهت معظم إجراءات الحماية الرسمية نحو فقراء الحضر، ولم يكن لفقراء الريف حظاً وافراً فيها. ولذلك لعب التكافل العشائري والديني (الزكاة، الصدقات، الخ) دوره كمظلة أمان في المناطق الريفية. كذلك تميزت تلك الإجراءات أحياناً بكونها ردود فعل طارئة للحروب أو الكوارث، ولم تكن ذات صلة واضحة ومباشرة بالتخفيف من الفقر.

شبكة الحماية الإجتماعية

وضعت الحكومة نظام شبكة الحماية الإجتماعية في نهاية عام 2005 وقد جاء ذلك متزامنا مع رفع الدعم عن المحروقات. لقد تم تصميم هذا النظام لمساعدة الفقراء في التغلب على الأثر السلبي للإصلاحات الإقتصادية ورفع الدعم عن بعض البنود وفي مقدمتها الوقود. ففي عام 2006، وضعت الموازنة العامة لأول مرة برنامجاً شاملاً للحماية الإجتماعية للفقراء بشكل دفعات نقدية، وكان من المفترض أن يغطي البرنامج مليون أسرة حيث خصص مبلغ 500 مليار دينار لتنفيذه. وفي عام 2007، تم زيادة المبلغ إلى 920 مليار دينار بضمنها 120 مليار دينار عراقي لإقليم كردستان. ثم تم تعزيز هذا النظام باستحداث دائرة خاصة بالمرأة. وفي تموز/ يوليو 2007 ونتيجة لتصاعد أحداث العنف تم شمول العوائل المهجرة قسراً بإعانات شبكة الحماية الإجتماعية إستثناءً من الضوابط المعمول بها.

ضرورة تحقيق سلامة الإستهداف

حددت تعليمات نظام الشبكة أصناف المستهدفين وهم:

- العاطلون عن العمل:
- أصناف معينة من المعاقين (المكفوف، المصاب بالشلل

الرباعي بغض النظر عن العمر والعجز كلياً عن العمل بعمر 15 سنة فأكثر):

- اليتيم القاصر:

- المطلقة، الأرملة التي لديها أولاد قاصرين؛ الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لحين التخرج من الدراسة الجامعية الأولية:

- أسرة النزيل أو المودع أو أسرة المفقود:

- العاجز كليا عن العمل بسبب المرض أو الشيخوخة (من الجنسين):

- رب الأسرة العاجز عن العمل بنسبة 50٪ (70٪ في إقليم كردستان) بسبب الأعمال الإرهابية.

إن الأساس في شمول الأسر أو الأفراد بإعانات الشبكة هو أنهم معدومو الدخل أو من ذوي الدخل الواطئ غير إن مراجعة فئات المستهدفين قد لا تتطابق مع هذا المعيار، وذلك لان:

- تصحيح نظام الإستهداف يتطلب الفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الإجتماعية الدائمية وهم المعوقون والأرامل والعجزة.. وبين من يستحق الإعانة بصفة مؤقتة لغاية تغير حالته المسببة لعدم حصوله على دخل. إن فاعلية أي مظلة للأمان الإجتماعي تعتمد على دقة الإستهداف وعدالته، بحيث لا تشمل غير الفقراء ولا تستثني الفقراء المستحقين.

- سياسة الحماية الإجتماعية ينبغي إن تترصد مظهرين مهمين هما نسبة الفقر وفجوته. وكانت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية قد حددت نسبة شمول للفقراء في كل محافظة تبلغ 20٪ أي أنها اعتمدت معياراً واحدا بغض النظر عن نسبة الفقر وفجوته في كل محافظة مما يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق وتقرير تحليل الفقر في تحديد الإستهداف.

تستهدف الإستراتيجية شمولاً أوسع للفقراء بشبكة الحماية الإجتماعية ويتطلب ذلك إصلاح نظام الإستهداف في الشبكة من خلال الدروس المستنبطة من تطبيقها على مدى السنوات الأربع الماضية. شخصت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بعض التحديات التي واجهتها أثناء التطبيق، تدعو الإستراتيجية إلى معالجتها لتحقيق درجة أعلى من الاستفادة للفقراء.

إطار (11): وزارة العمل والشؤون الإجتماعية: مبادرة تصحيح نظام إستهداف شبكة الحماية الإجتماعية

استوعبت الشبكة أعداداً كبيرةً من العاطلين. فبلغ عدد المشمولين بها 250 ألف عاطل يحصلون على إعانات الشبكة. وقد وجدت الوزارة أن الاستمرار في منح إعانة الشبكة للعاطلين مع تحسن الأوضاع الإقتصادية إجراء يشجع على الكسل. بل إن بعض المواطنين قد يجد فرصة عمل ويستمر بالحصول على الإعانة دون أن يعلم الجهة المسؤولة في الشبكة. ولذلك اتخذت الوزارة عدة إجراءات هي:

1- أن يجد العاطل فرصة عمل في دائرة حكومية ويستمر بالحصول على الإعانة بوصفها (راتباً) عن عمله في الدائرة المذكورة.

2- أن يستمر صرف الإعانة على العاطلين المسجلين على الشبكة لمدة ستة أشهر ثم يستبدلون بآخرين من العاطلين لكي تشجع الفئة الأولى على البحث عن عمل يوفر دخلاً بديلاً عن دخل الشبكة.

3- تسجيل العاطلين في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني لتوفير فرص عمل لهم أو بإدخالهم دورات تدريبية.

5 : حماية اجتماعية فعّالة للفقراء

1.5 (المخرج الأول): إجراءات تم تبنّيها تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الإجتماعية.

الافتراضات:

- المجتمع يعي الهدف من نظام شبكة الحماية الإجتماعية.
- تشريع قانون شبكة الحماية الإجتماعية.

الأنشطة:

1.1.5: اتخاذ الإجراءات لإعتماد اللامركزية في إدارة شؤون شبكة الحماية الإجتماعية[4].

2.1.5: تطوير قاعدة البيانات للأسر المشمولة وتحديثها بشكل مستمر.

3.1.5: وضع برنامج لرفع القدرات لتأهيل وتدريب العاملين على حسن تطبيق نظام الشبكة.

4.1.5: وضع تقارير أنظمة رقابية صارمة على آليات العمل وتنفيذ القانون من قبل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

5.1.5: الإسراع بإجراءات نظام البطاقة الذكية.

6.1.5: تصميم برنامج إعلامي موجه للمواطنين لتوعيتهم بحقوقهم وشروط الشمول والعقوبات الرادعة في حالة التجاوز على الشبكة.

7.1.5: الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في إستهداف الفقراء وتقييم نظام الشبكة.

8.1.5: وضع آلية لربط مبلغ الإعانة بمعدل التضخم مع إمكانية توفير معدلات التضخم للسلع الأساسية.

9.1.5: وضع آلية لشمول المهجرين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية

10.1.5: وضع آلية لشمول المتسولين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية

شركاء التنفيذ والمراقبة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مجالس المحافظات- وزارة المالية - وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني - وزارة المهجرين والمهاجرين - الجهات المناظرة في إقليم كردستان - المنظمات الدولية

إستخدام خط الفقر الوطني

بدلاً من استخدام المعايير الدولية التي تعتمدها الشبكة وهي بحدود دولار واحد يوميا والتي لا تنسجم تماماً مع واقع الفقر في العراق، خصوصاً مع تبني البنك الدولي 2.5 دولار للدول متوسطة التنمية، فإن المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق قد حدد خط الفقر بحوالي 78 ألف دينار شهرياً للفرد. ولذلك دعت الإستراتيجية إلى الاستفادة من خط الفقر الوطني لأغراض تحديد الفئات المستهدفة بإعانات شبكة الحماية الإجتماعية.

5 : حماية إجتماعية فعّالة للفقراء

2.5 (المخرج الثاني) : إستُخدِمَ خط الفقر الوطني المعتمد في تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة.

الافتراضات : تحديد الفئات المستهدفة بإستخدام خط الفقر الوطني

الأنشطة:

1.2.5 : تحديث خط الفقر الوطني سنوياً بالاستفادة من النتائج السنوية لبيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي والمصادر الإحصائية الأخرى لتحديد الأسر المستهدفة بالإعانة.

شركاء التنفيذ والمراقبة

وزارة التخطيط - وزارة تخطيط إقليم كردستان

(4)بدأت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية فعلاً بهذا النشاط.

إطار (12)
توصيات لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية

إستكمالاً لبنود وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، ضمن بناء نظام حماية إجتماعية فعّالة للفقراء، تشكلت اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية عدد من أعضاء مجلس النواب والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين من مجلس الوزراء والوزارات ذات العلاقة وممثلي حكومة إقليم كردستان. توزعت مهامها في ثلاث جوانب أساسية هي استهداف الفئات المشمولة بنظام البطاقة التموينية، ومكونات البطاقة التموينية وادارة نظامها.

من أهم ماتوصلت اليه اللجنة:

1- وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالبطاقة التموينية يبدأ من عام 2010 وينتهي بنهاية عام 2014 ليتحول المستحقون للدعم إلى نظام الحماية الإجتماعية.

2- إستثناء الريف من إجراءات الاستهداف بسبب ارتفاع نسبة الفقر فيه.

3- تقليص عدد المواد التموينية خلال السنوات الخمس (2010 - 2014) لتقتصر على خمس مواد (الطحين، الرز، السكر، الزيوت النباتية، حليب الاطفال).

4- الاستمرار في إعتماد نظام الإدارة المعتمد حالياً في تسيير العمل، على أن تأخذ الإدارات المحلية دورها في المراقبة والتقويم والرصد واتخاذ القرارات بشأن تفعيل مبدأ تقليص المشمولين وإقتصاره على المستحقين فعلاً.

نظام البطاقة التموينية

نظراً لما تكلفه البطاقة التموينية بوضعها الحالي ولزوال بعض الأسباب التي استوجبت الأخذ بها، فإن من الضروري تقليص فئات المستفيدين منها وجعلها مقتصرة على الفقراء والأسر المتوقع تعرضها للفقر في حال عدم شمولها بالبطاقة التموينية.

جاء إنشاء نظام البطاقة التموينية أداةً للتقنين الإقتصادي وقت الأزمة عندما قام مجلس الأمن الدولي بإصدار قراراته المتعلقة بفرض العقوبات الإقتصادية. ففي أيلول 1990 طبقت وزارة التجارة العراقية هذا النظام، وبدأت بتوزيع حصص غذائية صغيرة على المواطنين، وكانت تأمل من خلالها تجنيب البلد خطر المجاعة الذي بات يلوح في الأفق. ويعد هذا النظام أضخم نظام توزيع للمواد الغذائية على المواطنين في العالم، حيث تشكل قيمة مواد البطاقة التموينية محسوبة بأسعار السوق 16٪ من إجمالي إنفاق الأسر الأفقر، فيما تنخفض إلى 3.2٪ فقط للأسر الأغنى.

ظلت هناك دعوات مستمرة إلى إصلاح نظام البطاقة التموينية أو إلغائه، وكانت الحجة من وراء ذلك هي العيوب التي شابت النظام، كونه يساوي بين جميع العراقيين غنيهم وفقيرهم في توزيع الحصة الغذائية، وما يرافقه من هدر في إستهلاك مواد الحصة والفساد الإداري، وإحداثه تشوهات في بنية سوق المواد الغذائية. فمن جانب العرض أوجد فائضاً في السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها إلى ما دون سعر الكلفة، وأدى إلى تدهور إنتاجها على المستوى المحلي. ومن جانب الطلب، أدى نظام البطاقة التموينية إلى انخفاض في الطلب المحلي على السلع الغذائية المنتجة محليا.

يشكل نظام البطاقة التموينية عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، ورغم انخفاض مخصصاته في كل سنة منذ عام 2004 إلا إنها ما تزال تشكل نسبة تقترب من 7٪ من إجمالي الإنفاق العام، وهي بذلك تزيد على نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام، وتقترب من نسبة ما ينفق على التعليم (باستثناء عام 2009).

لذا قـــــررت الحكومة إجراء تعديلات جذرية على هذا النظام. وبـادرت وزارة التجارة إلى تنفيذ خطة تقـضي بالشـروع بـوضع نظام للاسـتهداف يرمي إلى حـجب البطاقة عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 1.5 مليون دينار.

مما لا شك فيه إن الرفع التام لنظام البطاقـة التموينية عن جميع الأسر سيضر بالفقراء كثيراً. وستتأثر الفئات الهشة- أي القريبة من خط الفقر- مما يهدد بوقوعها في براثن الفقر. وعند احتساب تأثير ذلك على الفقراء يلاحظ أن حـجب مفردات البطاقـة التموينية عن جميع الأسـر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر على مستوى البلد من 23٪ إلى 34٪. طبقـا لنتائج المسـح الإجتماعي والإقـتصادي للأسرة في العراق (بافتراض عدم تغير الأسعار. وعدم قيام الأسر بتعديل نمط إنفاقـهم أو السحـب من مدخراتهم وعدم قـيام الدولة بـإنفاق ما سـيتم توفيره من رفع البطاقة بما في ذلك زيادة معونة شبكة الحماية).

ينبـغي أن تتم عملية إصلاح نظام البطاقـة التموينية بشـكل متدرج حيث توجه موارد الإنفاق على البطاقـة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الاجتماعية. كما أن الربـط العملي بـينهما يمكن أن يسـاهم في زيادة كفاءة الإنفاق العام. وزيادة نصيب المسـتهدفين من الإنفاق. فضلا عن انه سـيزيد الموارد المخصصة لنظام الحماية الاجتماعية والتي ستنعكس ايجابـياً على الدخول التي سيحصل عليها الفقراء منها.

5 حماية اجتماعية فعالة للفقراء

3.5 (المخرج الثالث) : وضُعت ونفُذت إجراءات للخروج من البطاقة التموينية لتستهدف الفقراء والفئات الأكثر حاجة.

الأنشطة:

1.3.5: تحويل المبالغ المتحققة عن حجب البطاقة التموينية إلى شبكة الحماية الاجتماعية.

2.3.5: نظام رصد وتقويم وإصلاح نظام البطاقة التموينية.

شركاء التنفيذ والمراقبة

وزارة المالية - وزارة العمل - وزارة التجارة - الجهات الرقابية- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

4-5: تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

تسـتهدف الإسـتراتيجية تقـليل التفاوت بـين الرجال والنساء سواء أكان في صالح المرأة أم في صالح الرجل. إن تمكين المرأة اقـتصادياً عبر تحقـيق التكافؤ في التعليم وفي فـرص العمـل والحصـول علـى دخـل منصـف يعـد مـن المرتكزات الرئيسة للتخفيف من فقر النساء. فالعوامل الإجتماعية المسببـة للفقـر بـينهن لا تقـل أهمية عن عامل الدخل إذ تفرض التقـاليد الإجتماعية على المرأة. وخصوصا في الريف. نمطاً من الحياة يولد الفقـر ويعيد إنتاجه.

أظهرت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسـرة في العراق وجود فجوة بين الجنسين من الفقـراء في الإلتحـاق بمراحل التعليم المختلفة. وفي معرفة القـراءة والكتابـة. وفي المشاركة في النشاط الإقتصادي.

تعد نسب التحاق الإناث في المدارس الإبتدائية منخفضة مقارنة بـالذكور. وقـد أصبحـت فجوة النوع الإجتماعي للفقراء أكبر بـكثير في المناطق الريفية. فحـوالي 40٪ من الإناث في هذه المناطق غير ملتحقات بالمدارس الإبـتدائية. مقـارنة بحوالي 20 ٪ في المناطق الحضرية. وهنالك حـالات يكـون التفاوت في غير صالح الرجال. فعلى سبـيل المثال يعد معدل الإلتحـاق الصافي بـالتعليم الثانوي بـين الفقـراء في صالح الإناث. وذلك بسبـب اضطرار الذكور إلى ترك الدراسة والحصول على عمل.

وتبلغ نسبة الأمية بين الأفراد الفقراء بـعمر 10 سـنوات فأكثر 38٪ بالنسبـة للإناث مقـارنة بـ 18 ٪ بالنسبـة للذكور. ونجد إن الفجوة اشـد في الريف مما هي عليه في الحضر حيث تبلغ 46٪ للإناث و 19٪ للذكور.

أما معدل المشـاركة الاقـتصادية للمرأة الفقـيرة فإنها تبلغ 11٪ مقارنة بـ 78٪ للرجال. وجدير بالذكر إن سبب التفاوت بـين الرجل والمرأة بـوجه عام لا يعود إلى قـصور تشـريعي بـل إلى مجموعة من العوامل الإجتماعية والثقافية (إطار 13).

إطار (13): المرأة في التشريعات العراقية

المرأة في الدستور العراقي

اقر الدستور العراقي مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وعضويتها في البرلمان ومجالس المحافظات على إن لا تقل نسبة النساء في البرلمان عن 25٪ وكما يلي:

- للمواطنين رجالاً ونساءاً حق المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.
- تكفل الدولة للفرد والأسرة خاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، تؤمن لها الدخل المناسب والسكن المناسب.
- يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس.
- يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب، حيث لا يقل عمر المرأة الناخبة عن 18 سنة.

القانون وحق المرأة في العمل

العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، كما اقر قانون العاملين المدنيين في الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية والأجور والرواتب. بل إن القانون اقر بعض القواعد الخاصة بالمرأة تحقيقا للالتزام الدستوري بأن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع ومن ذلك:

- تستحق الموظفة الحامل إجازة حمل وولادة قبل الوضع وبعده أمدها 72 يوماً وبراتب تام.
- يجوز للأم الموظفة التمتع بإجازة الأمومة الخاصة والبالغة 6 أشهر وبراتب تام وتعد الإجازة خدمة.

المرأة في قانون الأحوال الشخصية[5]

- نص قانون الأحوال الشخصية على بعض الأحكام التي تحقق للمرأة الاستقرار النفسي والعائلي وتحفظ لها كرامتها، وأدناه بعض الأمثلة على ذلك:
- للزوجة طلب التفريق إذا لحقها ضرر مادي أو أدبي.
- الأم أحق بحضانة الطفل وتربيته.
- إذا طلق الزوج زوجته فلها الحق بطلب النفقة.
- سكن الزوجة المطلقة لمدة ثلاث سنوات بلا بدل.

(5)أجرى برلمان إقليم كردستان تعديلات في صالح المرأة على قانون الأحوال الشخصية.

زيادة معدلات التحاق البنات الفقيرات

إن إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة الفقيرة وتحد من خياراتها التعليمية والتدريبية والمهنية تستلزم، من بين إجراءات أخرى، وضع سياسات تعليمية تفضي إلى تعدد الفرص التعليمية وتنويعها وانتشارها للجنسين على السواء. وبهذا اعتمدت الإستراتيجية منهج معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في مراحل التعليم المختلفة.

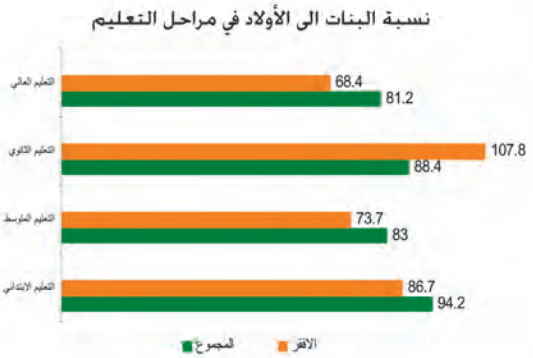

شكل (13)
البنات الفقيرات أقل حظا في التعليم الابتدائي والمتوسط والعالي من الاولاد

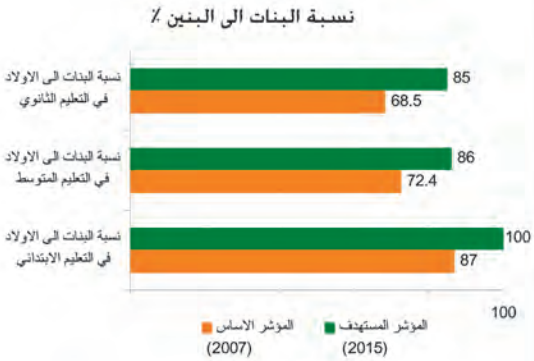

شكل (14)
ردم الفجوة بين الجنسين من الفقراء في التعليم

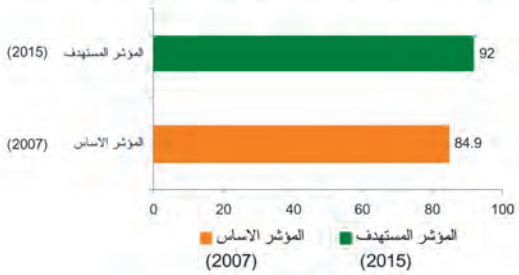

شكل (15)
ردم الفجوة بين الجنسين من الفقراء في معرفة القراءة والكتابة (٪ النساء الى الرجال)

٨ : تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء
1.6 (المخرج الأول) : توسعت البرامج الموجهة نحو معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية.
الأنشطة:
1.1.6: عقد ندوات توعية (واحدة على الأقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة لنشر ثقافة الإلتحاق بالتعليم والحث على إلزامية التعليم الإبتدائي والحث على تعميم التعليم للبنات.
2.1.6: إعطاء الأولوية في أنشاء مدارس البنات الإبتدائية والثانوية في الإحياء الفقيرة.
3.1.6: تفعيل نظام رصد وتقويم معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية وتشخيص التقدم المحرز.
4.1.6: توفير التسهيلات اللوجستية (وسائط النقل وغيرها) لتيسير وصول البنات إلى المدارس.
شركاء التنفيذ والمراقبة
وزارة التربية – الإدارات المحلية – وزارة النقل- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان – أجهزة الاعلام.

توسيع فرص العمل أمام النساء الفقيرات

يساهم تعدد الفرص التعليمية وتنوعها وتبنّي أنماط تعليم تطبيقية ملائمة لأسواق العمل في زيادة فرص العمل للنساء لاسيما إذا اقترن ذلك بإعداد البرامج التدريبية التي تعالج القصور في مهارات النساء لتأهيلهن في مختلف مجالات العمل وخاصة تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي والريفي.

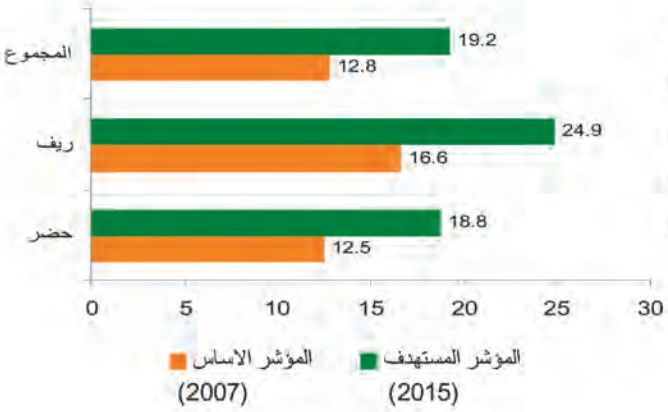

شكل (10)
زيادة نسبة النساء الفقيرات النشيطات إقتصاديا (٪)

٨ : تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء
2.6 (المخرج الثاني) : برامج تدريبية متخصصة للنساء الفقيرات نُفّذت لزيادة فرص العمل المتاحة لهن.
الأنشطة:
1.2.6 : تنفيذ برامج توعية (واحد على الأقل) قبل بدأ السنة الدراسية للمناطق الفقيرة من أجل نشر ثقافة الإلتحاق بالمدارس والحث على الزامية التعليم الابتدائي والتعليم العام للبنات .
2.2.6 : صياغة أطر تعاون مع القطاع الخاص لحثه على دعم برامج تأهيل مهنية في الريف العراقي.
3.2.6 : تبني نظام متابعة مستمر لتقويم برامج تدريب النساء وتأهيلهن.
شركاء التنفيذ والمراقبة
وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

تعزيز الضمان الإجتماعي للنساء الفقيرات

تعد مراجعة القوانين بصورة عامة وتلك التي ترتبط بالعمل والضمان الإجتماعي ضرورة قصوى للتأكد من خلوها من كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحسين الوضع القانوني الذي يضمن حقوق المرأة في العمل. واقتراح تعديلات قانونية جديدة في المجالات التي تبرز فيها بعض أشكال التمييز وبالتالي تصبح القوانين محفزة على الإنخراط في التعليم وفي النشاط الإقتصادي.

6 . تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء
3.6 (المخرج الثالث) : صدرت تشريعات وبرامج لتحقيق ضمان إجتماعي للنساء الفقيرات.
الأنشطة:
1.3.6: إنشاء صندوق ضمان إجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم.
2.3.6: وضع نظام متابعة ومراقبة فعال لتنفيذ قانون الضمان الإجتماعي[6] بما يؤمن حقوق المرأة العاملة.
3.3.6: برامج توعية موجهة للنساء لاسيما في الريف العراقي، للالتزام بنظام الضمان الإجتماعي.
4.3.6: إعداد برامج مناصرة للمرأة في ضمان حقوقها والتعرف عليها.
شركاء التنفيذ والمراقبة
مجلس الوزراء - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

(6) لم يشمل قانون التقاعد والضمان الإجتماعي النافذ العاملين في القطاع غير المنظم، وقد ورد في مسودة مشروع القانون الجديد فصل الضمان الإختياري وهو يشمل تغطية العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين لحسابهم الخاص.

إن ضمان حسن تطبيق الإستراتيجية يعد شرطاً أساسياً لنجاحها في تحقيق أهدافها. الأمر الذي يتطلب إجراء تقييمات دورية لاختبار فاعلية الإستراتيجية وتقويمها. كما إن إجراء المراجعات الدورية للإستراتيجية يمكّن من تقويم ما أنجز منها وما حققته من تحسين للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للفقراء.

إن الهدف من إجراء عمليتي المراقبة والتقويم هو تحقيق التقييم المنتظم للإستراتيجية، والتأكد من نتائجها وآثارها على الفقراء، وذلك لإدراك مدى واقعية أهداف الإستراتيجية ومستوى فعاليتها وكفاءة الأنشطة المختلفة. كما توفر عملية التقويم المعطيات لصانعي القرار والجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية، وتؤمن الشفافية والمساءلة عند التطبيق.

إن لكل محصلة من محصلات الإستراتيجية الست مجموعة من المخرجات ترتبط بها، ثم حددت مجموعة من المخرجات يرتبط كل مخرج منها بقطاع معين تؤدي بمجموعها إلى تحقيق المحصلة. كما تم تحديد مجموعة من الأنشطة يتم تنفيذها لتحقيق المخرجات.

اتساقاً مع نهج الإطار المنطقي فقد اشتملت الإستراتيجية على مؤشرات أثر لكل محصلة ولبعض المخرجات، ومؤشرات أداء لكل مخرج ونشاط، بما يتناسب مع متطلبات عمليتي المراقبة والتقييم، وتسهيل إدارة عملية تنفيذها من قبل الجهات المعنية بذلك (الملاحق 1-6).

يتطلب تنفيذ أنشطة بعض المخرجات مدخلات تقع خارج قدرات وصلاحيات وموازنات الجهات التنفيذية مما يتطلب في هذه الحالة إتباع أسلوب المشاريع (projects) الذي يعد أسلوبا فعالا يؤمن مزايا عديدة منها:

- مرونته العالية فيما يتعلق بالتنفيذ والتمويل والمراقبة.
- قدرته على اجتذاب المانحين وتوفير الدعم الدولي.
- إمكانية شموله بأنشطة بناء القدرات المادية والبشرية.

إن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب وجود نظام مراقبة فعّال لضمان تقدم سير تنفيذها بكفاءة عالية. ويمكّن الجهات القائمة على التنفيذ والمراقبة من معرفة وتحديد المشاكل التي ينبغي حلها. لذلك يعد نظام المراقبة والرصد أداة إنذار مبكر فعّال للمشكلات والتحديات التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

5-1: بناء الآلية المؤسسية

لا يمكن تحقيق هدف الإستراتيجية دون توافر آلية مؤسسية فاعلة، إذ يتطلب تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر تظافر جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فضلا عن الدور الفاعل للقطاع الخاص ودعم المنظمات الدولية حيث تقوم المؤسسات الحكومية المعنية (المركزية والمحلية) بوضع خططها بما يحقق هدف الإستراتيجية، وإدراج الخطط والمشاريع ذات العلاقة بتحقيقه في خططها السنوية، وحشد الموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذها.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني عموماً، وبحسب نطاق عملها، على وضع الخطط والبرامج التي تفضي إلى توعية المجتمع بأهمية الإستراتيجية والهدف الذي تسعى للوصول إليه، وانجاز الأنشطة التي يمكن أن تنفذها ضمن الإستراتيجية.

إن تشكيل الآلية المؤسسية ينطوي على الاعتبارات الآتية:

- إن أهم ركيزة في عملية التنفيذ هي مشاركة جميع الأطراف التي ساهمت في إعدادها، في متابعة التنفيذ والمراقبة والتقويم.
- يتطلب التنفيذ السليم للإستراتيجية إدارة رشيدة في المؤسسات المعنية بتنفيذها.
- تعيق المركزية التنفيذ والمراقبة والتقويم. ونجاح الإستراتيجية في الوصول إلى أهدافها يتطلب أن تكون تلك عملية مدمجة في المؤسسات الإقليمية والمحلية.
- هناك حاجة ملحة لتبني برامج لبناء القدرات المؤسسية ذات الصلة بالإستراتيجية ضمن المؤسسات ذات العلاقة بتنفيذها.

2-5: المهام الأساسية لآلية تنفيذ الإستراتيجية

إن الآلية التي تتبناها إستراتيجية التخفيف من الفقر تنطوي على المهام الآتية:

- تقديم الدعم الفني للمؤسسات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية في مجالات التقويم والمراقبة ومتابعة التنفيذ.
- متابعة وتحليل التقارير الدورية المقدمة من الجهات التنفيذية إلى الجهة المشرفة على الإستراتيجية.
- إجراء عملية تقويم الإستراتيجية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها.
- رصد المشكلات والتحديات التي تعرقل تنفيذها ومن ثم وضع الحلول لها.
- إعداد ونشر تقارير دورية شاملة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

وتضم الآلية المؤسسية التي تضعها الإستراتيجية لتنفيذها التشكيل الآتي:

الهيئة التوجيهية العليا للتخفيف من الفقر

تتألف من السادة وزراء المالية والتخطيط والصحة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية والإعمار والإسكان والزراعة والتجارة وشؤون المرأة. يكون رئيسها أحد نواب رئيس الوزراء. ويسمى لها سكرتير تنفيذي هو رئيس اللجنة العليا للتخفيف من الفقر. تتولى:

- الشروع بعد المصادقة على الإستراتيجية بالإشراف على المهام الآتية:
  - المصادقة على البرنامج السنوي للإستراتيجية.
  - إصدار القرارات والأوامر والتعليمات حول المخرجات والأنشطة.
  - تحديد مهام الشركاء الأساسيين في التنفيذ.
  - ربط الإستراتيجية بالبرامج السنوية للخطة الخمسية، والموازنة السنوية العامة والبرنامج الاستثماري السنوي.
- الإشراف العام على عمليات المتابعة والمراقبة والتقويم.
- تبني البرامج الواردة في الإستراتيجية من قبل الوزارات المعنية.
- تكون بمثابة المشرف العام على تنفيذها ومراجعة الموازنات والخطط السنوية لمطابقتها مع أهداف الإستراتيجية.
- تتولى توجيه الفعاليات المرتبطة بمراجعة الإستراتيجية وصياغة إستراتيجية جديدة.
- الإشراف على عملية اختيار المشاريع المطلوبة لأغراض الإستراتيجية والمصادقة عليها.

اللجنة العليا للتخفيف من الفقر

تتولى اللجنة العليا للتخفيف من الفقر أداء المهام التالية، بعد إضافة اثنين من ممثلي المجتمع المدني، ويكون لها مدير تنفيذي وسكرتارية دائمة:

- تنفيذ توجيهات الهيئة التوجيهية العليا للتخفيف من الفقر.
- إعداد تقارير المراقبة لتنفيذ الوزارات ذات العلاقة لأنشطتها على الصعيد المركزي والإقليمي والمحلي في ضوء التقارير المرفوعة إليها.
- تنفيذ وتوجيه إستراتيجية التواصل الإعلامي الداعمة لتنفيذ الإستراتيجية.
- متابعة تنفيذ أنشطة الإستراتيجية في إطار الخطة الخمسية والتنسيق مع الجهة المسؤولة عن متابعة وتنفيذ الخطة.
- التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية في تحديد المخرجات والأنشطة التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها ورفع تقارير المتابعة والتقويم الخاصة بها.
- تعمل على تحقيق الإستمرارية في هدف الإستراتيجية.
- تشخيص نشاطات الإستراتيجية التي يتطلب التعامل معها بأسلوب المشاريع المستقلة والإشراف على إعداد وثائق هذه المشاريع ورفعها للجنة التوجيهية للمصادقة عليها وتولي الإشراف على تنفيذها.

5-3 على طريق تحقيق الهدف

تعد المراقبة عملية مخططة ومنظمة لمتابعة ومقارنة القيم المتحققة لمؤشرات الإستراتيجية بالقيم المتوقعة لها. أما التقويم: فهو عملية منظمة وواعية للتعرف على مدى الانجاز المقصود لكل من الهدف والمحصلات والمخرجات والأنشطة وتحديد الدروس المستفادة للتخطيط المقبل في المرحلة اللاحقة من عمل إستراتيجية التخفيف من الفقر. وتتداخل هاتان العمليتان مع التنفيذ وتتولى اللجنة العليا مهمة مراقبة تنفيذ الإستراتيجية ومراقبة وتقييم النتائج المتحققة، وتقويم فاعلية تنفيذ الأنشطة في مدى تحقيقها لمخرجات الإستراتيجية ولأهداف التخفيف من الفقر، ورفع التوصيات إلى اللجنة التوجيهية لاتخاذ القرارات الضرورية بشأنها. ويوضح الشكل (17) إطار التنفيذ والمراقبة الذي تتبناه الإستراتيجية لضمان تنفيذ كفوء لخطط وإجراءات التنفيذ. تضع اللجنة العليا للتخفيف من الفقر إطاراً تفصيليا للمراقبة والتقويم يحدد التزامات الجهات المعنية بالتنفيذ. ويرسم مسارات تدفق المعلومات ذات الصلة بمؤشرات الأداء المتحقق على صعيد تنفيذ الأنشطة وتحقيق المخرجات.

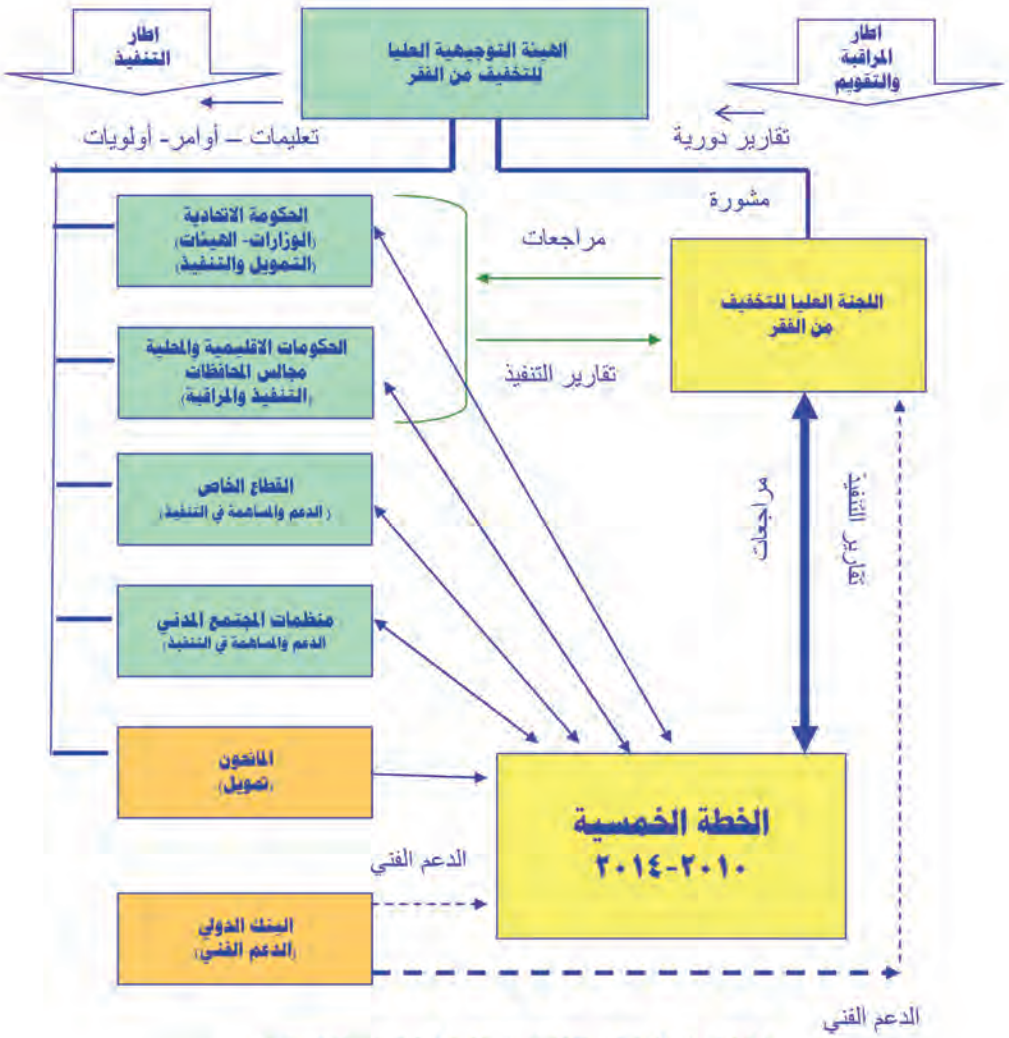

شكل (17): إطار التنفيذ والمراقبة للإستراتيجية

إن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب حشد الجهود وتوحيدها باتجاه تحقيق الهدف. وحيث أن الإستراتيجية تقوم على مبدأ الشراكة الحقيقية بين أطراف عدة، فقد حُددت المسؤوليات والمؤسسات المسؤولة عن التنفيذ. ويتضح من الشكل (16) الإطار العام لتنفيذ الإستراتيجية وتوزيع المسؤوليات بين الوزارات ومؤسساتها، في إطار علاقتها بالخطة الخمسية. وتوفر الملاحق 1-6 محصلات الإستراتجية ومخرجات لكل محصلة وأنشطة كل مخرج ومؤشرات كل نشاط ومخرج ومحصلة والجهات المعنية بالتنفيذ.

بالإضافة إلى وثيقة الإستراتيجية ينبغي الاضطلاع بالمهام الإضافية الآتية:

1- استكمال العناصر التفصيلية للإستراتيجية بما في ذلك تفاصيل مؤشرات المراقبة والتقويم ووسائل تنفيذها.

2- تعزيز التنسيق مع الخطة الخمسية ومع الخطط والاستراتيجيات الأخرى التي يتوقع تنفيذها متزامنة مع تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر.

3- إن الإستراتيجية تمثل جهداً وطنياً واسعاً يفترض أن تحشد له إمكانات كبيرة لا تقتصر على دور الخطة الخمسية أو الخطط الأخرى والموازنات السنوية لذا يتطلب الأمر تنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية ضمن مشاريع خاصة بالإستراتيجية يشارك في دعمها وتمويلها المانحون والمنظمات الإقليمية والدولية. ومن جملة المشاريع التي يمكن تنفيذها في إطار هذا الدعم.

- مشروع تطوير الاستهداف والدمج لنظامي البطاقة التموينية والحماية الاجتماعية.
- مشروع تطوير التجمعات الريفية والتي تتضمن أنشطة تخدم محصلات الدخل والتعليم والصحة والبنى التحتية في الريف.
- مشروع إدارة سوق العمل للفقراء.

4- إن مراقبة وتقويم الإستراتيجية ومواكبة آخر التطورات الاقتصادية والاجتماعية يقتضي تنفيذ مسوح الأسرة وغيرها من المسوح الإحصائية والدراسات التي تخدم هذا الجانب بالإضافة إلى تحسين قواعد البيانات الإدارية ذات الصلة بالإستراتيجية في الوزارات والجهات المعنية.

5- لأستدامة جهود تخفيف الفقر ينبغي أن تكون الإستراتيجية اللاحقة معدة ومقرة وجاهزة للتنفيذ مع انتهاء الإستراتيجية الحالية مما يستدعي البدء باعداد الإستراتيجية القادمة مطلع عام 2013.

الهلاحق

ملحق رقم (1): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الأولى) دخل أعلى من العمل للفقراء

مؤشرات الأثر :نسبة الفقر

وسيلة التحقق : نتائج مسوحات.

1.1 (المخرج الأول) : توفرت عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء

الإفتراضات : يستخدم الفقراء العوامل التي توفرت بفعالية

مؤشرات الأداء: حجم العوامل (البذور، الأسمدة، المكائن، منظومات الري بالرش...) التي وزعت على الفلاحين الفقراء

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية لوزارة الزراعة، بيانات الحسابات القومية

مؤشرات الأثر: متوسط نصيب الفرد من الناتج

وسيلة التحقق: مسح المستفيدين

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.1 توفير وإدامة البنى التحتية الداعمة للإنتاج والتسويق	الزراعة	دائرة التخطيط والمتابعة (وزارة الزراعة)	- دائرة الموازنة (وزارة المالية) - مديريات توزيع الكهرباء (وزارة الكهرباء). - دائرة الطرق والجسور (وزارة الإسكان والإعمار) - وزارة الموارد المائية	استثماري جاري	(1) اطوال الطرق الريفية المؤهلة (2) مستوى معاناة المزارعين عن توفير مياه السقي (3) عدد ساعات التجهيز بالكهرباء باليوم في الريف	(1) مسوحات إحصائية (2) بيانات أدارية	عامة
2.1.1 برنامج لتدريب المزارعين على أساليب الزراعة والري الحديثة	- وزارة الزراعة - وزارة الموارد المائية	- مديرية الإرشاد الزراعي(وزارة الزراعة) - دائرة التخطيط والمتابعة(الموارد المائية)	- مديريات الزراعة في المحافظات - دوائر الري في المحافظات - المنظمات الدولية المتخصصة	جاري منح واعانات	(1) عدد المتدربين الذين أنجزوا برامج دورات التدريب للمزارعين (2) عدد النواحي المشمولة ببرامج التدريب	سجلات جهة التدريب	عامة
3.1.1 أعادة النظر بحزمة التشريعات والسياسات الزراعية لصالح المزارعين الفقراء.	- مجلس الوزراء - مجلس النواب	- رئاسة الوزراء / هيئة المستشارين. - الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية. - مجلس النواب/ لجنة الزراعة والمياه	- مجلس شورى الدولة - وزارة الزراعة / الدائرة القانونية	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد التشريعات والقرارات الصادرة	(1) بيانات إدارية (2) الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) (3) محاضر جلسات مجلس النواب (4) قرارات مجلس الوزراء	عامة

2.1 (المخرج الثاني) : برنامج إقراض لأنشطة مدرة للدخل للفقراء.

الإفتراضات: يستفيد الفقراء من برنامج الإقراض لغرض زيادة دخولهم.

مؤشرات الأداء: عدد المستفيدين من برامج الإقراض.

مؤشرات الأثر: عدد الأنشطة المستفيدة من البرنامج.

وسيلة التحقق: سجلات الجهة المنفذة للبرنامج.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.1 وضع ضوابط تضمن شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة المالية	- دائرة العمل الإدارة العامة - مصرف الرافدين	- قسم دعم القروض المصارف الأهلية - المصرف الزراعي	تخصيصات من وزارة المالية	عدد الفقراء المستفيدين من القروض	سجلات ادارية	عامة
2.2.1 القيام بحملات توعية للفقراء للاستفادة من البرنامج	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني	- قسم الإعلام - منظمات المجتمع المدني - مجتمعات محلية	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1)عدد الحملات (اجتماعات، برامج تلفزيونية، ملصقات) (2)عدد النواحي المشمولة بالاجتماعات	(1) سجلات الجهة المنفذة للحملات. (2) وسائل الإعلام المنفذة للحملة	عامة
3.2.1 تنظيم برامج تدريب للفقراء الذين استلموا القروض لمساعدتهم في استخدامها	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني	قسم التدريب المهني	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد الفقراء المستفيدين من القروض الذين التحقوا ببرامج التدريب	بيانات الجهة المنفذة	عامة

3.1 (المخرج الثالث) : نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني.

الإفتراضات: يلتزم القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى للأجر بشكل صحيح.

مؤشرات الأداء: نسبة الانجاز من النظام.

مؤشرات الأثر: (1) نسبة العاملين الذين يستلمون أجورا تقل عن الحد الأدنى.

(2) المدة الزمنية ما بين تعديل الحد الأدنى للأجر وحصول تغيرات محسوسة في خط الفقر.

وسيلة التحقق: مسوحات سجلات إدارية ومسح المستفيدين.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.3.1							
تنفيذ زيارات تفتيش ومراقبة حسن تطبيق القانون	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني	نقابات العمال	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد الزيارات المنفذة (2) عدد المؤسسات التي طبقت المراجعة	سجلات الجهة المنفذة	عامة
2.3.1							
تضمين قانون العمل فقرات مرنة حول تحديد الحد الأدنى للأجر ليتناسب مع خط الفقر	- مجلس النواب - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني	دائرة التخطيط في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	الموازنة الاتحادية/ جاري	انجاز الفقرة في القانون	(1) سجلات الجهة المنفذة . (2) جريدة الوقائع العراقية	محدودة
3.3.1							
تعريف العاملين الذين يستلمون الحد الأدنى من الأجر بحقوقهم في رفع الأجور للتوافق مع خط الفقر	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني الاتحاد العام لنقابات العمال		الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد البرامج و الإعلانات المنجزة	سجلات الجهة المنفذة	عامة
4.3.1							
تشخيص وحدة في مكاتب التشغيل في جميع المحافظات يستطيع العاملون باجر مراجعتها عند عدم التزام أرباب العمل بالقانون	مجلس النواب	- اقسام العمل والتدريب المهني في المحافظات - أجهزة التفتيش ثلاثية التكوين*	محاكم العمل	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد الوحدات في مكاتب التشغيل في المحافظات	سجلات الجهة المنفذة	عامة

* شكلت في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لجنة ثلاثية التكوين (حكومة، عمال، وأصحاب أعمال) لدراسة دورية تطورات الحد الأدنى للأجر، إذ أصبح في الوقت الحاضر الحد الأدنى لأجر العامل غير الماهر 120 ألف دينار في كل من القطاع الخاص والقطاع المختلط بقرار من مجلس الوزراء عام 2009.

4.1 (المخرج الرابع) : أُنشئت مكاتب تشغيل فعّالة وتم تيسير وصول الفقراء إليها.

الإفتراضات: قدرة العمالة الوطنية على منافسة العمالة الأجنبية.

مؤشرات الأداء: عدد المكاتب المنشأة.

مؤشرات الأثر: عدد الحاصلين على فرص عمل من الفقراء عن طريق مكاتب التشغيل

وسيلة التحقق: سجلات أدارية، مسوحات

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.4.1 قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - مجالس المحافظات - وزارة التخطيط	دائرة العمل	قسم العمل	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد فرص العمل المتاحة من القطاع الخاص التي تمت في إطار التنسيق	سجلات الجهة المنفذة	عامة
2.4.1 قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع جهات التدريب وتأهيل وتعزيز مهارات العمل لدى الفقراء	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	أقسام العمل في جميع المحافظات	شعبة إيجاد الوظائف شؤون المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	سجلات المكاتب	عدد الفقراء المتدربين المستفيدين	عامة

5.1 (المخرج الخامس) : الحكومة دعمت مبادرات المجتمع المدني المساندة للفقراء.

الإفتراضات: المجتمع المدني يستفيد من دعم الحكومة لأغراض مساندة الفقراء.

مؤشرات الأداء: عدد منظمات المجتمع المدني ذات البرامج المساندة للفقراء.

مؤشرات الأثر: عدد المبادرات المساندة للفقراء من المجتمع المدني

وسيلة التحقق: سجلات إدارية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.5.1 المشاركة في برامج توليد الدخل للفقراء التي تساهم بها الجهات المانحة.	مجلس الوزراء	أمانة مجلس الوزراء	وزارة المالية	الموازنة الاتحادية/ جاري	حجم التمويل الحكومي في البرامج	(1)سجلات وزارة المالية (2)سجلات منظمات المجتمع المدني التي لديها برامج ممولة	عامة
2.5.1 تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات ومنح التخصيصات التشجيعية للمنظمات ذات البرامج الموجهة للفقراء.	- أمانة مجلس الوزراء - وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	دائرة المنظمات غير الحكومية	منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد منظمات المجتمع المدني التي حصلت على منح وتسهيلات	سجلات الجهة المانحة	عامة

6.1 (المخرج السادس) : أنشئت أو فعّلت المراكز الحرفية المسائية وبرامج تدريب سريعة للفقراء في مهن مدرة للدخل خاصة للفقراء.

الإفتراضات: التحاق الفقراء بالمراكز وبرامج التدريب.

مؤشرات الأداء: عدد الفقراء الملتحقين بالمراكز وبرامج التدريب.

مؤشرات الأثر: عدد العاملين بمهن مدره للدخل للفقراء.

وسيلة التحقق: سجلات أدارية ومسوحات

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة التقرير
1.6.1 تنظيم حملات توعية للفقراء للإلتحاق بالمراكز وبرامج التدريب.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة العمل والتدريب	دائرة التخطيط والمتابعة	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد الحملات (2) عدد النواحي المشمولة	سجلات الجهة المنفذة	عامة
2.6.1 تشارك منظمات المجتمع المدني بفتح مراكز تدريب للفقراء.	الامانة العامة مجلس الوزراء	دائرة المنظمات الغير حكومية		الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة	سجلات الجهة المنفذة	عامة

ملحق رقم (2): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الثانية) تحسن المستوى الصحي

مؤشرات الأثر :

(1) العمر المتوقع عند الولادة.

(2) معدل الوفيات الخام.

(3) معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة.

(4) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة .

(5) معدل سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة.

1.2(المخرج الأول) : خدمات رعاية صحية أولية محسنة للفقراء ويسهل عليهم الوصول إليها.

الإفتراضات:

- توفر الثقة لدى المجتمع بخدمات الرعاية الصحية الأولية
- توفر الملاك القياسي المؤهل في مراكز الرعاية الصحية الأولية

مؤشرات الأداء :

(1) الوقت المخصص للفحص (دقيقة/ مريض)

(2) طبيب/سكان

(3) ملاك صحي/طبيب

مؤشرات الأثر : عدد المراجعين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية.

الجهة المسؤولة : وزارة الصحة

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.2 تدريب ملاكات مراكز الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	دائرة الصحة العامة	- الجامعات - المنظمات والجمعيات العلمية داخل وخارج العراق	جاري دول مانحة	نسبة الملاكات المتدربة	التقارير الإحصائية	محدودة
2.1.2 بناء مراكز رعاية صحية أولية مجهزة	- وزارة الصحة - وزارة التخطيط - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	دائرة الصحة العامة	- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية - دائرة التخطيط وتنمية الموارد - دوائر الصحة في المحافظات -المنظمات الدولية -الدول المانحة	الموازنة الاتحادية/ استثماري جاري - استثماري جاري - دول مانحة	نسبة المراكز /10000 من السكان توفر المواد والأجهزة والمستلزمات القياسية	التقارير الإحصائية تقييم واقع الخدمات	محدودة محدودة
3.1.2 زيادة أعداد العيادات المتنقلة للمناطق النائية	وزارة الصحة	دائرة الصحة العامة	- الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية - دائرة التخطيط وتنمية الموارد - دوائر الصحة في المحافظات -المنظمات الدولية -الدول المانحة	-الموازنة الاتحادية/ جاري - استثماري/ جاري	عدد العيادات المتنقلة	التقارير الإحصائية	محدودة

2.2(المخرج الثاني) : ازداد الوعي الصحي في المناطق الفقيرة للسيطرة على عوامل الخطورة السلوكية للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية.

الإفتراضات

- وجود استعداد لدى الفقراء لتغيير القناعات
- مشاركة الوزارات المعنية، منظمات المجتمع المدني، دوائر الصحة في المحافظات

مؤشرات الأداء: عدد حملات التوعية المنفذة لكل سنة.

مؤشرات الأثر : مستوى الوعي لدى المجتمع.

الجهة المسؤولة:وزارة الصحة، منظمات المجتمع المدني، دوائر الصحة في المحافظات

وسيلة التحقق: مسوحات المعارف والمواقف والممارسات

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.2 القيام بحملات التوعية بالوسائل المرئية والسمعية والمقروءة والندوات.	وزارة الصحة وسائل الإعلام	قسم الإعلام (شبكة الإعلام العراقية)	- قنوات تلفزيونية - صحف - مجلات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد حملات التوعية خلال السنة عدد المستفيدين من الحملات	التقارير عن النشاطات مسح المعارف والمواقف والممارسات	عامة عامة

3.2 (المخرج الثالث) : برنامج حكومي منفذ أو تحت التنفيذ لإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الفقيرة.

الإفتراضات

- ❖ انسيابية الموارد المخصصة للمشاريع
- ❖ التزام المقاولين بتنفيذ المشاريع الموكلة إليهم

مؤشرات الأداء: نسب تنفيذ البرنامج في الأوقات المحددة وبمواصفاتها التعاقدية

مؤشرات الأثر:

(1) معدلات الإصابة بالأمراض الانتقالية عن طريق الماء

(2) عدد السكان المستفيدين من البرنامج

الجهة المسؤولة : وزارة التخطيط، البلديات، مجالس المحافظات، أمانة بغداد، الجهات المعنية في إقليم كردستان

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.3.2 توسيع المشاريع لإيصال الماء الصالح للشرب للمناطق الفقيرة.	- وزارة التخطيط - البلديات والأشغال العامة - أمانة بغداد - مجالس المحافظات - حكومة إقليم كردستان	المؤسسات المعنية في الوزارات والجهات المسؤولة		الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة التغطية للسكان بمصادر الماء الصالح للشرب	المسوحات الوطنية	عامة
2.3.2 توسيع مشاريع الصرف الصحي	- وزارة التخطيط - وزارة البلديات والأشغال العامة - أمانة بغداد - مجالس المحافظات - حكومة إقليم كردستان	المؤسسات المعنية في الوزارات والجهات المسؤولة		الموازنة الاتحادية/ استثماري	نسبة التغطية للسكان بالشبكة العمومية للصرف الصحي	المسوحات الوطنية	عامة

4.2(المخرج الرابع) : تعززت تغطية المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع.

الإفتراضات:استقرار الوضع الأمني.

مؤشرات الأداء : نسبة التغطية بالتحصين

مؤشرات الأثر : عدد حالات الإصابات بالأمراض المشمولة بالتحصين.

الجهة المسؤولة : وزارة الصحة

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
2.4.1 تقوية الرصد الوبائي للأمراض الانتقالية	- وزارة الصحة - وزارة صحة إقليم كردستان	دائرة الصحة العامة الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	- منظمة الصحة العالمية - منظمات عالمية أخرى ذات العلاقة	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد الحالات المكتشفة	تقارير الرصد الوبائي	محدودة
2.4.2 تنفيذ الحملات التلقيحية	- وزارة الصحة - وزارة صحة إقليم كردستان	دائرة الصحة العامة الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	دوائر الصحة في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد الحملات	التقارير الإحصائية	محدودة
2.4.3 إدامة مستلزمات الحملات(اللقاحات، المواد النبيذة، سلسة التبريد ، وسائط النقل)	- وزارة الصحة - وزارة صحة إقليم كردستان	دائرة الصحة العامة الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	دوائر الصحة في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	توفر المستلزمات	التقارير الإحصائية	محدودة

5.2 (المخرج الخامس) : تحسنت الحالة التغذوية للفقراء

الإفتراضات: كفاءة آلية التوزيع بما يؤمن وصول مواد التغذية إلى الفئات المستهدفة .

مؤشرات الأداء: توفر مؤشرات الغذاء المتوازن في الحصص الموزعة للفقراء.

مؤشرات الأثر: معدلات سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة.

الجهة المسؤولة: وزارة التجارة، وزارة التربية، وزارة الصحة، منظمات المجتمع المدني، المجالس المحلية، الجهات المعنية في إقليم كردستان.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.5.2 استمرار حصول الفقراء على مفردات الحصة التموينية	- وزارة التجارة - وزارة الصحة - نظيرتيهما في إقليم كردستان	- تحددها وزارة التجارة - دائرة الصحة العامة	المنظمات والجمعيات العالمية ذات العلاقة	الموازنة الاتحادية/ جاري	توفر العناصر الغذائية شخص /يوم	تقارير المتابعة	محدودة
2.5.2 إعادة شمول المدارس الابتدائية بالتغذية المدرسية	- وزارة التربية ونظيرتها في إقليم كردستان	- تحددها وزارة التربية	المنظمات والجمعيات العالمية ذات العلاقة	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة تغطية لطلبة المدارس بالتغذية المدرسية	المسوحات المحلية	محدودة

6.2 (المخرج السادس): برنامج لتقوية الصحة الإنجابية للفقراء معد وتحت التنفيذ

الإفتراضات:

- قناعة النساء في الأحياء الفقيرة بجدوى خدمات رعاية الأم والطفل.
- استجابة المجتمعات الفقيرة لبرامج تنظيم الأسرة.

مؤشرات الأداء:

- نسبة التغطية بخدمات رعاية الحوامل
- نسبة الولادات في المؤسسات الصحية وتحت أيدي ماهرة
- نسبة التغطية بخدمات تنظيم الأسرة للنساء المتزوجات في سن الإنجاب

مؤشرات الأثر:

- معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة
- معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة
- نسبة الأطفال في الأسرة

الجهة المسؤولة: وزارة الصحة، ونظيرتها في إقليم كردستان، منظمات المجتمع المدني

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.6.2							
تنفيذ حملات توعية عن برامج الصحة الإنجابية	وزارة الصحة	دائرة الصحة العامة/ قسم الإعلام	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المستفيدين من النساء والرجال	مسح المعارف والمواقف والممارسات	عامة
2.6.2							
تدريب الملاكات الطبية والصحية	وزارة الصحة	دائرة الصحة العامة	الجامعات المنظمات والجمعيات العلمية	الموازنة الاتحادية/ جاري- إستثماري	نسبة الملاكات المتدربة	(1) التقارير الإحصائية (2) مسوحات الأسرة	عامة
3.6.2							
استمرار توفير المواد والمستلزمات القياسية	وزارة الصحة	الشركة العامة لتسويق الأجهزة والمستلزمات الطبية	المنظمات العالمية	مشترك	توفير المواد والمستلزمات	تقييم واقع حال الخدمات	محدودة

ملحق رقم (3): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الثالثة) نشر وتحسن تعليم الفقراء

مؤشرات الأثر:

(1) إعداد الطلاب الفقراء الملتحقين بالتعليم الأساس.

(2) إعداد الطلاب الفقراء الناجحين بالتعليم الأساس.

(3) إعداد الملتحقين الذين أتقنوا القراءة و الكتابة بمراكز محو الأمية .

(4) إعداد خريجي المدارس المهنية العاملين .

1.3 (المخرج الأول) : صدر قانون وتعليمات إلزامية التعليم الأساسي وتم تفعليها، خاصة في المناطق الريفية والإحياء السكنية الفقيرة.

الإفتراضات:

- تعاون فعّال من قبل الأسر في الريف والإحياء السكنية الفقيرة في تطبيق قانون إلزامية التعليم
- تعاون الإدارة المحلية الفعّال في متابعة تطبيق قانون التعليم الإلزامي

مؤشرات الأداء :

(1) عدد التعديلات التي أجريت على القانون.

(2) عدد المناطق الفقيرة التي تم إتخاذ إجراءات خاصة فيها لتفعيل القانون والتعليمات ملحقة به.

مؤشرات الأثر:

(1) نسبة الإلتحاق الصافي في التعليم الإبتدائي والتعليم المتوسط.

(2) نسبة التلاميذ الذين يبدأون في الصف الأول ويصلون إلى الصف السادس الإبتدائي.

الجهة المسؤولة: وزارة التربية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.3 تعديل المادة (34 / اولا) من الدستور لمد إلزامية التعليم إلى المرحلة المتوسطة (الصف الثالث المتوسط).	- مجلس النواب - مجلس الوزراء - وزارة التربية	المديرية العامة للتعليم العام	مديرية الشؤون القانونية في الوزارة	الموازنة الاتحادية/ جاري	إقرار التعديل الدستوري	(1) الجريدة الرسمية (2) مقتطفات الصحف	عامة
2.1.3 تكوين قاعدة بيانات للفئة العمرية المشمولة بالتعليم الإلزامي وفق التوزيع الجغرافي وتحديثها باستمرار، وبالتركيز على المناطق الريفية والفقيرة لتسهيل متابعة الأسر المشمولة.	وزارة التربية	المديرية العامة للتخطيط التربوي	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة تغطية قاعدة البيانات للفئة العمرية المشمولة بها	(1)الإحصاءات السكانية (2)بيانات وزارة التربية	محدودة
3.1.3 برنامج شراكة مع منظمات المجتمع المدني وكذلك الوزارات الحكومية ذات العلاقة في تنفيذ إلزامية التعليم.	- وزارة التربية - وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	المديرية العامة للعلاقات الثقافية	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد برامج الشراكة التي تم إعدادها (2) عدد المنظمات المساهمة في هذه البرامج	تقارير المتابعة الدورية	محدودة
4.1.3 تفعيل العلاقة مع مجالس الآباء والمعلمين وفق صيغة قانونية ومؤسسية معدة لنشر ثقافة التعليم الإلزامي.	وزارة التربية	المديرية العامة للتخطيط التربوي/ المتابعة	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) معدل اجتماعات مجالس الآباء والمدرسين. (2) نسبة مشاركة الآباء في اجتماعات المجالس.	التقارير الدورية لوزارة التربية	محدودة
5.1.3 إعادة النظر بمهام قسم الإعلام التربوي لخلق الوعي بأهمية الالتزام بالتعليم الإلزامي.	وزارة التربية	قسم الإعلام التربوي في وزارة التربية	أقسام الإعلام في المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	معدل النشاطات المنفذة على مستوى الوحدة الإدارية في كل محافظة	التقارير الدورية لوزارة التربية	محدودة

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
6.1.3 تطوير نظام رصد ومتابعة المتسربين ضمن فئة التعليم الإلزامي وفق برامج الخطة السنوية لوزارة التربية (فرق المعلمين الميدانية، اعتبار تقليص فرص التسرب معياراً للكفاءة...الخ).	وزارة التربية	1. المديرية العامة للتربية في المحافظات 2. المديرية العامة للتخطيط التربوي	- أقسام الإشراف التربوي في المحافظات - الدوائر المحلية	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسب انجاز نظام رصد التسرب	(1) بيانات ادارية (2) مسوح الاسرة	عامة
7.1.3 مناصرة لتعديل المادة الدستورية بمد إلزامية التعليم.	- وزارة التربية - منظمات المجتمع المدني	المديرية العامة للتربية في المحافظات	منظمات غير حكومية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد الندوات المنفذة لضمان المناصرة. (2) عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة .	التقارير الدورية لوزارة التربية	محدودة

2.3(المخرج الثاني): الأولوية لإنشاء المدارس الإبتدائية والمتوسطة والإعدادية في الإحياء الفقيرة.

الإفتراضات: دعم مضمون من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للأولويات المحددة من قبل وزارة التربية

مؤشرات الأداء: عدد المدارس المشيدة في المناطق الفقيرة.

مؤشرات الأثر: عدد الطلبة الملتحقين فيها.

الجهة المسؤولة: وزارة التخطيط، وزارة التربية، مجالس المحافظات.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.3 إنشاء قاعدة معلومات عن توزيع المناطق الفقيرة تربوياً (جغرافياً وإدارياً) وفقاً لدرجة الحرمان من المدارس المتوسطة والإعدادية.	وزارة التربية	المديرية العامة للتخطيط التربوي	- المديرية العامة للتربية في المحافظات - الجهاز المركزي للإحصاء	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة تغطية قاعدة المعلومات	(1) السجلات الإدارية (2) الإحصاءات السكانية	محدودة
2.2.3 تخصيص تمويل كافٍ ضمن الموازنة الاستثمارية التربوية حسب المراحل (أولوية للإنفاق الحكومي الاستثماري التربوي) مع أولوية في تخصيص بناء وتأهيل المدارس المتوسطة والإعدادية في القرى والإحياء الفقيرة ووفق سقوف زمنية ملائمة	- وزارة المالية - وزارة التخطيط - وزارة التربية	- دائرة الموازنة العامة (وزارة المالية) - دائرة التشييد والإسكان (وزارة التخطيط) - المديرية العامة للتخطيط التربوي (وزارة التربية)	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) نسبة التخصيصات لقطاع التربية من الموازنة الاستثمارية . (2) نسبة التخصيصات الإستثمارية للإحياء والقرى الفقيرة إلى التخصيصات الإستثمارية لقطاع التربية .	بيانات الموازنة الاستثمارية	عامة
3.2.3 تحقيق موائمة بين الحجم المطلوب للبناء وعدد المشمولين بالتعليم للمنطقة الجغرافية (الطاقات الاستيعابية للمدارس).	وزارة التربية	المديرية العامة للتخطيط التربوي	المديرية العامة للأبنية المدرسية	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة طالب / صف	السجلات الإدارية	عامة
4.2.3 وضع برنامج مساندة ودعم مع الحكومات المحلية لإنشاء وتأهيل المدارس خاصة المتوسطة والإعدادية	- وزارة التربية - الإدارات المحلية - مجالس المحافظات	المديرية العامة للتخطيط التربوي	مجالس المحافظات ودوائر الإدارة المحلية	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد المدارس المبنية من قبل الحكومات المحلية. (2) عدد المدارس المؤهلة من قبل الحكومات المحلية.	بيانات وزارة التربية	محدودة

3.3 (المخرج الثالث): عُدل قانون وتعليمات شبكة الحماية لربطها بتسجيل أطفال الأسر المشمولة بالإعانة بالتعليم الأساس.

الإفتراضات: كفاءة وسرعة قاعدة البيانات وخاصة بالنسبة لأطفال الأسر المشمولة بشبكة الحماية الإجتماعية.

مؤشرات الأداء: معدل الإلتحاق بين الأطفال المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية.

مؤشرات الأثر: عدد الأطفال والأسر الذين استفادوا.

الجهة المسؤولة: مجلس الوزراء، وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.3.3 تكوين قاعدة بيانات على مستوى المحافظة والقضاء والناحية للأطفال في سن التعليم الأساسي من الأسر الفقيرة المشمولة بشبكة الحماية .	- وزارة التربية - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- المديرية العامة للتخطيط التربوي - دائرة الرعاية الإجتماعية	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة إنجاز القاعدة	بيانات شبكة الحماية الإجتماعية	عامة
2.3.3 إعادة النظر بقانون وتعليمات شبكة الحماية الإجتماعية بما يضمن تسجيل ومواظبة أطفال الأسر المشمولة.	- مجلس الوزراء - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة الرعاية الإجتماعية	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	نشر تعديلات قانون شبكة الحماية في الجريدة الرسمية	(1) الجريدة الرسمية (2) مقتطفات الصحف	عامة
3.3.3 إعداد آلية لتبادل المعلومات بين وزارتي التربية والعمل والشؤون الإجتماعية.	- وزارة التربية - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	المديرية العامة للتخطيط التربوي	دائرة الرعاية الإجتماعية	الموازنة الاتحادية/ جاري	إنشاء الإلية وإقرارها من قبل الوزارتين	سجلات الوزارتين	محدودة

4.3(المخرج الرابع) : تحسنت كفاءة التعليم في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.

الإفتراضات: توفير الطاقة الكهربائية خاصة لمدارس الريف والمناطق الفقيرة.

مؤشرات الأداء :(1) عدد الدورات التدريبية للمعلمين.

(2) استخدام الوسائل التعليمية والأنشطة اللاصفية.

مؤشرات الأثر : (1) نسبة الطلبة الناجحين.

(2) نسبة التسرب.

الجهة المسؤولة: الكهرباء، التربية، الإدارات المحلية والمجالس.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.4.3 إعطاء أولوية في توزيع الخدمات التربوية ذات العلاقة بكفاءة التعليم (مختبرات، وسائل تعليمية ...الخ) للنواحي والمناطق والإحياء الفقيرة.	وزارة التربية	- المديرية العامة للمناهج - المديرية العامة للشؤون الإدارية	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة التغطية المختبرية للمناطق الفقيرة	السجلات الإدارية	محدودة
2.4.3 إعطاء أولوية في تدريب معلمي ومدرسي المناطق الفقيرة في الحضر والريف.	وزارة التربية	معهد التطوير والتدريب التربوي	المديرية العامة للتربية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المتدربين في تلك المناطق	سجلات التدريب	محدودة

5.3(المخرج الخامس): إجراءات وأنشطة إتُخذت لخفض أعداد الأميين.

الإفتراضات: التحاق الأميين بمراكز محو الأمية.

مؤشرات الأثر:

(1)نسبة الأمية.

(2) نسبة الأمية للفئة 15 سنة للنساء والرجال.

مؤشرات الأداء: عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية.

وسيلة التحقق: البيانات والمسوح الإحصائية.

الجهة المسؤولة: وزارة التربية والجهات الأخرى ذات العلاقة.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.5.3							
سن قانون محو الأمية الإلزامي.	مجلس النواب	لجنة التربية والتعليم	مجلس شورى الدولة	الموازنة الاتحادية/ جاري	صدور القانون	(1) الجريدة الرسمية (2) مقتطفات الصحف	النشر
2.5.3							
إنشاء مراكز محو الأمية.	وزارة التربية	المديرية العامة للتعليم العام	- المديرية العامة للتربية في المحافظات - منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ استثماري	عدد المراكز المنجزة	(1) البيانات والسجلات (2) مقتطفات الصحف	محدودة
3.5.3							
حملات التوعية للالتحاق بمراكز محو الأمية.	وزارة التربية	الإعلام التربوي	- المديرية العامة للتربية في المحافظات - منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد حملات التوعية	(1) السجلات الادارية (2) مقتطفات الصحف	محدودة

6.3 (المخرج السادس) : مناهج لربط التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي أصبحت معدة ومطبقة .

الإفتراضات: تشخيص واضح لإحتياجات سوق العمل.

مؤشرات الأداء: عدد المناهج التي تم تغيرها.

مؤشرات الأثر: معدلات البطالة لخريجي التعليم المهني.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.6.3							
توفير وترويج التقارير والنشرات الدولية حول ربط التعليم المهني باحتياجات سوق العمل.	- وزارة التربية - منظمة العمل الدولية	المديرية العامة للعلاقات الثقافية	المديرية العامة للتعليم المهني	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المواقع الوظيفية في التخصصات الجديدة في سوق العمل	المسوحات الإحصائية عن البطالة والتشغيل	عامة
2.6.3							
برامج لرفع كفاءة ونوعية التعليم المهني والمتابعة الجادة للتنفيذ.	وزارة التربية	المديرية العامة للتعليم المهني		الموازنة الاتحادية/ جاري	نسبة تجهيز المدارس بمعدات التعليم المهني	السجلات الإدارية	محدودة

ملحق رقم (4): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الرابعة) بيئة سكن أفضل للفقراء

مؤشرات الأثر: الوضع السكني للفقراء من خلال مواد البناء المستخدمة، نسبة الإكتظاظ وتوفر الخدمات المحيطة بالسكن.

وسيلة التحقق : مسوح أسرية.

1.4(**المخرج الأول**): توسعت مشاريع الدولة لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة.

الإفتراضات: الوحدات السكنية المعدّة ضمن هذه المشاريع يستفيد منها الفقراء.

مؤشرات الأداء : (1) عدد مشاريع الإسكان التي تم تنفيذها.

(2)عدد إجازات البناء المنفذة.

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية، بيانات إحصائية.

الجهة المسؤولة: وزارة التخطيط، وزارة الإسكان، الجهات المناظرة في إقليم كردستان.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
		المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.4 تنفيذ مشاريع لبناء .. المجمعات السكنية للفقراء بمواصفات قليلة الكلفة	- وزارة الإسكان والإعمار - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	وزارة الإسكان والإعمار الشركات المتخصصة	دائرة البناء والتشييد في وزارة التخطيط	الموازنة الاتحادية/ استثماري	عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها	السجلات الإدارية	عامة
2.1.4 وضع وتنفيذ نظام وإجراءات لتحديد المستفيدين.	- مجلس الوزراء - وزارة الإسكان والإعمار - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	مجلس الوزراء	هيئة الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء	الموازنة الاتحادية/ جاري	النسبة المنجزة من نظام تحديد المستفيدين	(1)السجلات الإدارية (2)مقتطفات الصحف	عامة
3.1.4 وضع وتنفيذ نظام لكيفية استيفاء تكاليف الوحدات السكنية من المستفيدين بشروط ميسرة .	- مجلس الوزراء - وزارة الإسكان والإعمار - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة الإسكان	مجلس شورى الدولة	الموازنة الاتحادية/ استثماري	النسبة المنجزة من نظام استيفاء تكاليف الوحدات السكنية	السجلات الإدارية	عامة
4.1.4 وضع وتنفيذ برامج وآليات لإشراك الفقراء في إختيار نوع المساكن التي تناسبهم	- وزارة الإسكان والإعمار - وزارة التخطيط - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	وزارة الإسكان	منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري منح واعانات	عدد البرامج المنفذة لإشراك الفقراء في تحديد نوع المساكن التي تناسبهم	تنفيذ استطلاع رأي	عامة
5.1.4 تشجيع إدارات الأوقاف وصناديق الضمان الإجتماعي والقاصرين على المشاركة في تمويل مشاريع اسكان واطئة التكلفة	- مجلس الوزراء - حكومة إقليم كردستان	- الأمانة العامة لمجلس الوزراء	دواوين الأوقاف	الموازنة الاتحادية/ استثماري	مجموع المبالغ المخصصة من قبل هذه الجهات لمشاريع إسكان واطئة الكلفة	السجلات الإدارية	عامة

2.4 **(المخرج الثاني)** : صمم برنامج لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإسكان واطئ التكلفة.

الإفتراضات: وجود قطاع خاص قادر على تنفيذ هذه المشاريع.

مؤشرات الأداء: (1)عدد شركات القطاع الخاص التي تمّ الاتصال بها وإشراكها في الإسكان واطئ التكلفة.

(2) عدد الوحدات السكنية واطئة التكلفة التي تم بناؤها من قبل القطاع الخاص.

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية.

الجهة المسؤولة: وزارة التخطيط، اتحادات ومنظمات القطاع الخاص، الجهات المناظرة في إقليم كردستان.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.4 إتخاذ إجراءات تشجع مشاركة القطاع الخاص لبناء وحدات سكنية في المناطق الفقيرة.	- مجلس الوزراء - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	- الأمانة العامة مجلس الوزراء/ دائرة منظمات المجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ استثماري- جاري	عدد الإجراءات والتشريعات التي تشجع مشاركة القطاع الخاص لبناء قرى عصرية في الريف	السجلات الإدارية	عامة
2.2.4 إتخاذ إجراءات لتوفير البنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع.	-وزارة التخطيط -وزارة الإسكان والإعمار - أمانة بغداد - وزارة البلديات والإشغال العامة - وزارة الكهرباء - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	- الدوائر ذات العلاقة في الوزارات	الدوائر الفنية المختصة في وزارة التخطيط	الموازنة الاتحادية/ استثماري	(1) عدد مشاريع البنى التحتية المنفذة لمشاريع الإسكان المنفذة من قبل القطاع الخاص. (2) الإنفاق على مشاريع البنى التحتية المنفذة لمشاريع القطاع الخاص	السجلات الإدارية	عامة

3.4 (المخرج الثالث): إجراءات نُفذت لضمان بيئة ملائمة محيطة بالسكن

الإفتراضات :

- توفير الإدامة والصيانة المستمرة من قبل الجهات المعنية
- محافظة الفقراء على البيئة المحيطة.

مؤشرات الأداء: حجم ونوعية الخدمات المتوفرة.

مؤشرات الأثر: عدد حالات المراضة في المناطق الفقيرة.

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية ومشاهدات ميدانية.

الأنشطة	جهات التنفيذ: الوزارات	جهات التنفيذ: المؤسسة الرئيسة	جهات التنفيذ: المؤسسات ذات العلاقة	نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق: الوسيلة	وسيلة التحقق: طبيعة النشر
1.3.4 تنفيذ مشاريع تبليط وإنارة الطرق المؤدية إلى الأحياء الفقيرة.	- وزارة الإسكان والاعمار - وزارة الكهرباء - أمانة بغداد - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	الدوائر المنفذة في هذه الوزارات	دوائر البلديات والكهرباء والاتصالات	الموازنة الاتحادية/ استثماري	(1) عدد وأطوال الطرق المعبدة في الأحياء الفقيرة (2)عدد وأطوال الطرق التي تم إنارتها في الأحياء الفقيرة.	السجلات الإدارية	عامة
2.3.4 توفير خدمات النقل العام.	- وزارة الإسكان والإعمار - وزارة النقل - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	الدوائر ذات العلاقة في وزارتي الإسكان والنقل	نقابات ومؤسسات النقل العام	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) عدد الكراجات وعدد خطوط النقل التي تم توفيرها. (2) عدد الأشخاص الذين يستخدمون وسائل النقل العام بشكل يومي.	استطلاع مباشر	عامة
3.3.4 تنظيم الأسواق في الأحياء الفقيرة.	- وزارة الإسكان والإعمار - وزارة التجارة - أمانة بغداد - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	الدوائر الفنية ذات العلاقة في هذه الجهات	الدوائر الفنية المختصة في وزارة التخطيط	الموازنة الاتحادية/ استثماري	عدد الأسواق المنظمة التي تم بناؤها	السجلات الإدارية	عامة
4.3.4 توفير خدمات التخلص من النفايات.	- وزارة البلديات والأشغال العامة - أمانة بغداد - وزارة التخطيط - الجهات المناظرة في إقليم كردستان.	مديريات البلدية في المحافظات - أمانة بغداد	مجالس المحافظات	الموازنة الاتحادية/ استثماري	(1) حجم النفايات التي تم التخلص منها. (2)عدد المرات التي تجمع فيها النفايات أسبوعياً.	السجلات الإدارية	عامة
5.3.4 إنشاء نوادي رياضية وعلمية ومتنزهات عامة.	- وزارة الإسكان والإعمار - وزارة الشباب والرياضة -الجهات المناظرة في إقليم كردستان	الدوائر المنفذة في هذه الجهات	أمانة بغداد	الموازنة الاتحادية/ استثماري	عدد النوادي الرياضية والعلمية والمتنزهات التي تم تنفيذها	السجلات الإدارية	عامة
6.3.4 برامج توعية للفقراء في المحافظة على البيئة المحيطة بالسكن.	- وزارة الإسكان والإعمار - مجالس المحافظات المحلية - أمانة بغداد -الجهات المناظرة في إقليم كردستان	دوائر الإعلام في هذه الجهات	شبكة الإعلام العراقي	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد برامج التوعية البيئية الموجهة في الأحياء الفقيرة	إستطلاع مباشر أو مسح ميداني	عامة
7.3.4 توفير خدمات الصيانة للمنشآت المحيطة بالسكن.	- وزارة البلديات والأشغال العامة - أمانة بغداد - الجهات المناظرة في إقليم كردستان	الدوائر الفنية في هذه الجهات	- المجالس المحلية في المحافظات - دوائر البلدية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد ونوعية خدمات الصيانة	السجلات الإدارية	عامة

ملحق رقم (5): مراقبة وتنفيذ (المحصلة الخامسة) حماية اجتماعية فعّالة للفقراء

مؤشرات الأثر: نسبة الأشخاص المشمولين فعلا بشبكة الحماية الإجتماعية إلى العدد الكلي للأشخاص المستهدفين من قبل الشبكة

وسيلة التحقق : .قاعدة البيانات المتوفرة في وزارة العمل + بيانات مراكز التحقق

1.5 (المخرج الأول) : إجراءات تم تبنّيها تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الإجتماعية

الإفتراضات:

- المجتمع يعي الهدف من نظام شبكة الحماية الإجتماعية
- تشريع قانون شبكة الحماية الإجتماعية

مؤشرات الأداء: عددالإجراءات التي تم اتخاذها

مؤشرات الأثر: عدد المستفيدين من نظام شبكة الحماية الإجتماعية.

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.5 اتخاذ الإجراءات لاعتماد اللامركزية في إدارة شؤون شبكة الحماية الإجتماعية.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - مجالس المحافظات	دائرة الرعاية الإجتماعية دائرة رعاية المرأة	نائب المحافظ المجالس المحلية المجالس البلدية الاستشارية	- الموازنة الاتحادية/ جاري - منح وإعانات	عدد اللجان المركزية والفرعية التي تم تشكيلها وفق قانون الشبكة	السجلات الإدارية	محدودة
2.1.5 تطوير قاعدة البيانات للأسر المشمولة وتحديثها بشكل مستمر.	وزارة العمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية	دائرة الرعاية الإجتماعية	المنظمات الدولية	المنظمات الدولية (البنك الدولي)	نسبة اكتمال قاعدة البيانات	السجلات الإدارية	محدودة
3.1.5 وضع برنامج لرفع القدرات لتأهيل وتدريب العاملين على حسن تطبيق نظام الشبكة.	وزارة العمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية	دائرة الرعاية الإجتماعية	المنظمات الدولية	منح وإعانات	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	السجلات الإدارية	محدودة
4.1.5 وضع تقارير أنظمة رقابية صارمة على آليات العمل وتنفيذ القانون من قبل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - مجالس المحافظات	- المفتش العام - الرقابة المالية المتابعة	- هيئة النزاهة - ديوان الرقابة المالية	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد التقارير الرقابية الدورية	التقارير الرسمية	محدودة
5.1.5 الإسراع بإجراءات نظام البطاقة الذكية.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة المالية	- دائرة الرعاية الإجتماعية - دائرة رعاية المرأة	مصرف الرافدين	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المشمولين بالبطاقة الذكية	السجلات الإدارية	محدودة
6.1.5 تصميم برنامج إعلامي موجه للمواطنين لتوعيتهم بحقوقهم وشروط الشمول والعقوبات الرادعة في حالة التجاوز على الشبكة.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة الرعاية الإجتماعية - المكتب الإعلامي في الوزارة	القنوات الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية	الموازنة الاتحادية/ جاري	إجمالي عدد أيام العمل المستخدمة لإعداد البرنامج	التوثيق الإحصائي	عامة

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
7.1.5 الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في استهداف الفقراء وتقييم نظام الشبكة.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني			الموازنة الاتحادية/ جاري قطاع خاص	عدد منظمات المجتمع المدني المنتظمة فعلا لهذه الشراكة	السجلات الإدارية	عامة
8.1.5 وضع آلية لربط مبلغ الإعانة بمعدل التضخم مع إمكانية توفير معدلات التضخم للسلع الأساسية.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة التخطيط - وزارة تخطيط إقليم كردستان	- الجهاز المركزي للإحصاء - هيئة إحصاء كردستان	دوائر الإحصاء في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	(1) الفترة الزمنية بين تعديل مبلغ الإعانة والتغييرات في مستوى أسعار المستهلك (2) نسبة المستفيدين الذين يستلمون مبلغ الإعانة المعدل	(1) السجلات الإدارية (2)التقارير الإحصائية	محدودة
9.1.5 وضع الية لشمول المهجرين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - وزارة الهجرة والمهجرين	- دائرة الرعاية الإجتماعية - الدائرة المعنية في وزارة الهجرة والمهجرين	اقسام الرعاية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المشمولين بالإعانة	السجلات الأدارية والاحصائية	عامة
10.1.5 شمول المتسولين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة الرعاية الإجتماعية	- الدوائر المعنية في وزارة الداخلية - اقسام الرعاية الإجتماعية في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المستفيدين من مبلغ الاعانة	السجلات الأدارية والاحصائية	عامة

2.5 . (المخرج الثاني): إستُخدم خط الفقر الوطني المعتمد في تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة

الإفتراضات : تحديد الفئات المستهدفة باستخدام خط الفقر الوطني

مؤشرات الأداء: (1)الفترة الزمنية بين تعديل مبلغ الإعانة والتغييرات الجوهرية التي تطرأ على خط الفقر

(2) نسبة المستفيدين الذين يستلمون مبلغ الإعانة المعدل

مؤشرات الأثر : عدد ونوع الفئات المستهدفة بالإعانة

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.5 تحديث خط الفقر الوطني سنوياً بالاستفادة من بيانات التعداد العام للسكان لعام 2010 ومسوحات الأسر والمصادر الإحصائية الأخرى لتحديد الأسر المستهدفة بالإعانة.	- وزارة التخطيط - وزارة تخطيط إقليم كردستان	- الجهاز المركزي للإحصاء - هيئة إحصاء كردستان	دوائر الإحصاء في المحافظات	الموازنة الاتحادية/ جاري	الفترة الزمنية بين تعديل خط الفقر والتغييرات الجوهرية التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفقراء	مسوحات الأسرة	محدودة

3.5 (**المخرج الثالث**): وُضعت ونُفذت إجراءات للخروج من الحصة التموينية لتستهدف الفقراء والفئات الأكثر حاجة

الإفتراضات : توفر قاعدة بيانات رصينة يعتمد عليها في تحديد الفقراء والفئات الأكثر حاجة

مؤشرات الأداء : قائمة الفئات المستهدفة بالاستبعاد

مؤشرات الأثر :(1)نسبة المشمولين بنظام البطاقة التموينية إلى إجمالي المستهدفين

(2)عدد المشمولين بنظام البطاقة التموينية من غير المستهدفين

وسيلة التحقق: السجلات الإدارية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.3.5 تحويل المبالغ المتحققة عن حجب البطاقة التموينية إلى شبكة الحماية الإجتماعية	- وزارة المالية - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة الموازنة العامة	- دائرة الرعاية الإجتماعية - دائرة رعاية المرأة	الموازنة الاتحادية/ جاري	حجم المبالغ المضافة للشبكة	(1) الموازنة الاتحادية (2) السجلات الإدارية	محدودة
2.3.5 نظام رصد وتقويم واصلاح نظام البطاقة التموينية.	- وزارة التجارة - الجهات الرقابية		دائرة الرعاية الإجتماعية دائرة رعاية المرأة	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد تقارير المراقبة	السجلات الإدارية	محدودة

ملحق رقم (6): مرافقة وتنفيذ (المحصلة السادسة) تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

مؤشرات الأثر :

(1) الفجوة في معدلات تعليم الكبار بين الرجال والنساء.

(2) الفجوة في معدلات التحاق البنين والبنات في مراحل التعليم المختلفة.

(3) نسبة النساء النشيطات اقتصاديا.

(4) عدد النساء المشتغلات في القطاع الخاص المشمولات بالضمان الاجتماعي.

1.6 . **(المخرج الأول)** : توسعت البرامج الموجهة نحو معالجة العوامل المسببة لإنخفاض معدلات إلتحاق البنات في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية.

الإفتراضات :

- توفر الظروف والمستلزمات اللازمة لتفعيل قانون التعليم الإلزامي.
- إستجابة الأسر الفقيرة لتلك البرامج.

مؤشرات الأداء: عدد ونوع البرامج المنفذة

مؤشرات الأثر: (1)عدد البنات الفقيرات الملتحقات بالمدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية

(2) نسبة البنات إلى الأولاد في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية.

الجهات المنفذة: وزارة التربية

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.1.6 عقد ندوات توعية (واحدة على الأقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة لنشر ثقافة لإلتحاق بالتعليم والحث على مناصرة إلزامية التعليم الإبتدائي والحث على تعميم التعليم للبنات.	- وزارة التربية - الإدارات المحلية	المديريات العامة للتربية في المحافظات والوحدات الإدارية (النواحي)	منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري دعم المنظمات	عدد ندوات التوعية المنفذة حسب الوحدات الإدارية والبيئة	(1)التسجيل الإحصائي للأنشطة (2) مقتطفات الصحف	محدودة
2.1.6 إعطاء الأولوية في أنشاء مدارس البنات الإبتدائية والثانوية في الإحياء الفقيرة.	- وزارة التربية -الإدارات المحلية	المديرية العامة للأبنية المدرسية إدارة المحافظات		الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد المدارس الابتدائية والثانوية المبنية للبنات حسب الوحدات الإدارية والبيئة	الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية	عامة
3.1.6 تفعيل نظام رصد وتقويم معدلات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتشخيص التقدم المحرز.	وزارة التربية	- دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة - الأقسام المناظرة في مديريات التربية في المحافظات		الموازنة الاتحادية/ جاري	(1)عدد التقارير المعدة لرصد وتقويم (2) معدلات ومؤشرات التقدم المحرز	الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية	عامة
4.1.6 توفير التسهيلات اللوجستية (وسائط النقل وغيرها) لتيسير وصول البنات إلى المدارس.	- وزارة التربية - وزارة النقل -المجالس المحلية	مديريات التربية في المحافظات إدارة النقل الخاص الوحدات الإدارية (النواحي)		الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد خطوط النقل المخصصة لنقل الطالبات	التوثيق الإحصائي	عامة

2.6. (المخرج الثاني) : برامج تدريبية متخصصة للنساء الفقيرات نُفذت لزيادة فرص العمل المتاحة لهن.

الإفتراضات :

- مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم دورات تدريبية مخصصة للنساء.
- التحاق النساء بنسب عالية بهذه البرامج.

مؤشرات الأداء :

(1) عدد البرامج التدريبية الحكومية المنفذة

(2) عدد برامج التأهيل المهنية المنفذة من قبل القطاع الخاص.

مؤشرات الأثر :

(1)عدد المشاركات في البرامج التدريبية.

(2)عدد المشاركات في البرامج التدريبية اللواتي توفرت لهن فرص عمل.

(3)حصة النساء من العمل بأجر في القطاع غير الزراعي.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.2.6 تنفيذ برامج توعية (واحدة على الاقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة من أجل نشر ثقافة الألتحاق بالمدارس والحث على الزامية التعليم الأبتدائي والتعليم العام للبنات .	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة العمل والتدريب المهني - قسم التدريب المهني	منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري قطاع خاص	عدد برامج التوعية بأهمية إلتحاق النساء الفقيرات في المراكز أو الورش التدريبية على مستوى الوحدات الإدارية والبيئة	التوثيق الإحصائي	عامة
2.2.6 صياغة أطر تعاون مع القطاع الخاص لحثه على دعم برامج تأهيل مهنية في الريف العراقي.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة العمل والتدريب المهني - قسم التدريب المهني	اتحاد الصناعات اتحاد أرباب العمل	الموازنة الاتحادية/ جاري قطاع خاص	(1)عدد اتفاقيات التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص حسب الوحدات الإدارية والبيئة. (2)عدد برامج التأهيل المهني في الريف التي يدعمها القطاع الخاص	التوثيق الإحصائي	عامة
3.2.6 تبني نظام متابعة مستمر لتقويم برامج تدريب النساء وتأهيلهن.	- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة العمل والتدريب المهني - قسم التدريب المهني	هيئة التعليم التقني دائرة التعليم المهني	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد تقارير المتابعة لتقويم برامج تدريب النساء وتأهيلهن	التوثيق الإحصائي	عامة

3.6.(المخرج الثالث) : صدرت تشريعات وبرامج لتحقيق ضمان إجتماعي للنساء الفقيرات.

الإفتراضات: توفرالإرادة السياسية لمراجعة وإصدار التشريعات المطلوبة.

مؤشرات الأداء : (1)عدد برامج التوعية والمناصرة المتحققة.

(2)عدد التشريعات والأنظمة الصادرة لتفعيل قانون الضمان الإجتماعي.

مؤشرات الأثر : (1)عدد النساء العاملات في القطاع غير المنظم المشمولات بقانون الضمان الإجتماعيي.

(2)عدد النساء العاملات في القطاع الخاص المشمولات بقانون الضمان الإجتماعي.

الأنشطة	جهات التنفيذ			نوع التمويل	المؤشرات	وسيلة التحقق	
	الوزارات	المؤسسة الرئيسة	المؤسسات ذات العلاقة			الوسيلة	طبيعة النشر
1.3.6							
إنشاء صندوق ضمان إجتماعي للعاملين في القطاع غير المنظم	- مجلس الوزراء - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة التقاعد والضمان الإجتماعي للعمال	الأتحاد العام لنقابات العمال	الموازنة الاتحادية/ جاري قطاع مختلط قطاع خاص	(1)نسبة العمل المنجز لإنشاء الصندوق (2)عدد الفروع التي تم فتحها.	السجلات الإدارية	عامة
2.3.6							
وضع نظام متابعة ومراقبة فعّالة لتنفيذ قانون الضمان الإجتماعي بما يؤمن حقوق المرأة العاملة.	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة العمل - دائرة التقاعد والضمان الإجتماعي للعمال - الاتحاد العام لنقابات العمال		الموازنة الاتحادية/ جاري قطاع مختلط قطاع خاص	(1)عدد منشآت القطاع الخاص التي تمت زيارتها لمراقبة تنفيذ قانون الضمان (2) عدد النساء المستفيدات من قانون الضمان الإجتماعي	(1)التسجيلات الإحصائية (2)المسح الصناعي للقطاع الخاص (3)تقارير درجة الأستفادة	عامة عامة
3.3.6							
برامج توعية موجهة للنساء لاسيما في الريف العراقي، للإلتزام بنظام الضمان الإجتماعي	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	دائرة التقاعد والضمان الإجتماعي	القنوات الفضائية الإعلامية	الموازنة الاتحادية/ جاري	عدد برامج توعية موجهة للنساء للالتزام بنظام الضمان الإجتماعي في الريف العراقي.	(1)التوثيق الإحصائي. (2) تقارير درجة الأستفادة	عامة
4.3.6							
إعداد برامج مناصرة للمرأة في ضمان حقوقها والتعرف عليها.	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	- دائرة العمل والتدريب المهني - دائرة التقاعد والضمان الإجتماعي	القطاع العام القطاع الخاص منظمات المجتمع المدني	الموازنة الاتحادية/ جاري القطاع الخاص	عدد برامج المناصرة للمرأة في ضمان حقوقها موزعة حسب الجهات ذات العلاقة	(1)التسجيلات الإحصائية. (2) تقارير درجة الأستفادة	عامة

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء
www.cosit.gov.iq

وزارة التخطيط/إقليم كردستان
www.krso.net

البنك الدولي
www.worldbank.org
www.worldbank.org/iq